التقرير السنوي 2016

IFAD

الاستثمار في السكان الريفيين

يستثمر الصندوق في السكان الريفيين، ويمكنهّم من الحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز الصمود. ومنذ عام 1978، قدم الصندوق أكثر من 18.5 مليار دولار أمريكي كمنح وقروض بفوائد متدنية لمشروعات وصلت لأكثر من 464 مليون نسمة.* والصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مقرها روما التي غدت مركز الأمم المتحدة لشؤون الأغذية والزراعة.

* كما هي بتاريخ الطبع: يونيو/حزيران 2017

مشروعات وبرامج الصندوق الاستثمارية الجارية بنهاية عام 2016 ومكاتب الصندوق القطرية

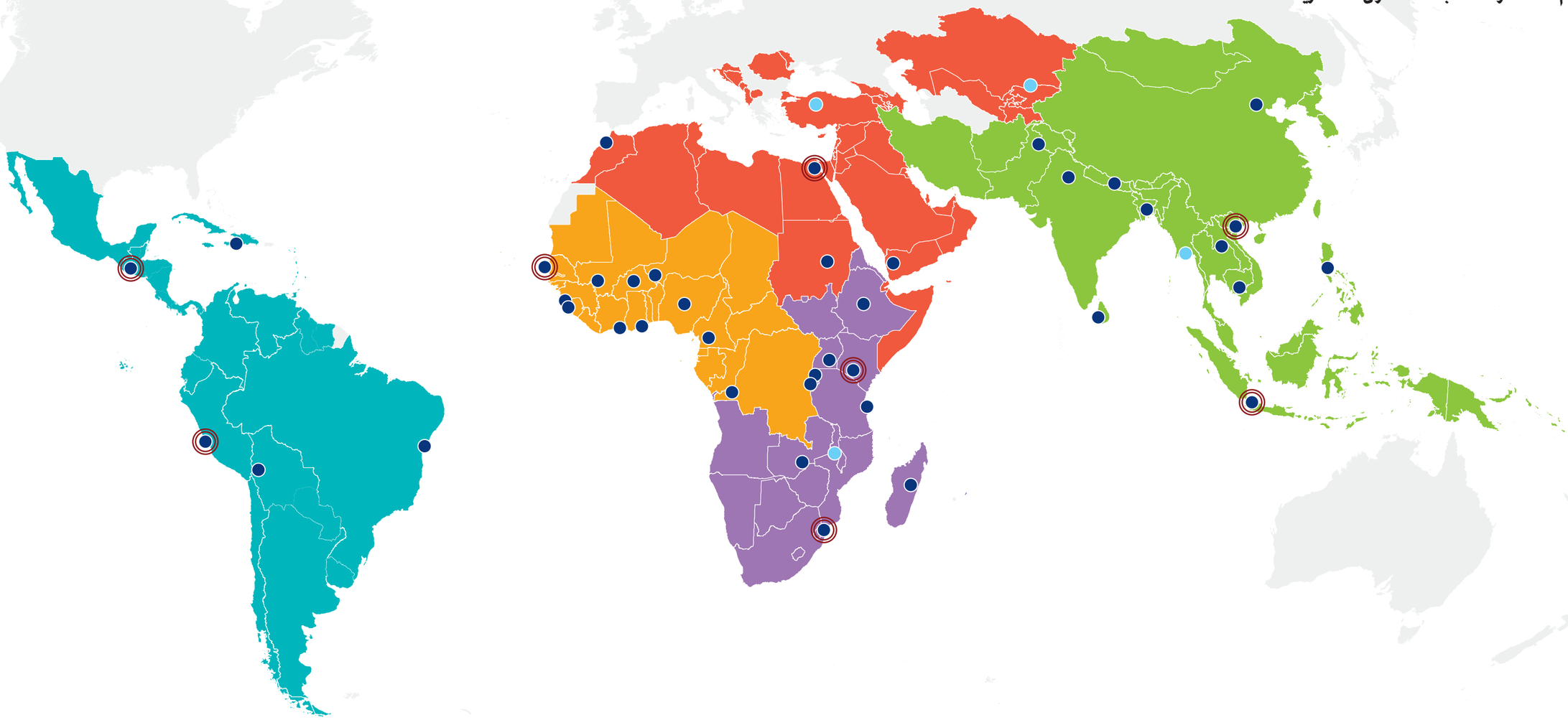

المكاتب القطرية للصندوق
(بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016)

- قيد التشغيل
- مزمعة
- المحاور دون الإقليمية المقترحة

آسيا والمحيط الهادي
61 برنامجا ومشروعا

أفغانستان	2
بنغلاديش	6
بوتان	1
كمبوديا	3
الصين	6
فيجي	1
الهند	8
إندونيسيا	3
كيريباس	1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	3
ملديف	2
منغوليا	1
ميانمار	1
نيبال	5
باكستان	4
بابوا غينيا الجديدة	1
الفلبين	4
جزر سليمان	1
سري لانكا	3
تونغا	1
فييت نام	4

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
34 برنامجا ومشروعا

أرمينيا	1
أذربيجان	1
البوسنة والهرسك	1
جيبوتي	1
مصر	4
جورجيا	1
الأردن	1
قيرغيزستان	2
لبنان	1
المغرب	3
جمهورية مولدوفا	1
السودان	4
الجمهورية العربية السورية	1
طاجيكستان	2
تونس	2
تركيا	3
أوزبكستان	1
اليمن	4

أفريقيا الشرقية والجنوبية
44 برنامجا ومشروعا

أنغولا	1
بوتسوانا	1
بوروندي	4
إريتريا	2
إثيوبيا	3
كينيا	4
ليسوتو	2
مدغشقر	4
ملاوي	3
موزامبيق	4
رواندا	3
سيشيل	1
سوازيلند	1
أوغندا	4
جمهورية تنزانيا المتحدة	2
زامبيا	4
زمبابوي	1

أفريقيا الغربية والوسطى
41 برنامجا ومشروعا

بنن	2
بوركينا فاسو	1
تشاد	1
توغو	1
جمهورية أفريقيا الوسطى	1
جمهورية الكونغو الديمقراطية	3
الرأس الأخضر	1
سان تومي وبرينسيبي	1
السنغال	2
سيراليون	3
غابون	1
غامبيا	1
غانا	2
غينيا-بيساو	1
غينيا	2
الكاميرون	2
كوت ديفوار	2
الكونغو	2
ليبريا	2
مالي	3
موريتانيا	1
النيجر	3
نيجيريا	3

أمريكا اللاتينية والكاريبي
31 برنامجا ومشروعا

الأرجنتين	1
إكوادور	2
البرازيل	6
الجمهورية الدومينيكية	1
أوروغواي	1
هايتي	1
هندوراس	3
جمهورية فنزويلا البوليفارية	1
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	2
السلفادور	1
غرينادا	1
باراغواي	1
بيرو	2
غواتيمالا	2
كوبا	1
كولومبيا	1
المكسيك	2
نيكاراغوا	2

جدول المحتويات

تصدير بقلم رئيس الصندوق 2

برنامج العمل لعام 2016 6

المبادرات الرئيسية والبرامج الجديدة 30

قياس النتائج وتحسينها 39

بيانات التمويل وتعبئة الموارد 47

الجوائز 62

التقرير السنوي لعام 2016 على ذاكرة USB

تصدير بقلم رئيس الصندوق

كان عام 2016 آخر سنة كاملة أُمسك فيها بدفة قيادة الصندوق في فترةٍ ولايتي التي امتدت ثماني سنوات. وكانت تلك أيضاً أول سنة في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016–2018) التي يحرِّك فيها تطبيق اللامركزية والإصلاح والابتكار جدول أعمال المنظمة.

وشهد عالمنا الأرحبِ في عام 2016 نزاعات، ونزوحاً واسع النطاق، وتنامياً في انعدام المساواة، وتغيُّرات مناخية لا سبيل إلى إنكارها، وقلاقل سياسية. ومع إطلالة عام 2017، خيَّمت تهديدات المجاعة على أربعة بلدان. وفي فبراير/شباط، أعلنت المجاعة رسمياً في جنوب السودان، حيث 40 في المائة من سكان أحدث بلد في العالم معرضون للمخاطر. ونعلم تمام العلم أن الإعلان الرسمي عن المجاعة يعني أن الجوع يجهز بالفعل على حياة الأطفال والنساء والرجال.

إن حجم التحديات التي يواجهها العالم – لا سيما أفقر الفقراء وأكثرهم عرضة للمخاطر – يجعلنا نشعر بالتضاؤل. ومن غير المقبول أن المجاعة والجوع لا يزالان يحيقان بالبشرية. لقد تأسس الصندوق بعد مؤتمر روما في عام 1974 الذي كان الباعث وراء انعقاده مخاوف عالمية من وقوع مجاعات كاسحة. وانفردنا لسنوات كثيرة بحمل راية نصرة قضية زراعة الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية.

لقد تغيَّرت الصورة اليوم، وبات هناك إدراك قوي لدور أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الآخرين في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030. بيد أن ثلاثة أرباع سكان العالم الذين يعانون أشد ويلات الفقر ويكابدون الجوع يعيشون في المناطق الريفية. ونعلم أن توسيع نطاق دعمنا للتنمية الزراعية والتحول الريفي الشامل المستدام هو أفضل سبيل لتعزيز القدرة على الصمود والأمن الغذائي للنساء والرجال الريفيين، وللقضاء على الفقر المدقع والجوع.

زمن التغيير بالنسبة للصندوق

لقد قدت المسيرة على امتداد ثماني سنوات شهدت تغييرات هائلة وإصلاحات عميقة في الصندوق، وكانت ثمرة ذلك منظمة أقوى وأكثر مرونة وأشد تركيزاً. وتحققت تحت قيادتي الإنجازات التالية:

- طُبقت اللامركزية في نموذج عمل الصندوق لتقريب المسافة بيننا وبين الأشخاص الذين نخدمهم. ولدينا اليوم أكثر من 100 موظف منتشرين في 40 مكتباً قطرياً وعلى المستوى دون الإقليمي (انظر الخريطة داخل الغلاف الأمامي)، يغطون ما يقرب من 80 في المائة من حافظة الصندوق ويخدمون 77 بلداً.
- أعدنا إصلاح الهيكل المالي للمنظمة، ووسعنا بذلك قاعدة مواردنا بإدراج الاقتراض السيادي كأداة لتعبئة الموارد، وعززنا قدرتنا على الاستجابة لبيئة مالية يتعذَّر التنبؤ بها.
- تحول الصندوق إلى مؤسسة قائمة على المعرفة تسودها ثقافة التقييم العلمي الدقيق للأثر ونشر المعرفة. ونرسي بذلك قاعدة متينة من الأدلة للقرارات التشغيلية ولحوارنا بشأن السياسات وجهودنا في الدعوة إلى دعم السكان الريفيين الفقراء.

- أعدنا تنظيم إدارة الموارد البشرية والعمليات الداخلية الكفيلة بجعل الصندوق منظمة مواكبة بحق للقرن الحادي والعشرين – منظمة متسمة بالرشاقة وتفي بالغرض.

أعمال الدعوة وتقاسم المعرفة

يغطي هذا التقرير إنجازاتنا وأثرنا في عام 2016 الذي هو أول سنة في تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الطموح لعام 2030. وخلال السنة، عززنا جهودنا لمناصرة زراعة حيازات الصغيرة والدفاع عن القضايا الريفية وتقاسم المعرفة بشأنها، ممسكين في ذلك بزمام القيادة في عمليات السياسات الدولية، بما في ذلك مفاوضات تغيُّر المناخ، وأول مؤتمر قمة عالمية للعمل الإنساني، وعملية وزراء زراعة مجموعة العشرين، ومؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (انظر الصفحة 30).

ونشرنا في سبتمبر/أيلول أول تقرير عن التنمية الريفية نحلل فيه عمليات الحد من الفقر والتحول الهيكلي والريفي في 60 بلداً على نطاق العالم. ويثبت التقرير أن التحول الريفي الشمولي الذي يحد من الفقر في جميع الفئات الاجتماعية ليس نتيجة تلقائية للنمو الاقتصادي، بل يجب العمل لإحداثه من خلال استثمارات وسياسات موجهة من الحكومات والشركاء الآخرين لخدمة مصالح الفقراء. (اقرأ *تقرير التنمية الريفية*).

التركيز على النتائج

بدأ في هذه السنة تنفيذ الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق للفترة 2016–2025. ويُحدِّد هذا الإطار السُبل التي سيسلكها الصندوق للمساهمة في جدول أعمال عام 2030. ويُحدِّد الإطار ثلاثة أهداف استراتيجية: زيادة القدرة الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء، وزيادة الفوائد التي يجنيها هؤلاء السكان من المشاركة في الأسواق، وتعزيز الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغيُّر المناخ لأنشطتهم الاقتصادية. (اقرأ الإطار الاستراتيجي).

وأنجزنا خلال السنة المبادرة الرائدة لتقييم الأثر لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق. وهذه المبادرة هي أول محاولة تقوم بها مؤسسة إنمائية لإجراء تقييم علمي ليس فقط لأثر المشروعات الفردية، بل ولأثر المؤسسة ككل (انظر الصفحة 31). وتظهر نتائج المشروعات الجارية والمغلقة خلال الفترة 2010–2015 أن 139 مليون شخص قد تم الوصول إليهم وأنهم لمسوا فوائد مثل زيادة الدخل، وزيادة ملكية الأصول الحيوانية، والخروج من دائرة الفقر. وسوف تشكِّل النُهج والمعلومات المتولدة عن مبادرة تقييم الأثر منفعة عامة عالمية ستستفيد منها جميع الجهات صاحبة المصلحة التي تسعى إلى القضاء على الفقر الريفي.

واستخدم الصندوق المعرفة التي بلورتها المبادرة المذكورة لوضع إطار للفعالية الإنمائية من أجل تيسير استخدام الأدلة في تصميم المشروعات وتنفيذها. ونسعى في هذا الإطار إلى تعزيز أدوات التقييم الذاتي، وإنشاء وحدة مكرَّسة لتوسيع التعلم وزيادة قدرة الموظفين على إدارة المشروعات بالاستناد إلى الأدلة. وسيجري انتقاء مجموعة من المشروعات التي يدعمها الصندوق لتقييم أثرها.

تعميم المنظور الجنساني والتغذية واعتبارات تغيُّر المناخ

نلتزم خلال فترة التجديد العاشر التي تستغرق ثلاث سنوات (2016–2018) بتعميم المنظور الجنساني والتغذية والاعتبارات المتعلقة بتغيُّر المناخ في العمليات التي ندعمها. وللصندوق دوره الرائد المعترف به في تمكين المرأة، ونمضي في المسار السليم نحو تحقيق جميع غايات خطة العمل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة خلال عام 2017، متجاوزين في أدائنا متوسط مستوى الأداء في منظومة الأمم المتحدة. وللمرة الأولى، كشفت النتائج المسجلة في عام 2016 عن أن المرأة تمثل النصف تماماً من المشاركين في مشروعاتنا. وسعياً منا إلى معالجة المعايير المتجذرة التي ترسخ انعدام المساواة بين الجنسين في كثير من أنحاء العالم، يعمل الصندوق مع الشركاء في ريادة المنهجيات الأسرية، وهي مجموعة من النُهج الابتكارية التي تشكِّل قوة محركة للتغيير من داخل الأسرة (انظر الصفحة 33).

وتشير التقديرات إلى أن نقص التغذية في أفريقيا أفضى إلى خسائر اقتصادية تصل إلى 16.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتؤكد جميع الأدلة أن الأمن الغذائي والتغذوي أساسي للحد من الفقر بصورة مستدامة. وينتقل سوء التغذية في الأغلب من الأم إلى الطفل ويحول ذلك دون تحقيق الأطفال إمكاناتهم ويبقي الأجيال حبيسة الفقر. ويعني تعميم التغذية عدم تركيز المشروعات التي ندعمها على زيادة دخل المزارعين أو زراعة محاصيل للتصدير فحسب، بل ويعني أيضاً إعطاء الأولوية لإنتاج وتوفير أغذية مغذية. ويلعب التعليم دوراً محورياً في تحسين الوضع التغذوي. ويمكنكم قراءة قصة من الميدان من لاو حول مسلسل تلفزيوني للتوعية بالتغذية السليمة للأطفال (انظر الصفحة 18).

ويمسك الصندوق بزمام قيادة تعميم الاعتبارات المناخية في منظومة الأمم المتحدة. ويمثل برنامجنا الخاص بالتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أكبر صندوق في العالم يركز على مساعدة صغار المزارعين على التكيُّف مع الظروف المتغيرة. وبحلول نهاية عام 2016، التزمنا بأكثر من 300 مليون دولار أمريكي في المناطق الريفية من خلال ذلك البرنامج.

وأود أن أختم كلمتي بدعوتكم إلى الاطلاع على المزيد من التقرير السنوي للصندوق لعام 2016. ويشمل التقرير بيانات مالية أساسية عن استثماراتنا وأقساماً مفصلة عن الحافظة حسب الإقليم. ويلخص التقرير مبادراتنا الرئيسية المتخذة خلال السنة. ويُعبِّر التقرير أيضاً عن صوت الأشخاص الذين نعمل معهم من خلال سلسلة من قصص من الميدان، لأن دور الصندوق في نهاية المطاف هو الاستثمار في هؤلاء الأشخاص. ونعمل مثلاً في نيجيريا في شراكة مع القطاع الخاص لدعم شباب المزارعين، مثل بيتر أوكونكو، الذي يضاعف إنتاجه من الأرز ودخله. وفي مدغشقر، نمكِّن السكان من تسجيل حيازات الأراضي مانحين إياهم الأمن والأصول. وفي البرازيل، ساعد تمويلنا تعاونية تقودها نساء قويات العزيمة لبناء مشروع مُربح باستخدام الفواكه البرِّية والمحلية. وفي الضفة الغربية، ينتج المزارعون الأسريون محاصيل عالية القيمة مثل اللوز والمشمش في أراضٍ كانت من قبل بوراً. وتبين لنا كل هذه القصص أنَّ بوسع السكان الريفيين عندما يقدَّم لهم الدعم المناسب أن يغيروا ليس فقط حياتهم، بل وحياة مجتمعاتهم.

رئيس جديد للصندوق

عيَّنت الدول الأعضاء في مطلع عام 2017 جيلبير أنغبو، من توغو، رئيساً للصندوق، ليصبح بذلك سادس رئيس للصندوق، وتولى السيد أنغبو مهام منصبه في 1 أبريل/نيسان. ولا يختلف الرئيس الجديد عني في التزامه الكامل بالأشخاص الذين يستثمر فيهم الصندوق دوماً، ألا وهم النساء والرجال الذين بفضل عرقهم يصل الغذاء إلى موائد الأسر في العالم النامي. ويسرني أن أسلِّم له الراية، وأتمنى له العزم والتصميم في منصبه الجديد. وكلي ثقة في أن الصندوق، تحت توجيه السيد أنغبو، سيستمر في الارتقاء وفي أداء دور رائد في إحداث تحول في المناطق الريفية دون أن يتخلف أحد عن الركب.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق

ريجينا سولا التي تدرَّبت كأخصائية في صحة الحيوان تجهِّز حقنة لقاح لتحصين بقرة.

ملاوي: البرنامج القطري للصندوق

©IFAD/Marco Salustro

برنامج العمل لعام 2016

أفريقيا الغربية والوسطى

24 بلداً: بنن، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وليبريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وتوغو.

لمحة عامة

سار النمو الاقتصادي بوتيرة بطيئة في أفريقيا الغربية والوسطى خلال السنوات القليلة الماضية. وازداد الناتج المحلي الإجمالي بما متوسطه 1.6 في المائة فقط في بلدان الإقليم الأربعة والعشرين في عام 2015. وبما يفاقم الوضع الاقتصادي تراجع معدلات صرف العملة الأجنبية وانخفاض أسعار النفط، وهو ما يؤدي بكل منهما إلى محو تأثير الآخر فعلياً على المستهلكين. ولا تشير التوقّعات إلى انتعاش في أسعار النفط في المستقبل المنظور. وأثّر ذلك بصفة خاصة على البلدان المصدّرة للبترول. وسادت في نيجيريا، وهي الاقتصاد الأكبر في الإقليم، حالة من الركود في أغسطس/آب 2016.

وتراجعت أيضاً النسبة المئوية للاستثمار المباشر الأجنبي بمعدل مطرد خلال السنوات الخمس الأخيرة. وقبل سنتين، أوصى صندوق النقد الدولي بأن تعيد البلدان المصدِّرة النظر في سياساتها التجارية وميزانياتها، ولكنها لم تفعل ذلك حتى الآن.

وتضم قائمة البنك الدولي بشأن البلدان التي تعاني أوضاعاً هشّة عشراً من دول أفريقيا الغربية والوسطى. وشهدت خمس دول أخرى صراعات عنيفة في السنة الأخيرة. وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح والمعاناة البشرية التي نجمت عن ذلك، تُعيق هذه الحركات التمرُّدية التجارة الإقليمية، ويؤثّر ذلك أيضاً على صغار المزارعين وعلى الأطراف الفاعلة في سلسلة القيمة التي يسعى الصندوق إلى تمكينها.

وأغلقت الأسواق أبوابها فعلياً وتوقّفت حركة التجارة في غينيا وليبريا وسيراليون بسبب تفشّي فيروس إيبولا الذي أودى بحياة أكثر من 11 000 شخص في خمسة بلدان في الفترة 2014–2016. وأدّى ذلك إلى خنق النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية والمناطق الحضرية لسنتين كاملتين.

ومن أكبر التحدّيات التي تواجه أفريقيا الغربية والوسطى فتح فُرص أمام الملايين من الشباب لبناء حياة ذات مغزى وكسب عيشهم بأنفسهم. وتقل أعمار ثلاثة أرباع سكان الإقليم عن 35 عاماً، ومعظم الشباب في المناطق الريفية معدمون ويزاولون وظائف هامشية ويعانون تردّي ظروف العمل والاستغلال. وظلت اقتصادات الإقليم حتى الآن عاجزة عن استيعاب هذا الكم الهائل من العمالة النشطة والخلاقة. ونتيجة لذلك، يزداد انصراف الشباب عن الزراعة والمناطق الريفية بحثاً عن حياة أفضل في المُدن أو في الخارج.

وبات الإقليم يواجه بسبب كل تلك التحدّيات صعوبات أكبر في معالجة المسائل الحيوية، مثل كيفية تبسيط سُبل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، والتعامل مع الأثر المتزايد لتغيُّر المناخ. وخلال عام 2016، اعتُمدت منحتان جديدتان من برنامج التأقلُم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التابع للصندوق بما قيمته 10 ملايين دولار أمريكي، ووصل بذلك مجموع قيمة التمويل من هذا البرنامج في الإقليم إلى 83.8 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة. وصدرت أيضاً الموافقة الكاملة على ثلاث منح من مرفق البيئة العالمية بما قيمته 22.1 مليون دولار أمريكي، ووصل بذلك مجموع قيمة التمويل المقدَّم من

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 41 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 23 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2016
- 244.4 1 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 76.5 مليون دولار أمريكي لمشروع جديد تمت الموافقة عليه في عام 2016 لموريتانيا وتمويل إضافي لبرامج ومشروعات جارية في الرأس الأخضر والنيجر وسان تومي وبرينسيبي
- برنامج فرص استراتيجية قطرية جديد مستند إلى النتائج لنيجيريا

المرفق في الإقليم إلى 59.4 مليون دولار أمريكي. ويقود الصندوق برنامج النَهج المتكامل لمرفق البيئة العالمية بشأن تعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود لتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي وافق عليه مجلس مرفق البيئة العالمية في يونيو/حزيران 2016. ويركّز هذا النهج على الموارد الطبيعية التي تدعم الأمن الغذائي والتغذوي، وهي الأراضي، والمياه، والتربة، والأشجار، والموارد الوراثية.

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2016

ركّز عملنا في أفريقيا الغربية والوسطى في عام 2016 على ما يلي:

- سلاسل القيمة الشاملة
- التمويل الريفي
- إدارة الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ
- تمكين الشباب

سلاسل القيمة الشاملة

تربط سلاسل القيمة المُنتجين بالأسواق وتشمل أنشطة من قبيل التخزين والنقل والتجهيز. ويسعى كثير من المشروعات التي يدعمها الصندوق في الإقليم إلى تحقيق شمولية سلاسل القيمة وتمكين صغار المزارعين والسكان الريفيين من زيادة الإنتاج والكفاءة. وتمكّن هذه المشروعات أيضاً المُنتجين الفقراء من ارتقاء سُلّم سلسلة القيمة والمشاركة في الخطوات المتخذة نحو زيادة الدخل.

وفي نيجيريا، يسعى مشروع مموّل من الصندوق إلى تحسين سُبل كسب العيش لمنتجي الأرز والكسافا. ويمكّن تعزيز سلاسل القيمة وتوسيع فرص دخول الأسواق صغار المزارعين من زيادة إنتاجيتهم والنجاة من الفقر. ووقّع بالفعل زهاء 3 000 مزارع شراكة ستضمن لهم مستقبلاً زراعياً مثمراً.

وفي نيجيريا أيضاً، ربط مشروع تنمية سلاسل القيمة الذي يدعمه الصندوق أكثر من 20 000 مزارع بالمتعهّدين الذين يوفّرون التمويل الأوّلي مقابل حصة من المحصول. (اقرأ المزيد في قصة من الميدان في الصفحة 9).

وفي سان تومي وبرينسيبي، يعمل الصندوق مع الشركاء لتنمية سلاسل قيمة الكاكاو والبن والفلفل وتعزيزها، وهي جميعاً محاصيل تصديرية هامة. ويساعد هذا البرنامج على تعزيز تعاونيات صغار المزارعين وربطها بالأسواق الأوروبية. وأسفر ذلك عن قيام أربع تعاونيات في عام 2016 بإنتاج وتصدير 100 1 طن من الكاكاو، و300 طن من البن، و14 طناً من الفلفل المجفّف.

وفي غامبيا، يسعى مشروع يدعمه الصندوق إلى إحداث تحوُّل في القطاع الزراعي في البلد عن طريق زيادة الطلب على الإنتاج المحلي لأصحاب

أفريقيا الغربية والوسطى

الشكل البياني 1أ

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2016[1]

الحصة من المجموع البالغ 3 079.1 مليون دولار أمريكي

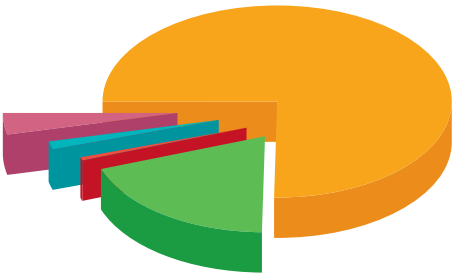

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  2 348.1 مليون دولار أمريكي – 76.3%
- قروض بشروط متوسطة
  105.2 مليون دولار أمريكي – 3.4%
- قروض بشروط عادية
  21.3 مليون دولار أمريكي – 0.7%
- قروض بشروط مختلطة
  7.7 مليون دولار أمريكي – 0.3%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  596.8 مليون دولار أمريكي – 19.4%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 1ب

المبالغ المصروفة من قروض الصندوق حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2016[1]

الحصة من المجموع البالغ 1 797.9 مليون دولار أمريكي

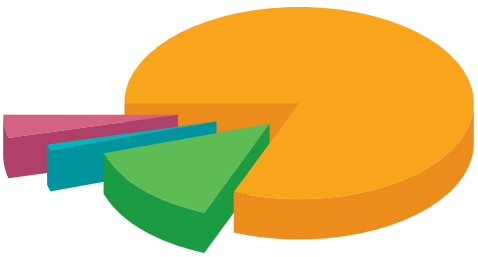

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  1 472.9 مليون دولار أمريكي – 81.9%
- قروض بشروط متوسطة
  60.3 مليون دولار أمريكي – 3.4%
- قروض بشروط عادية
  17.6 مليون دولار أمريكي – 1.0%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  247.1 مليون دولار أمريكي – 13.7%

[1] تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الحيازات الصغيرة. ويستثمر المشروع أيضاً في البنية الأساسية العامة ويعمل على ربط جميع مشغّلي سلسلة القيمة فعلياً وتيسير الإنتاج الجزي ونقل الإنتاج من باب المزرعة إلى المستهلك. وتبشّر النتائج بآفاق واعدة، فقد اعتُمدت 27 خطة من خطط الأعمال الزراعية التي ستوفّر فرص عمل، لا سيما للشباب والنساء.

التمويل الريفي

تعاني المناطق الريفية في أفريقيا الغربية والوسطى نقصاً شديداً في خدمات المؤسسات المالية، وهو ما يحرم السكان الريفيين مزايا كثيرة. ويدعم الصندوق جهود إتاحة خيارات التمويل الصغري والائتمانات غير النقدية لأصحاب الحيازات الصغيرة كي يتسنّى لهم الاستثمار في أعمالهم التجارية وزيادة قدرتهم الإنتاجية.

وفي غانا، يهدف برنامج النمو الريفي في المناطق الشمالية الذي يدعمه الصندوق إلى تنمية سلاسل سلعية وغذائية شاملة من أجل تحقيق فائض في الإنتاج لبيعه في الأسواق في جنوب البلد وفي الخارج. ويساعد البرنامج المزارعين على الحصول على ما يحتاجون إليه من مُدخلات عن طريق إدخال نموذج الائتمانات غير النقدية الذي يمكّن المزارعين المؤهّلين من الحصول على الأسمدة والبذور والخدمات من الموّردين ومقدّمي الخدمات. ويشارك حالياً 26 مصرفاً مجتمعياً ريفياً في نظام الائتمانات غير النقدية. واستفادت من هذا التمويل أكثر من 560 منظمة من منظمات المزارعين.

وفي نيجيريا، يعمل الصندوق في 12 ولاية لتعزيز مؤسسات التمويل الصغري ولربطها بالمؤسسات المالية الرسمية. ويهدف البرنامج إلى تحسين وصول السكان الريفيين إلى الائتمانات المنخفضة التكلفة، مع التركيز على النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة البدنية. وحصلت أكثر من 000 12 جماعة ادّخار على التوجيه في إطار البرنامج، وتكوّنت ثقافة ادّخار قوية وخُلقت روح مجتمعية. وتم تدريب أكثر من 400 مشغّل على وضع خطط أعمال ريفية، وتمكّنوا من الوصول إلى ما يقرب من 000 200 عميل في 000 14 قرية. وصُرفت قروض لأكثر من 000 16 مقترض في أقل من ستة أشهر.

إدارة الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ

أدّت آثار تغيُّر المناخ التي تمثّلت في عدم إمكانية التنبؤ بالمواسم، ونقص الأمطار، وازدياد ملوحة التربة، إلى انخفاض إنتاج كثير من المزارعين في أفريقيا الغربية والوسطى وتراجع دخلهم بدرجة جعلتهم غير قادرين على مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية. وفي بعض المناطق، دفع شُحّ الأمطار وتدهور التربة المزارعين إلى النظر في التخلّي عن أراضيهم. وتشتد حاجة أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء إلى الدعم من أجل زيادة مواردهم الطبيعية إلى أقصى حدّ والأخذ بممارسات زراعية تمكنهم من التكيُّف مع تغيُّر المناخ.

وفي مالي، يدعم الصندوق برنامجاً يوفّر الهاضمات الحيوية للمزارعين في منطقتي سيكاسو وكايس. وتحوّل الهاضمات النفايات العضوية إلى غاز حيوي، وهو وقود يمكن استخدامه في توفير القوى اللازمة للأجهزة المنزلية، مثل المواقد. ويخفّف ذلك كثيراً عبء العمل المنزلي، وبخاصة العبء الواقع على الأمهات والأطفال. وتُنتج الهاضمات الحيوية أيضاً السماد العضوي الذي يشكّل استخدامه في المزارع ممارسة زراعية مستدامة هامة.

وفي السنغال، يموّل الصندوق مشروعاً لإنشاء وحدات رعوية خاصة لتمكين الرعاة من تحسين إدارة الموارد الطبيعية الشحيحة، مثل المياه والمراعي. ودُعمت أو أنشئت في إطار المشروع حتى الآن 22 وحدة يغطّي كل منها القرى الواقعة في دائرة نصف قطرها 25 كيلومتراً. وقلّص المشروع النزاع حول نقاط المياه المحيطة بالقرى وحسّن كثيراً حياة الرعاة عن طريق تزويدهم بالموارد التي يحتاجون إليها، لا سيما الحصول على المياه للاستهلاك البشري وللماشية. وأتاح المشروع كذلك التحصينات لوقاية الحيوانات من الأمراض. وبالنظر إلى نجاح المشروع، تخطّط وزارة الثروة الحيوانية لتنفيذه في مناطق أخرى.

وفي موريتانيا، يعاني صغار المزارعين ظروفاً بيئية شديدة القسوة، بما في ذلك نقص المياه وتردّي حالة التربة. ويدعم الصندوق مشروعاً في جنوب البلد لتمكين 700 4 امرأة من توسيع إنتاج الدواجن. وتُنتج النساء المشاركات 500 طن من اللحوم البيضاء سنوياً، ويُحَسّن ذلك تغذية الأسرة ودخلها. ويشمل المشروع تشييد حظائر تساعد الدواجن على التكيُّف مع تغيُّر المناخ لحماية الطيور من الحرارة الشديدة، وفصولاً تدريبية لتعليم النساء كيفية توفير الرعاية السليمة للدواجن.

قصة من الميدان
تخفيض واردات الأرز يساعد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في نيجيريا

يساعد برنامج يدعمه الصندوق في نيجيريا على تقليص الاعتماد على الأرز المستورد، وتعزيز وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق المحلية.

وتُنفِق أفريقيا سنوياً ما يقرب من 35 مليار دولار أمريكي على واردات الأغذية، وهو ما يقوّض استدامة قطاعها الزراعي. ويرجع هذا الاعتماد المفرط على واردات الأغذية في جانب منه إلى تدنّي جودة كثير من الإنتاج المحلي. وفي نيجيريا، تحصل شركة المزارع والمطاحن الشعبية، وهي شركة تابعة لمجموعة ستاليون نيجيريا، وشركة أولام الدولية، وهي لاعب رئيسي في صناعة الأرز، في العادة على الأرز الذي تزيد فيه نسبة الشوائب على 30 في المائة من المزارعين المحليين. ويمكن أن يزيد ذلك تكاليف التجهيز ويؤدّي إلى تخفيض الأسعار للمزارعين.

وساعد الصندوق، من خلال دعمه لبرنامج تنمية سلاسل القيمة في ولايتي ترابا وبينو في نيجيريا، على تكوين تحالفات بين الأطراف الفاعلة الرئيسية، بما فيها الحكومة، والشركات الكبرى، والمصارف، والمورّدين، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والمتعهدين، مثل شركة أولام وشركة المزارع والمطاحن الشعبية، وهي من الشركات الاستثمارية التي توفِّر التمويل الأوّلي مقابل حصة من المحصول.

وحقق البرنامج أثراً إيجابياً في كل سلسلة القيمة، وتراوح ذلك الأثر بين زيادة مشاركة القطاع الخاص في الزراعة، وتعزيز سُبل وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الخدمات، وحسم النزاع بين المزارعين والمشترين من خلال إدخال الأوزان والمقاييس المعيارية.

ومن خلال التحالف، يقدِّم المتعهّدون طلبات شراء الأرز بالاستناد إلى قدرة المزارعين وأفضليات المستهلكين واللوجستيات اللازمة لعمليات الجمع، وجودة الأرز. ويحدِّد المزارعون من جانبهم حاجتهم من الأسمدة والمواد الكيميائية الزراعية، ونموذج التسليم المفضّل، وكمّيات البيع المُزمعة. وتعمل الأطراف معاً على التوصُّل إلى التزام متبادل، بما يشمل تحديد سعر ثابت للأرز.

وفي إطار الاتفاق، أنشأت شركة المزارع والمطاحن الشعبية وشركة أولام مراكز تجميع على مسافة لا تزيد عن 25 كيلومتراً من حقول المزارعين، وساعد ذلك على تقليص تكاليف النقل التي يتكبّدها المزارعون. وعيّنت شركة أولام أخصائيين في الإرشاد لمساعدة المزارعين على تعزيز الإنتاجية، ومستشارين لتوجيههم في اتخاذ قرارات سليمة بشأن مبيعات الأرز.

وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ربط البرنامج أكثر من 20 000 مزارع بالمتعهّدين. ومن بين هؤلاء المزارعين بيتر أوكونكو، وهو أحد شباب المزارعين من ولاية أنامبرا. وبعد أربعة أشهر من التدريب على أفضل الممارسات، تضاعَفت غلّاته. ويقول "أستطيع الآن أن أزرع محصولين في السنة الواحدة بفضل ما تلقيته من تعليم. ويعني ذلك أنني سأزيد دخلي بمقدار الضِعف بحلول نهاية عام 2016".

بيتر أوكونكو الذي ضاعَف غلّته من الأرز وبدأ في زراعة محصولين في السنة.
نيجيريا، برنامج تنمية سلاسل القيمة
©IFAD/Gabriel Ogolo

تمكين الشباب

استهدَف كل استثمار من استثمارات الصندوق الجديدة في أفريقيا الغربية والوسطى الشباب خلال السنتين الأخيرتين. واستجابة للتحدّيات الهائلة التي يواجهها الشباب من الجنسين في المناطق الريفية في الإقليم، يدعم الصندوق عدة مبادرات لتوفير التدريب، ودعم ريادة المشروعات، والدفع قُدماً نحو تهيئة فرص العمل اللائق سواءً في المزارع أو خارجها. ونحن نعمل من أجل إدماج الشباب في المشروعات التي نموِّلها عن طريق إشراكهم في تصميم المشروعات وفي الإشراف عليها وتقييمها؛ وبناء قدراتهم ومهاراتهم؛ وتحسين سُبل حصولهم على الأصول والمدخلات والخدمات والتمويل؛ وتعزيز نماذج الأدوار الشبابية من أجل زيادة جاذبية الزراعة؛ وتيسير التواصل الشبكي بين الشباب.

وفي الكاميرون، التي يمثّل فيها الشباب ما يصل إلى 78 في المائة من السكان، تساعد مبادرة لريادة المشروعات الشباب من الجنسين على زيادة دخلهم وتحسين أمنهم الغذائي من خلال الأعمال التجارية الصغيرة في قطاع الزراعة الرعوية، بما يشمل زراعة الخضروات لأغراض التسويق وتربية الحيوانات. ويهدف البرنامج بشكل عام إلى الوصول إلى 50 000 مشارك ودعم أكثر من 5 000 مشروع تجاري يُمسك بزمامه الشباب.

وفي مالي، نشجِّع التدريب المهني وريادة المشروعات لصالح 100 000 شاب. وبعد ستة أشهر من العمل مع الميسّرين، يمكن للمشاركين الأصغر سنّاً اختيار مواصلة التعليم، بينما يمكن للطلاب الأكبر سنّاً التقدُّم بطلبات للحصول على ائتمانات بالغة الصغر وتدريب مهني. ومن المقرر تنفيذ البرنامج في سائر أنحاء البلد على ثلاث مراحل بعد النجاح الذي حققه في مرحلته المبكّرة.

وفي الكونغو، يعمل الصندوق مع الشركاء لحفز إنتاج الأسماك وزيادة عمل الشباب عن طريق إنشاء برَك أسماك البلطي والسلّور. وخلال المرحلة التجريبية، زوّد المشروع المزارعين بالأصبعيات والتدريب على استزراع الأسماك وصيانة البرَك. وأظهرت النتائج التوجُّه السوقي لهذا النشاط وربحيته الكبيرة؛ وسيجري توسيع نطاقه في عام 2017.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

22 بلداً: أنغولا، وبوتسوانا، وبوروندي، وجزر القمر، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ورواندا، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وسوازيلند، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي.

لمحة عامة

شهدت أفريقيا الشرقية والجنوبية إجمالاً نمواً إيجابياً حققت فيه أفريقيا الشرقية أداءً أقوى وأكثر ثباتاً مما في أفريقيا الجنوبية. وأشارت التوقُّعات إلى أن النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا الشرقية سيبلغ 6.4 في المائة في عام 2016، بارتفاع طفيف عن نسبة النمو التي نُشرت في عام 2015، وهي 6.3 في المائة. وتربّعت إثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا وتنزانيا في صدارة قائمة البلدان الأفضل أداءً بفضل الاستثمارات الكبيرة في الإصلاحات الإيجابية والسياسات.

وتُعَدّ أفريقيا الجنوبية حالياً المنطقة دون الإقليمية الأبطأ نمواً في القارة، حيث بلغ فيها متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.9 في المائة في عام 2016. ونَتج ذلك عن صدمات هيكلية رئيسية نبعت في جانب كبير منها من عدم كفاية إمدادات القوى وظروف الطقس غير المواتية. وتراجع أيضاً النمو في موزامبيق التي كان اقتصادها قبل سنة واحدة الأسرع نمواً في المنطقة دون الإقليمية. وانخفض معدل النمو في البلد من 7.2 في المائة في عام 2014 إلى 6.3 في المائة في عام 2015.

وعلى شاكلة الأقاليم الأخرى، لا يُخَفّض النمو الاقتصادي في أفريقيا الشرقية والجنوبية تلقائياً الفقر الريفي. ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن الشباب يشكّلون شريحة كبيرة من السكان في أفريقيا، وهي أعلى نسبة في العالم، وكثير منهم عاطلون عن العمل.

وأدّى أيضاً استمرار ضَعف أسس قطاع الزراعة في مجالات مثل الوصول الآمن إلى الأراضي والائتمانات والأسواق، لا سيما بين النساء والشباب، إلى عدم تحقيق تخفيض واسع في معدلات الفقر الريفي وانعدام المساواة وهو ما أدى بكثير من صغار المزارعين إلى الوقوع في شرك الفقر. وما زالت ظروف الطقس المرتبطة بظاهرة النينو تُعرقل الإنتاج الزراعي البعلي الذي تعتمد عليه سُبل كسب عيش معظم السكان الريفيين في أفريقيا الجنوبية. وتشكّل النزاعات الجارية في عدة بلدان أيضاً عقبات أمام التقدم في الإقليم.

وإزاء هذه الخلفية، تباين أداء الإقليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وانخفضت مستويات الفقر الريفي المدقع قليلاً من 59 في المائة في عام 1990

إلى 52.8 في المائة في عام 2010، وما زال بالتالي أكثر من نصف السكان الريفيين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم. وما زالت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعاني مستويات خطيرة من الجوع تتجلى مظاهرها في متوسط درجة المؤشر العالمي للجوع التي بلغت 30.1، وهي أعلى درجة في العالم. وانخفضت معدلات الجوع في عدة بلدان، منها أنغولا، وإثيوبيا، وكينيا، وملاوي، ورواندا. وما زالت معدلات سوء التغذية في زامبيا تبعث على الانزعاج، حيث يؤثر التقزم على 40 في المائة من الأطفال.

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2016

ركز عملنا في أفريقيا الشرقية والجنوبية في عام 2016 على ما يلي:

- تعميم مراعاة التغذية
- تمكين المرأة والشباب
- تنمية الأعمال الزراعية
- بناء القدرة على الصمود.

تعميم مراعاة التغذية

يمثل الأمن الغذائي والتغذوي مؤشراً ومحركاً للنمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة. وبدون الحصول على الغذاء الكافي والميسور التكلفة والمغذي، ستظل الأجيال حبيسة الفقر وغير قادرة على الاستفادة من فرص التعليم والعمل لتحقيق إمكاناتها. وفي أفريقيا، تشير التقديرات إلى أن نقص التغذية أدى إلى خسائر اقتصادية تراوحت بين 1.9 و16.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونحن ملتزمون بدمج التغذية في مشروعاتنا وفي عملنا في مجال الدعوة.

وفي أفريقيا الشرقية والجنوبية، نمضي في المسار السليم نحو ضمان إدراج التغذية في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة التزاماً منا بما تعهدنا به خلال اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق (التجديد العاشر). وقمنا بإجراء رسم لخريطة التغذية في 37 مشروعاً في الإقليم من أجل تحسين فهم مجموعة الإجراءات المراعية للتغذية ولتحديد ثغرات التعميم التغذوي الفعال وفرصه في الإقليم. وأرسينا أيضاً صلات مع مبادرات حركة تعزيز التغذية؛ وتشمل الإجراءات المراعية للتغذية، على سبيل المثال، التقوية البيولوجية، والمطابخ الإيضاحية، وتدريب قيادات المجتمع المحلي لتوعيتها بأهمية النظام الغذائي الصحي والمتوازن، والتثقيف التغذوي من خلال الإذاعة المجتمعية.

وقمنا ببناء قدرات الموظفين في مجال التغذية من خلال التدريب والتثقيف التغذوي، وأجرينا توعية لموظفي المشروعات في إريتريا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق وزامبيا. وانطلق في يونيو/حزيران برنامج ممول بمنحة إقليمية قيمتها 2 مليون دولار أمريكي لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية بشأن سلاسل قيمة الأغذية الزراعية المراعية لقضايا التغذية في زامبيا وملاوي. وسوف يُعزز هذا البرنامج سلاسل قيمة الأغذية الزراعية المراعية للتغذية وسيربطها ببرامج القروض.

ويقوم أيضاً المرشدون الزراعيون بدور رئيسي في تعميم مراعاة التغذية في الإنتاج الزراعي. وخلال عام 2016، تلقى المرشدون الزراعيون في كل أنحاء موزامبيق تدريباً على الزراعة المراعية للتغذية، ومهارات الاتصال لنشر رسائل تغذوية وتكنولوجيات لتجهيز الأغذية وتخزينها.

تمكين المرأة والشباب

بينما لم يعد كثير من القوانين المكتوبة يميِّز على أساس نوع الجنس، ما زالت التقاليد والمعايير الأبوية تكرِّس انعدام المساواة بين الجنسين. ويقيِّد ذلك حقوق المرأة، وحراكها، واستقلالها الذاتي، وحصولها على الفرص، خاصة في المناطق الريفية. ويترجم انعدام المساواة بين الجنسين في المجتمعات المحلية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة للحصول على غذائها ودخلها إلى فجوة واسعة بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية تتكبد البلدان بسببها ثمناً باهظاً. وتشير التقديرات مثلاً إلى أن هذه التكلفة تبلغ 105 ملايين دولار أمريكي سنوياً في تنزانيا وحدها.

والمنهجيات الأسرية مجموعة نهج كان للصندوق والشركاء قصب السبق في الأخذ بها، وهي تحقق نتائج في تغيير هذا النمط المستحكم من انعدام المساواة بين الجنسين من القاعدة إلى القمة، لا سيما في الأسر

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 44 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 17 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2016
- 471.0 1 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 232.9 مليون دولار أمريكي من الموافقات الجديدة في عام 2016: 5 برامج ومشروعات جديدة في إريتريا وإثيوبيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي، وتمويل إضافي لمشروع جارٍ واحدٍ في مدغشقر
- 4 برامج جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لبوروندي وإثيوبيا وملاوي وتنزانيا

والمجتمعات المحلية الزراعية. ويتعرَّف المشاركون على الصلة بين الفقر والمساواة بين الجنسين في الأسرة بينما تتبلور لديهم رؤية مشتركة بشأن تنمية الأسرة. ويجري حالياً تطبيق المنهجيات الأسرية في 12 بلداً في الإقليم. وتتيح هذه المنهجيات للأسر أدوات لتحليل أوضاعهم الراهنة ووضع خطط مشتركة من أجل المستقبل.

وفي أوغندا، تم تعميم مشروع ناجح من مشروعات المنهجيات الأسرية في نظام الحكم المحلي تشرف على تنفيذه إدارة التنمية المحلية. وفي رواندا، تلقت 6 000 أسرة تدريباً مماثلاً على المساواة بين الجنسين كجزء من جهود الحكومة للدفع قُدماً بتحقيق المساواة في هذا الاتجاه.

وأفريقيا هي الإقليم الوحيد في العالم الذي لا تزال نسبة الشباب فيه آخذة في الازدياد. وتقل أعمار حوالي 65 في المائة من سكان القارة عن 35 عاماً، ويدخل سوق العمل سنوياً 10 ملايين شاب، أي ما يعادل سكان مدينة كبيرة للغاية. ويمثل هؤلاء الشباب فرصة وتحدياً. وفي أغلب الأحيان، يعاني هؤلاء الشباب التهميش والإقصاء من فرص العمل اللائق ومن القرارات الحاسمة التي تمس حياتهم. وتركز المشروعات الممولة من الصندوق في الإقليم بصفة خاصة على الشباب. ونحن نعمل لتوسيع خياراتهم بشأن سُبل كسب العيش وتعزيز دورهم في صنع القرار والتخطيط.

وفي حوض أعالي نهر تانا في كينيا، على سبيل المثال، تشارك 23 مجموعة من الشباب في مبادرة يدعمها الصندوق لزيادة الإنتاج المستدام للأغذية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وفي أوغندا، يستهدف مشروع موجه نحو تحقيق الإدماج المالي في المناطق الريفية مشاركة 15 في المائة من الشباب في إطار مكون تعاونيات الادخار والائتمان، وفي جماعات الادخار والائتمان المجتمعية.

تنمية الأعمال الزراعية

دفع انخفاض الاستثمار في الزراعة خلال السنوات الثلاثين الأخيرة بلداناً كثيرة في جميع أنحاء أفريقيا إلى استيراد الأغذية التي كان يمكن أن تنتجها بنفسها لو أتيح لها رأس المال والدراية. وتشكّل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة هامة لدفع عجلة الاستثمار المطلوب، ويسعى الصندوق إلى إدراج المنتجين في هذه الشراكات. ومن الأساسي في هذه العملية تمكين المنتجين من تنظيم أنشطتهم في تعاونيات أو رابطات، ومنح المزارعين قوة تفاوضية أكبر وترشيد الترتيبات مع القطاع الخاص.

وفي رواندا، عزَّزت شراكتنا مع الحكومة في مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات تعاونيات المنتجين كشريك اقتصادي كامل للقطاع الخاص في زراعة البن والشاي وإنتاج الحرير والبستنة. ويسَّر المشروع حتى الآن توفير التدريب والدعم الاستشاري لأكثر من 115 000 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون البن، وتمثل النساء

أفريقيا الشرقية والجنوبية

الشكل البياني 2أ

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2016[1]

الحصة من المجموع البالغ 3 549.6 مليون دولار أمريكي

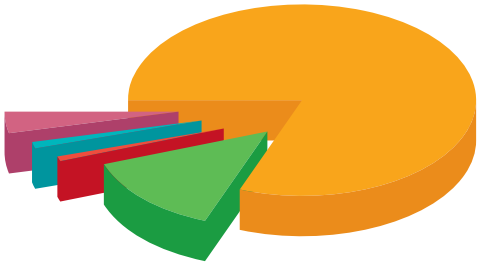

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  2 923.1 مليون دولار أمريكي – 82.4%
- قروض بشروط متوسطة
  108.9 مليون دولار أمريكي – 3.1%
- قروض بشروط عادية
  23.3 مليون دولار أمريكي – 0.7%
- قروض بشروط مختلطة
  11.1 مليون دولار أمريكي – 0.3%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  483.2 مليون دولار أمريكي – 13.6%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 2ب

المبالغ المصروفة من القروض حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من منح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2016[1]

الحصة من المجموع البالغ 2 212.8 مليون دولار أمريكي

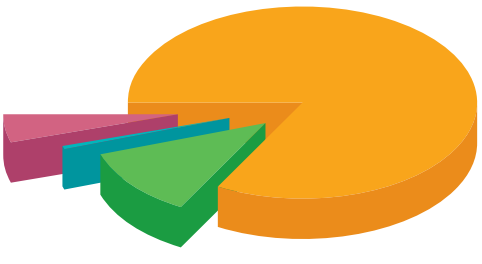

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  1 856.2 مليون دولار أمريكي – 83.9%
- قروض بشروط متوسطة
  102.1 مليون دولار أمريكي – 4.6%
- قروض بشروط عادية
  5.2 مليون دولار أمريكي – 0.2%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  249.3 مليون دولار أمريكي – 11.3%

[1] تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

قصة من الميدان

السكان الريفيون الفقراء في مدغشقر يُعززون القدرة على الصمود من خلال حيازة الأراضي

تساعد المشروعات التي يدعمها الصندوق في غرب مدغشقر سكان المناطق الريفية على اكتساب حقوق قانونية في أراضيهم، وهو أسلوب رئيسي في مكافحة الفقر.

ويستطيع المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، عندما يمتلكون أراضيهم، استخدام تلك الأراضي كضمانة للحصول على الائتمانات، وتمنحهم أيضاً ملكية الأرض حوافز أكثر للاستثمار في تقنيات زراعية أفضل وإدارة أراضيهم بطريقة مستدامة. ويمكن لهذه النُهج أن تُعزز القدرة على الصمود في بلد يعيش فيه 78 في المائة من السكان على أقل من 1.90 دولار أمريكي يومياً.

وفي عام 2005، أدخلت حكومة مدغشقر برنامجاً وطنياً لمساعدة المواطنين على الحصول على ملكية الأراضي رسمياً. ومع ذلك، يجب على من يتقدّم للحصول على شهادات ملكية أن يثبت هويته القانونية وهو ما يشكّل رادعاً أمام كثير من السكان الريفين. ومنذ عام 2006، ساند الصندوق الكوميونات الريفية وساعد على إنشاء مكاتب محلية للأراضي من أجل ضمان إتاحة الخدمات وتوفيرها بتكلفة ميسورة، لا سيما للسكان الريفيين الفقراء والنساء.

وأصدرت الكوميونات الريفية، بدعم من الصندوق، ما يقرب من 16 000 صورة طبق الأصل من شهادات الميلاد وأكثر من 10 000 بطاقة هوية لتمكين السكان الريفيين من الحصول على الخدمات الإدارية والمالية.

ولم تعم الفائدة المزارعين وحدهم.

فمن بين السكان الريفيين الكثيرين الذين يستطيعون حالياً الحصول على حقوقهم في الأراضي بسهولة وبتكلفة ميسورة جوستين، ذلك المعلم المتقاعد.

يقول جوستين "مكتب الأراضي هنا أمر يستحق الإشادة فعلاً. إن هذه المنطقة تعاني كثيراً من مشاكل حيازة الأراضي. لقد ارتكب بعض الأفراد جرائم قتل أو حتى قتلوا. وساعد إصدار شهادات تملك الأراضي على وضع نهاية لذلك الوضع".

ولم يخطر ببال جوستين في أي وقت من الأوقات تملك أرضه بصورة قانونية. ولكن مع تقدمه في السن، باتت الفكرة أكثر أهمية له ولأسرته. والآن وقد بات بوسع أطفاله أن يرثوا الأرض، ستكون لهم ركيزة قوية يؤسسون عليها ازدهارهم.

وبالإضافة إلى دعم حيازة الأراضي، أدخلت المشروعات التي يدعمها الصندوق أساليب زراعية أكثر مراعاة للبيئة، وحسَّنت الري وأدخلت أصنافاً محسنة من البذور. ولذلك لمس الزراعون أصحاب الحيازات الصغيرة زيادات كبيرة في محاصيلهم، وازداد متوسط غلات كثير من المحاصيل الزراعية الرئيسية والأغذية الأساسية بأكثر من الضعف، وحققت أكبر الزيادات في إنتاج الأرز المروي، وأرز المرتفعات، والبقول.

نساء يعملن في حقل للأرز.

مدغشقر: مشروع دعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي

©IFAD/Laura Chumillas

30 في المائة منهم. وتم تكوين ما يقرب من 150 تعاونية، وتدريب 180 مزارعاً على متطلبات الحصول على شهادات التجارة العادلة، ويُطبِّق أكثر من 56 000 مزارع التكنولوجيات الجديدة.

وفي كينيا، تلقى مشروع بدأ تنفيذه في عام 2005 من أجل التسويق التجاري لمنتجات الألبان بدعم من الصندوق مبلغ 17 مليون دولار أمريكي من التمويل الإضافي في عام 2016 لمواصلة أعماله الناجحة. ودرَّب المشروع أكثر من 500 مجموعة من مجموعات إنتاج الألبان على التسويق، وأكثر من 400 مجموعة على مناولة الألبان وإضافة القيمة. وأنشئت تسع وعشرون منظمة هرمية تم ربط 13 منها بكبار المجهزين. وكنتيجة مباشرة لأعمال المشروع، ازدادت مبيعات منتجات الألبان المضافة القيمة من 27 مليون لتر في عام 2007 إلى 121 مليون لتر في عام 2015. وازداد عدد فرص العمل في مشروعات إنتاج الألبان الصغيرة والمتوسطة من 128 في عام 2011 إلى أكثر من 680 في عام 2015.

ويسعى الصندوق إلى تحقيق تحول ريفي شامل من خلال العمل مع الشركاء الرئيسيين لتعميق خبرته في مجال تمويل الأسهم الخاصة وخدمات تنمية الأعمال، مع التركيز بصفة خاصة على الأعمال التجارية الزراعية الخاصة والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة. وأنشأنا، من خلال أموال متممة من الاتحاد الأوروبي، مرفق المساعدة التقنية التابع لصندوق الزراعة الأفريقية، ونديره حالياً، وهذا المرفق عبارة عن صندوق من الأسهم بما قيمته 250 مليون دولار أمريكي بتمويل من المصادر العامة والخاصة. وندير أيضاً صندوق تنمية الأعمال الزراعية الصغيرة والمتوسطة في أوغندا الذي يبلغ 30 مليون دولار أمريكي وسيستثمر مباشرة في شركات الأعمال الزراعية الخاصة.

بناء القدرة على الصمود

شكَّل بناء قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ محور تركيز هام لعملنا في عام 2016. ويجري حالياً تنفيذ عدة مشروعات بدعم من مرفق البيئة العالمية أو من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التابع للصندوق في أكثر من عشرة من بلدان الإقليم. وعممت المسائل المناخية والبيئية في 11 مشروعاً جديداً من مشروعات القروض التي يدعمها الصندوق، وفي برنامجين للفرص الاستراتيجية القطرية في إثيوبيا وملاوي. وأجريت تقديرات لمدى القابلية للتأثر بتغيُّر المناخ في أنغولا وجزر القمر وموزامبيق.

ويجري تنفيذ منحتين من الصندوق تركزان على بناء القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ. وتعالج إحدى المنحتين قدرة النظام الزراعي في أوغندا وتنزانيا على الصمود عن طريق تعزيز الأخذ بالممارسات الزراعية الذكية مناخياً، مثل الحراجة الزراعية، وتناوب المحاصيل، ومكافحة الأمراض، وصون الأراضي الرطبة. وتهدف المنحة الثانية إلى توسيع جهود إصلاح الأراضي المتدهورة في أفريقيا الشرقية ومنطقة الساحل. وبدأ العمل أيضاً في وضع مفاهيم للصندوق الأخضر للمناخ الذي يشجِّع على إحداث تحول نحو تخفيض الانبعاثات في عام 2016 والتمكين من الوصول إلى تمويل إضافي لمساعدة البلدان على بلوغ الغايات الجديدة المرتبطة بتغيُّر المناخ.

ويقود الصندوق أيضاً برنامج النهج المتكامل لمرفق البيئة العالمية بشأن تعزيز الاستدامة والصمود من أجل الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي يركز على الموارد الطبيعية التي تدعم الأمن الغذائي والتغذوي والمتمثلة في الأراضي والمياه والتربة والأشجار والموارد الوراثية.

وخلال عام 2016، اعتمدت منحة واحدة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بما قيمته 11 مليون دولار أمريكي ليصل بذلك مجموع قيمة التمويل المقدَّم من هذا البرنامج في الإقليم إلى 77.7 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة. وصدرت أيضاً الموافقة الكاملة على منحتين من مرفق البيئة العالمية بما قيمته 14.4 مليون دولار أمريكي، ليصل بذلك مجموع قيمة التمويل المقدَّم من المرفق في الإقليم إلى 52.6 مليون دولار أمريكي.

آسيا والمحيط الهادي

36 بلداً: أفغانستان، و بنغلاديش، وبوتان، وكمبوديا، والصين، وجزر كوك، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفيجي، والهند، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وكيريباس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وملديف، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ومنغوليا، وميانمار، وناورو، ونيبال، ونيوي، وباكستان، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، وجمهورية كوريا، وساموا، وجزر سليمان، وسري لانكا، وتايلند، وتيمور ليشتي، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو، وفييت نام

لمحة عامة

يشمل إقليم آسيا والمحيط الهادي بلدان العالم الأسرع نمواً والأكثر دينامية، وهو قوة محرّكة للنمو في الاقتصاد العالمي. وتراوحت معدلات النمو المرتفعة بين 6 و7 في المائة في عام 2016 بفضل التحوُّل الهيكلي العميق والسريع، ووجود أسواق ناشئة كبيرة، وارتفاع معدّل التحويلات المالية وقوة الطلب على الصادرات.

ومن المهم أن هذا النمو القوي أفضى إلى تراجع سريع في معدلات الفقر، واستفاد منه أيضاً السكان الريفيون، فقد ازداد عدد الأشخاص الذين يكسبون حالياً دخلاً أعلى عن طريق إنتاج منتجات ذات قيمة أعلى، مثل الخضروات، والإنتاج الحيواني والأسماك. وانخفضت معدلات الفقر المدقع بوتيرة أسرع في شرق آسيا والمحيط الهادي مقارنة بسائر مناطق الإقليم. ووصل الانخفاض إلى معدلات كبيرة أيضاً في جنوب آسيا.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه. ذلك أن إقليم آسيا والمحيط الهادي ما زال موطناً لثلثي فقراء العالم. وما زالت الفروق قائمة في كل أنحاء الإقليم، ويمثّل الفقر المتبقّي ظاهرة ريفية آخذة في الاتساع، وتشتد حدّته بسبب اتساع الفروق في الدخل وغير ذلك من جوانب انعدام المساواة. وما زال السكان في بلدان الإقليم يعانون أشد أشكال الإقصاء الاجتماعي.

وتزداد مشاكل التعرُّض لتغيُّر المناخ وما يرتبط بذلك من كوارث طبيعية وتدهور تدريجي في قاعدة الموارد الإنتاجية. وبات تغيُّر المناخ في بعض الحالات يشكّل بالفعل خطراً يهدد الوجود، إذ يتعرّض عدد من جزر المحيط الهادي بشدة للتهديد جرّاء ارتفاع مستوى سطح البحر.

ويحدّ الحرمان الاجتماعي وارتفاع معدلات سوء التغذية والتقزُّم من القدرة البدنية والعقلية لدى الفئات الضعيفة في جميع أنحاء الإقليم، وينطوي ذلك على تكاليف بشرية واقتصادية هائلة. ومن المُفجِع أن 30 في المائة من الأطفال دون الخامسة في جميع أنحاء الإقليم يعانون التقزُّم، ويدل ذلك على سوء التغذية المزمن.

وتفتقر أنحاء كثيرة من الإقليم إلى البنية التحتية الأساسية اللازمة لضمان التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال روابط فعّالة بالأسواق. وسيكون ذلك التكامل حيوياً للتمكين من تعميق التجارة الأقاليمية والإقليمية من خلال الأسواق المشتركة الناشئة، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وما زالت هناك تحدّيات هائلة يجب أن يتغلّب عليها الإقليم كي يظل محرّكاً قوياً للنمو والازدهار في العالم. ويواصل الصندوق تركيزه على زراعة الحيازات الصغيرة باعتبارها المنطلق المثالي نحو معالجة هذه التحدّيات الإنمائية العاجلة، ويَعتبر المُنتجين الريفيين قوة محفِّزة رئيسية في عملية التحوُّل الريفي الشامل والمنصف.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 61 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 21 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2016
- 052.5 2 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 184.2 مليون دولار أمريكي من الموافقات الجديدة في عام 2016: 5 برامج ومشروعات جديدة في كمبوديا، والهند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (مشروعان) وفييت نام، وتمويل إضافي لمشروعات جارية في منغوليا والفلبين
- 3 برامج فرص استراتيجية قطرية جديدة مستندة إلى النتائج في الصين وإندونيسيا وباكستان

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2016

ركّز عملنا في آسيا والمحيط الهادي في عام 2016 على ما يلي:

- تنمية سلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق
- تمكين الفئات المهمّشة والنساء
- تعزيز الحوار والانخراط في السياسات
- تعزيز التكيُّف مع تغيُّر المناخ
- تكوين تحالفات استراتيجية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تنمية سلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً من الصندوق بتحسين وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق وتحقيق شمولية سلاسل القيمة. وفي عام 2016، استُثمر ثُلث تمويل المشروعات الجديدة المعتمدة في آسيا والمحيط الهادي لتعزيز سلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق.

وفي فييت نام، نعمل في مقاطعة داك نونغ لتحسين سُبُل كسب عيش الأقليات من السكان الأصليين والعرقيات المهاجرة، خاصة النساء. وشارك أكثر من 200 6، ثلثيهم من الأقليات العرقية، في مدارس المزارعين الحقلية. وطوَّر المشروع أكثر من 40 نموذجاً زراعياً جديداً، بما في ذلك تربية الخنازير والدواجن وإقحام زراعة الأفوكادو مع البن، وهما من المحاصيل النقدية المجزية. وقدّم الصندوق أيضاً خدمات التمويل الصغري إلى 700 2 أسرة، وانخفض معدل الفقر في الكوميونات المشاركة بنسبة بلغت 6 في المائة تقريباً بفضل هذا المشروع وغيره من المبادرات.

وفي نيبال، يعمل الصندوق مع المجتمعات المحلية في المناطق الجبلية النائية لتعزيز الأعمال التجارية الصغيرة، وزيادة التجارة، وبناء قدرات المؤسسات. وينصَبّ التركيز على المحاصيل العالية القيمة، مثل التفاح، والزنجبيل، والكركم، ولحوم الضأن. وساعدت المبادرة أصحاب الحيازات الصغيرة على بناء أقبية لتخزين المنتجات، ومكّنتهم من الوصول إلى معلومات الأسواق. وعن طريق تخزين التفاح حتى فبراير/شباط – مايو/أيار، يحصل المزارعون على أسعار تزيد بمقدار أربعة أضعاف على ما يمكن أن يحصلوا عليه في أغسطس/آب – سبتمبر/أيلول.

وحقّق المشروع تقدُّماً خلال عام 2016 بعد التأخيرات في مراحله الأوّلية نتيجة في جانب منها إلى الاضطرابات السياسية والزلزالين اللذين ضربا البلاد. ووصل المشروع إلى أكثر من 000 12 أسرة، أي 89 في المائة من العدد المستهدَف، وازداد الدخل بنسبة 63 في المائة من النسبة المستهدَفة. وأنشئ طريق جديد ييسّر الوصول إلى السوق. ويستهدف المشروع السكان الضعفاء، مثل الطبقة الدنيا من أفراد الداليت، ومجموعات السكان الأصليين، والنساء.

تمكين الفئات المهمّشة والنساء

تعمل المشروعات التي يدعمها الصندوق في كثير من الأحيان في مناطق المجتمعات المحلية العرقية المهمّشة وغيرها من الفئات المحرومة حيث التمكين المجتمعي شرط مُسَبّق لنجاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتمثّل التعبئة الاجتماعية موضوعاً محورياً لتلك المشروعات.

وفي منطقة جنوب البنجاب الفقيرة في باكستان، يعمل الصندوق في أربع مقاطعات للحدّ من فقر الأسر التي تعولها المرأة وحدها، والعمالة المؤقتة المعدمة أو أصحاب الحيازات الصغيرة. ويزوِّد المشروع المشاركين بالماعز، وقِطَع الأراضي الصغيرة، والتدريب، وبحلول عام 2016، وزّع المشروع أكثر من 000 26 رأس من الحيوانات مقابل العدد المستهدَف، وهو 000 30 رأس، و236 1 قطعة من الأراضي مقابل العدد المستهدَف، وهو 300 1 قطعة. وزوَّد المشروع أكثر من 000 10 مشارك بالتدريب المهني أو التدريب على ريادة المشروعات، وبلغ عدد النساء المشاركات أكثر من 000 6 امرأة.

وتمثّل فئات السكان الأصليين بؤرة تركيز مشروع يدعمه الصندوق في إقليم كورديليرا الإداري في الفلبين بهدف زيادة الدخل الأسري. ويراعي المشروع نُظم زراعة السكان الأصليين المستدامة بيئياً. ووصل إلى زهاء 000 70 أسرة، وتخرّج أكثر من 000 5 مزارع من مدارس المزارعين الحقلية. وشجّع المشروع على تكوين أكثر من 000 1 منظمة شعبية ومجموعة من مجموعات سُبل كسب العيش تضم 500 38 عضو يديرون صناديق مساعدة سُبُل كسب العيش، ومشروعات إعادة التشجير والحراجة الزراعية، ومخططات الري وإمدادات المياه.

وفي مقاطعة هونان في الصين، يساعد الصندوق على تحسين البنية الأساسية الريفية ودعم التنمية الزراعية المستدامة والتسويق. وبحلول منتصف عام 2016، تم تبطين ما يقرب من 600 كيلومتر من القنوات وبناء نحو 350 بركة للري في إطار المشروع. وأنشأ المشروع مجموعات عمل قروية لإدارة المرافق، وقدّم التدريب إلى ما يقرب من 000 15 مزارع، شكّلت النساء أكثر من نصفهم. وأقام المشروع أيضاً 95 نظاماً لإمدادات مياه الشرب، أي 90 في المائة من العدد المستهدَف. وتم تشييد معظم الطرق التي كان مقرراً تشييدها، وهي 584 كيلومتراً من الطرق.

ويمثّل تنويع الإنتاج ودفع عجلته جانباً آخر من جوانب المبادرة بالإضافة إلى ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق. ويساعد المشروع المزارعين على زراعة المحاصيل النقدية، بما يشمل الشاي والخضروات والفواكه والأعشاب الطبية. وتلقّى أكثر من 000 10 مزارع تدريباً تقنياً من خلال التعاونيات.

تعزيز الحوار والانخراط في السياسات

قلّما يمثّل التأثير في السياسات الريفية هدفاً صريحاً من أهداف المشروعات لأن ذلك عملية طويلة ومعقّدة تتطلّب جهوداً متواصلة ومن الأسهل تحقيقه في البلدان التي يوجد فيها حضور قطري قوي للصندوق.

وفي فييت نام، تعمل الحكومة من أجل تحسين الاقتصاد الريفي. وفي عام 2010، أطلقت الحكومة برنامج الأهداف الوطنية للتنمية الريفية الجديدة، ولكنه حقّق نتائج متباينة. وفي أواخر عام 2015، انضم الصندوق إلى البنك الدولي في تقييم البرنامج. وتبيَّن لنا أن البرنامج حقّق نجاحات ويواجه تحدّيات، وأوصينا بإدخال تعديلات على المرحلة التالية، وعُرضت تلك التعديلات على الحكومة في مارس/آذار 2016 ولاقت تأييداً واسعاً. ويعمل الصندوق مع وزارة الزراعة والتنمية الريفية لتنفيذ النُهُج الجديدة.

وفي أفغانستان، ساند المشروع المجتمعي للزراعة والثروة الحيوانية الذي يدعمه الصندوق عنصراً رئيسياً من عناصر الإطار الوطني الأفغاني للسلام والتنمية (2017–2021)، وهو إطار التنمية الزراعية الشاملة. وبالإضافة إلى هذا العمل الهام على صعيد السياسات الكلية، يعمل المشروع أيضاً على المستوى الجزئي حيث يلفت انتباه الحكومة إلى ارتفاع مستويات الضرائب المفروضة على تعاونيات منتجات الألبان، وهو ما يحدّ من قدرتها على منافسة واردات الحليب المعقّم بالحرارة الفائقة المهربة من إيران وباكستان.

تعزيز التكيُّف مع تغيُّر المناخ

يحافظ الصندوق على الحماية البيئية باعتبارها أولوية من أولوياته، ويكفل معالجة قضايا المناخ بمزيد من المنهجية في كل حافظته لمواجهة التحدّيات الناشئة في الإقليم.

ويعمل مشروع يدعمه الصندوق في دلتا نهر ميكونغ في فييت نام مع المجتمعات المحلية الزراعية لمساعدتها على زيادة قدرتها على التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ. وبدأ المشروع في عام 2013 ويهدف إلى الوصول إلى 15 000 أسرة في محافظتي بين تري، وترافنه اللتين يشكّل فيهما الجفاف وتوغُّل الملوحة مصدرين لقلق بالغ. وخلال العام، طُوِّرت في إطار المشروع آليات لتخطيط التنمية الاجتماعية الاقتصادية بالاستناد إلى المعلومات المناخية، وبدأ تعميم تلك الآليات في أكثر من 90 كومينا. وتم أيضاً تحديد وتقييم 150 نموذجاً للتكيُّف مع تغيُّر المناخ. وفي بين تري، تم الانتهاء من تنفيذ الأعمال العشرة الأولى لصندوق استثمارات الكومينات، وشارف التنفيذ على الانتهاء في 20 أخرى.

ونظّم المشروع حلقات عمل للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تشجيع مشاركة القطاع الخاص. وقدّمت خمسون شركة خطابات اهتمام خلال السنة، واجتازت 20 منها إجراءات الفرز الأوّلي، وحصلت تسع من تلك الشركات على مساعدة تقنية لوضع مقترحاتهم. وفي ترافنه، أنشأ صندوق دعم المرأة أكثر من 380 جماعة ادّخار وائتمان جديدة تضم ما يقرب من 2 500 عضو وأكثر من 40 في المائة من جماعة أقلية الخمير العرقية. وقُدّمت قروض إلى أكثر من 2 300 عضو.

وخلال عام 2016، صدرت الموافقة الكاملة على منحتين من مرفق البيئة العالمية بما قيمته 9.3 مليون دولار أمريكي، ليصل بذلك مجموع قيمة التمويل المقدَّم من المرفق في الإقليم إلى 31.7 مليون دولار أمريكي. وبلغت قيمة التمويل المقدّم من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في الإقليم 67 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة.

آسيا والمحيط الهادي

الشكل البياني 3أ

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2016[1]

الحصة من المجموع البالغ 5 602.6 مليون دولار أمريكي

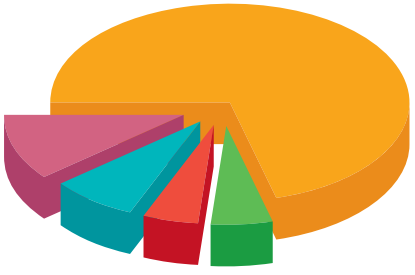

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  3 970.9 مليون دولار أمريكي – 70.9%
- قروض بشروط متوسطة
  607.5 مليون دولار أمريكي – 10.8%
- قروض بشروط عادية
  450.2 مليون دولار أمريكي – 8.0%
- قروض بشروط مختلطة
  277.4 مليون دولار أمريكي – 5.0%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  296.7 مليون دولار أمريكي – 5.3%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 3ب

المبالغ المصروفة من القروض حسب شروط الإقراض، والمبالغ المصروفة من منح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2016[1]

الحصة من المجموع البالغ 3 833.2 مليون دولار أمريكي

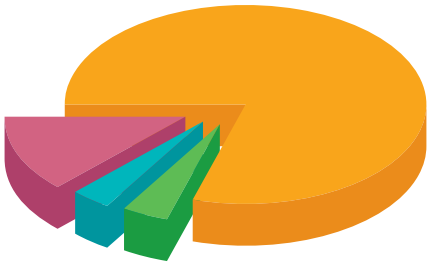

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  3 058.2 مليون دولار أمريكي – 79.8%
- قروض بشروط متوسطة
  479.8 مليون دولار أمريكي – 12.5%
- قروض بشروط عادية
  143.1 مليون دولار أمريكي – 3.7%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  152.1 مليون دولار أمريكي – 4.0%

[1] تقتصر المبالغ المصروفة من القروض على قروض البرنامج العادي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

قصة من الميدان
تعزيز التغذية في برامج التلفزيون في لاو

يستخدم برنامج يدعمه الصندوق في المجتمعات المحلية الريفية في شمال لاو مسلسلاً درامياً تلفزيونياً للمساعدة على معالجة الفقر المدقِع وسوء التغذية.

وبينما يتتبع القرويين مصير شخصياتهم المحبّبة في المسلسل الدرامي *أسرتي السعيدة*، فإنهم يتعلّمون أيضاً كيفية اختيار المكوّنات الصحية المُنتجة محلياً لإعداد وجبات مغذّية ومقبولة المذاق للأطفال والكبار في أسرهم.

ووفقاً للتقاليد السائدة، تغذي الأمهات الأطفال الرُضّع على الأرز الدَبِق من مائدة الأسرة. ولكن هذا الطعام الذي يناسب "الكِبار" صعب على الجهاز الهضمي للطفل. والأكثر من ذلك أن هذا الطعام يفتقر إلى المغذّيات الضرورية لمساعدة الطفل على النمو، ويمكن أن يؤدّي إلى إصابته بالتقزُّم، وهو نتيجة ومؤشر لسوء التغذية المُزمن.

وتقول جوتا كران، استشارية التغذية في برنامج *أسرتي السعيدة*، إن "الطفل الثاني في كل أسرة في لاو مصاب بالتقزُّم. ويعني ذلك أنه قصير بالنسبة لعمره، كما يعني تأخُّر تطوّره العقلي".

ومع استمرار الأطفال في النمو، يمكن أن تؤثّر إعاقات التعلُّم على قدرتهم على إتمام تعليمهم والحصول على عمل، ويظلّون محصورين داخل شَرَك الفقر.

ويقدّم هذا المسلسل التلفزيوني للأمهات الصغيرات، مثل بون فونياك، وصفات جديدة مبتكرة لمساعدتهن على كسر حلقة سوء التغذية والفقر.

وتقول فونياك "لم أكن أعرف من قبل ما أطهيه للأطفال. ولكن بعد مشاهدة الفيديو، أصبحنا نعرف أكثر، وتعلّمنا كيفية طهو الطعام للأطفال والآباء كل على حدة. وعرفت السرخس، والسبانخ الآسيوية، والكرنب الصيني، وتعلمت طريقة إعداد حساء صحي من هذه الخضروات".

ونسجت أيضاً في ثنايا الخط الدرامي للقصة الممارسات الصحية السليمة، وركّزت بعض حلقاتها على دحض الخرافات المتعلقة بالأغذية التي تحرم الأمهات الحوامل من المغذّيات الحيوية.

ويشكّل برنامج *أسرتي السعيدة* جزءاً من برنامج أكبر يدعمه الصندوق بدأ تنفيذه في عام 2011 ومن المقرر أن ينتهي في عام 2017. ويتعلّم المشاركون في 225 قرية من القرى المستهدَفة في مقاطعتي أودومكساي وسايابولي، كيفية زراعة الحدائق المنزلية لتحسين النُظم الغذائية للأسرة، وكيفية تربية الحيوانات ورعايتها. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى البرنامج إلى تعزيز الصلات بين صغار المنتجين والأسواق، وتحسين إدارة المياه. ووصل البرنامج حتى الآن إلى نحو 79 000 شخص من ثماني فئات عرقية مختلفة تعيش في 15 000 أسرة.

الكبار والصغار في المسلسل التلفزيوني *أسرتي السعيدة* يجتمعون حول مائدة الطعام.

لاو: برنامج الأمن الغذائي والفرص الاقتصادية المستند إلى المجتمع المحلي في سوم سون سون جاي

©IFAD

تكوين تحالفات استراتيجية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا

ما زال الصندوق شريكاً ومؤيّداً لرابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ عام 2008. ومن خلال المِنَح وحوار السياسات، ندعم جهود الرابطة لإنشاء سوق إقليمية مشتركة وتنسيق الجهود الوطنية من أجل تحسين الأمن الغذائي، وكذلك تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة في الدول الهشّة بيئياً.

ويعزّز برنامج التعاون متوسط الأجل مع منظمات المزارعين في إقليم آسيا والمحيط الهادي في مرحلته الثانية قدرات المنظمات المحلية والوطنية والدولية التي تمثّل المنتجين الفقراء. ويُدار البرنامج على المستوى الإقليمي من خلال اتحاد يضم حركة طريق الفلاحين، ورابطة المزارعين الآسيويين من أجل التنمية الريفية المستدامة بدعم من منحة مقدّمة من الصندوق.

ويشمل هذا التعاون 20 منظمة من منظمات المزارعين الوطنية و100 منظمة على المستوى دون الوطني، وتمثّل تلك المنظمات أكثر من 13 مليون مزارع. ويعمل الصندوق أيضاً مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدراج أصحاب الحيازات الصغيرة في التحوُّل السريع نحو التسويق التجاري للزراعة في كل أنحاء جنوب شرق آسيا. ويشمل ذلك دراسات في مجال السياسات، ومشاورات مع أصحاب المصلحة، ومنتديات سياساتية لدعم وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى سلاسل القيمة العالية.

وينطوي توسيع المزارع في جنوب شرق آسيا على بُعد بيئي هام عابر للحدود، لا سيما بسبب التلوث الضبابي الناجم عن إزالة الغابات وحرق الأراضي الخُثّية، ويؤثّر ذلك على 50 مليون شخص في بوروندي وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة. ولذلك ندعم المبادرات التي تساهم في الدفع قُدماً بخطة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتخلّص من التلوّث الضبابي، بما في ذلك بناء القدرات من أجل سياسات ومؤسسات الإدارة المستدامة للأراضي الخُثّية.

وشارك الصندوق في اجتماع وزراء الزراعة والحراجة لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عُقد في أكتوبر/ تشرين الأول 2016. وقدّم الصندوق خبرته في دعم التحوُّل الريفي المستدام. وطلب الوزراء من الصندوق مواصلة إعداد مبادرات إقليمية مرتبطة بسلاسل القيمة العابرة للحدود، والزراعة المتكاملة والمستدامة بيئياً، والاستثمار في مشاركة الشباب في الزراعة.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

33 بلداً: أنتيغوا وبربودا، والأرجنتين، وجزر البهاما، وبربادوس، وبليز، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، ودومينيكا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والسلفادور، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وهايتي، وهندوراس، وجامايكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وسان كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، وأوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية

لمحة عامة

بالرغم مما تشير إليه التوقُّعات من أن الاقتصاد العالمي سيزداد بنحو 3.1 في المائة في عام 2016، من المتوقّع أن تشهد أمريكا اللاتينية والكاريبي نمواً سلبياً للسنة الثانية على التوالي، حيث سيسجل انخفاض بنسبة 0.6 في المائة في عام 2016 مقارنة بانخفاض بلغ 0.03 في المائة في عام 2015. غير أن الصورة تظل ملتبسة، ذلك أن اقتصادات الأرجنتين والبرازيل وإكوادور وفنزويلا آخذة في الانكماش، في حين أن اقتصادات معظم البلدان الأخرى تنمو بشكل معتدل.

ويرجع ذلك إلى عوامل خارجية وداخلية على حدٍ سواء. وتشمل العوامل الخارجية تباطؤ التصنيع في الصين، وهو ما يؤدّي إلى انكماش في الطلب على المنتجات الأساسية وهبوط أسعار السلع على نحو يؤثّر على مصدري الصادرات الصافية، مثل بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وعلى المستوى الداخلي، أدّت القيود الصارمة المفروضة على الأسواق واختلال التوازن إلى تراجع في الطلب، وهو ما أدّى إلى تضخيم آثار الصدمات الخارجية. وفُرضت قيود على السياسة المالية بسبب ارتفاع مستويات الدَين، وانخفاض النمو الاقتصادي والإيرادات الداخلية.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 31 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 18 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2016
- 511.2 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 142.1 مليون دولار أمريكي من الموافقات الجديدة في عام 2016: 8 برامج ومشروعات جديدة في الأرجنتين، والبرازيل، وكوبا، وإكوادور، والسلفادور، وغيانا، ونيكاراغوا، وبيرو
- 3 برامج جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج للبرازيل، والأرجنتين، وكولومبيا

ويعيش في المناطق الريفية ما يربو قليلاً على 20 في المائة من سكان الإقليم البالغ عددهم 633 مليون نسمة. ووفقاً لخطوط الفقر الوطنية، بلغت نسبة الفقراء 28.2 في المائة والفقراء المدقعين 11.8 في المائة في عام 2014. وعلى غرار الأقاليم الأخرى، يتركّز الفقر في المناطق الريفية حيث يقفز معدل الفقر إلى 46.2 في المائة.

وفيما بين عامي 1990 و2014، انخفضت معدلات الفقر 20.2 نقطة مئوية. ومع ذلك، تراجع انخفاض الفقر بعد ذلك، بل وتوقّف، وتشير التوقّعات إلى زيادات في الفقر وفي الفقر المدقع في عام 2015. ويرجع ذلك إلى أثر تباطؤ النمو الاقتصادي على العمالة، وأثر ضغوط التضخّم، لا سيما أسعار الأغذية، على الأسر الأشد فقراً.

وباستثناء هايتي فإن الإقليم متوسط الدخل، ويبلغ فيه المتوسط الإقليمي لنصيب الفرد من الدخل 8 939 دولاراً أمريكياً. ومع ذلك، يُخفي هذا المتوسط الضغوط الواقعة على الفئات الأشد هشاشة نتيجة لارتفاع مستويات انعدام المساواة.

وما زالت الزراعة الأسرية أهم مصدر للعمل الريفي. ومن هنا فإن زيادة الإنتاجية وتعزيز الاقتصاد الريفي غير الزراعي، وبناء القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ، عوامل حاسمة لتعزيز التحوُّل الريفي الشمولي. وتحتاج بلدان أمريكا اللاتينية إلى مواصلة تعزيز أُطر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية والإنتاجية، وينبغي أن تسعى في الوقت نفسه إلى دفع عجلة إنتاجية العمالة وضمان توفير نُظم قوية للحماية الاجتماعية.

وبلغ مجموع قيمة التمويل المقدَّم من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في الإقليم 32 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة، وبلغ مجموع قيمة التمويل المقدَّم من مرفق البيئة العالمية 21.4 مليون دولار أمريكي.

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2016

ركّز عملنا في أمريكا اللاتينية والكاريبي في عام 2016 على ما يلي:

- تمكين الشباب
- العمل مع الشعوب الأصلية
- تعزيز وصول صغار المزارعين إلى سلاسل القيمة والأسواق
- بناء شراكات استراتيجية والدفاع عن صغار المزارعين.

تمكين الشباب

ما زالت الأضواء غير مركَّزة على الشباب من الجنسين في معظم عمليات السياسات العامة في هذا الإقليم، مثلما في كثير من الأقاليم الأخرى. ويمثل ذلك مشكلة خاصة للشباب الريفيين الذين يرحل كثير منهم عن أماكنهم الأصلية بحثاً عن فرص أفضل للتعليم

الشكل البياني 4أ
قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2016[1]
الحصة من المجموع البالغ 2 269.3 مليون دولار أمريكي

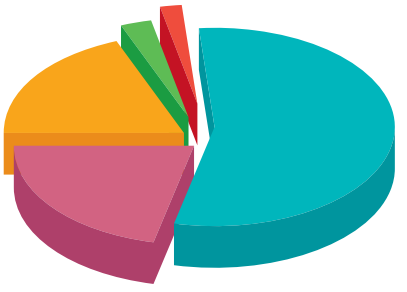

- قروض بشروط تيسيرية للغاية 431.9 مليون دولار أمريكي – 19.0%
- قروض بشروط متوسطة 488.0 مليون دولار أمريكي – 21.5%
- قروض بشروط عادية 1 258.0 مليون دولار أمريكي – 55.4%
- قروض بشروط مختلطة 40.1 مليون دولار أمريكي – 1.8%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون 51.2 مليون دولار أمريكي – 2.3%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 4ب
المبالغ المصروفة من القروض حسب شروط الإقراض والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2016[1]
الحصة من المجموع البالغ 1 584.1 مليون دولار أمريكي

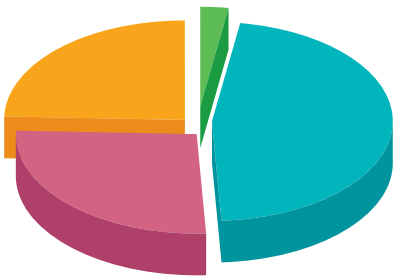

- قروض بشروط تيسيرية للغاية 390.2 مليون دولار أمريكي – 24.6%
- قروض بشروط متوسطة 419.7 مليون دولار أمريكي – 26.5%
- قروض بشروط عادية 741.2 مليون دولار أمريكي – 46.8%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون 33.0 مليون دولار أمريكي – 2.1%

[1] تقتصر مصروفات القروض على قروض البرنامج العادي. ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

والعمل، وللنجاة بأنفسهم من العنف والجريمة. ومنذ عام 2013، يُشجِّع الصندوق الحوار حول سُبل تحسين فرص هؤلاء الشباب.

وقمنا بدعم إطلاق خطط وطنية للشباب الريفيين في خمسة بلدان في الإقليم. وانطلقت الخطة الأولى في السلفادور، وتم تخصيص حوالي مليون دولار أمريكي لكل الأقاليم الثلاثة التي يتألف منها البلد. وساند الصندوق، بالتعاون مع وزارة الزراعة، تكوين شبكات للشباب الريفيين من أجل معالجة المشاركة الديمقراطية والفرص الاقتصادية. وفي عام 2015، شارك أكثر من 100 شاب، بما في ذلك عدد كبير من مجتمعات الشعوب الأصلية، في أول جمعية وطنية لشباب الريف. وهذه الرابطة التي تُعرف حالياً باسم الرابطة المتكاملة لشبكات الشباب الريفيين في السلفادور، مسجلة بصورة قانونية ويشارك أعضاؤها البالغ عددهم 3 000 عضو في أنشطة التدريب وريادة المشروعات التي ينظمها الصندوق، وفي الحوار مع صناع القرار على الصعيدين المحلي والوطني.

واستضافت السلفادور حلقتين دوليتين من حلقات "مسارات التعلم" للشباب الريفيين في عام 2016 حضرها 30 مشاركاً من بوليفيا، والبرازيل، وكولومبيا، وإكوادور، وغواتيمالا، ونيجيريا، ونيبال. وعقد الصندوق حلقتي عمل في البلد لتبادل منهجيات العمل مع الشباب. وشاركت في هاتين الحلقتين أربع عشرة منظمة وطنية.

وفي إقليم شاكو بالأرجنتين، يدعم الصندوق مشروعاً لدمج شباب الأسر الريفية الفقيرة من الجنسين في تعاونيات تربية النحل. ويبدأ المشاركون بتلقي دورة تدريبية على أساس غير متفرِّغ لسنة واحدة في المدرسة الثانوية. ويحصل المتخرجون على مساعدة تقنية، وأطقم أدوات استهلالية على سبيل السلفة لتجميع خلايا النحل وتكوينها. وفي السنتين 2015 و2016، انضم أكثر من 100 من شباب النحالين إلى ست تعاونيات.

العمل مع الشُعوب الأصلية

تماشياً مع جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما تعهده بألاّ يتخلف أحد عن الركب، يؤكد الصندوق من جديد في إطاره الاستراتيجي الجديد للفترة 2016–2025 التزامه بالتنمية الذاتية للشعوب الأصلية.

وتشكِّل قضايا الشعوب الأصلية تحديداً جزءاً لا يتجزأ من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المعتمدة لبوليفيا والسلفادور وباراغواي في فترة السنتين 2015–2016. ويستهدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد لبوليفيا 74 000 أسرة من مجتمعات الأيمارا والكيتشوا. ويشير برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى أن الموافقة الحرة والمسبقة والواعية في صنع القرارات المتعلقة بالشعوب الأصلية، إلى جانب احترام تنوعهم الثقافي وهويتهم ولغتهم وأشكال تنظيمهم، ستكون أساس الابتكار وتوسيع النطاق. وسوف تعمل استراتيجية الصندوق الجديدة في باراغواي مباشرة مع 3 300 أسرة من الشعوب الأصلية وستصل بصورة غير مباشرة إلى 55 000 أسرة.

وقد دعم مكتب تنسيق شؤون الشعوب الأصلية والقبلية في الصندوق إعداد برامج جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية في الأرجنتين وكولومبيا وغواتيمالا. وفي البرازيل، يركز أحد المشروعات المزمعة على المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية، ويعمل خبير استشاري مع أربعة من مجتمعات الشعوب الأصلية لضمان مشاركتها في تصميم المشروع.

وخلال السنة، موَّل الصندوق فعاليات تيرا مادري التابعة لحركة الوجبات المتأنية التي أقيمت في تورينو وشارك فيها. ونعمل في شراكة مع حركة الوجبات المتأنية منذ عام 2009 من أجل تعزيز تركيزها على الشعوب الأصلية ومبادئ الزراعة المستدامة. وحضر 40 وفداً من المشروعات التي يدعمها الصندوق فعاليات هذه السنة لتأكيد أهمية تمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والشعوب الأصلية والشباب. وبناءً على اقتراح من الصندوق، قامت دالي نولاسكو كروز من طائفة ناهوا الأصلية في المكسيك، بإلقاء كلمة خلال حفل الافتتاح.

تعزيز وصول صغار المزارعين إلى سلاسل القيمة والأسواق

يكرس الصندوق ربع حافظته في الإقليم لتعزيز سلاسل قيمة ودعم الأعمال الصغيرة والمشروعات الصغرى. ويربط مشروع إدماج الزراعة الأسرية في سلاسل القيمة في باراغواي جماعات المزارعين بالشركات الخاصة في محاولة لضمان تحقيق مبيعات موثوقة وربط المنتجين بالأسواق. وتبيَّن من استعراض منتصف مدة المشروع الذي أُجري في عام 2016 أن 18 شركة أبرمت عقوداً مع 39 جماعة من جماعات المزارعين وتوفِّر أيضاً المساعدة التقنية. واستناداً إلى النتائج الطيبة التي حققها المشروع، طلبت الحكومة من الصندوق بحث إتاحة مزيد من التمويل ويجري حالياً تصميم إضافة لهذا المشروع.

واستحدثت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، بمنحة من الصندوق، منهجية لسلاسل القيمة يمكن تطبيقها على كل مستويات السياسة والإنتاج. ويوفِّر البرنامج الذي دخل طور التنفيذ في عام 2014، مساعدة تقنية لتعزيز ثماني سلاسل للقيمة في خمسة بلدان، بما في ذلك رقاقات الفاكهة المقلية في أوانٍ مفرَّغة من الهواء في كوستاريكا، ومنتجات الألبان في الجمهورية الدومينيكية، ومنتجات لحم الخنزير المقدَّد في المكسيك. واعتمدت الهيئات العامة في أمريكا الوسطى تلك المنهجية. وفي السلفادور، أدخلت وزارة الاقتصاد رسمياً تلك المنهجية في الخطة

التشغيلية للتحويل الإنتاجي التي تغطي الفترة الممتدة حتى عام 2019. ويمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل والحصول على مجموعة أدوات تلخص المنهجية في الرابط التالي:

http://repositorio.cepal.org/handle/11362/40911

وفي نيكاراغوا، وصل مشروع لتنمية سلاسل القيمة بدعم من الصندوق وبتنفيذ من وزارة الاقتصاد الريفي والزراعة الأسرية إلى أكثر من 000 24 أسرة ريفية، منها أكثر من 000 11 أسرة تعولها امرأة بمفردها، وتمثل هؤلاء النساء فئة سكانية معرَّضة للهشاشة بصفة خاصة. ونتيجة لأنشطة المشروع، أنشئت 49 تعاونية لتعزيز إنتاج الحبوب، واللحوم، والدواجن، والأرز، والألبان، والكاكاو، والخضروات، والعسل، والكسافا، والفواكه. وأتيحت فرص عمل لأكثر من 000 12 شخص. وتم أيضاً في إطار المشروع تشييد أو إصلاح أكثر من 000 1 كيلومتر من الطرق الريفية التي تربط أكثر من 000 270 أسرة بالأسواق، والخدمات الصحية، والمدارس. وتحسَّنت أيضاً فرص الحصول على مياه الشرب والكهرباء.

بناء شراكات استراتيجية والدفاع عن صغار المزارعين

تتسم الشراكات بأهميتها الأساسية لجهودنا في أمريكا اللاتينية والكاريبي من أجل مواصلة توسيع السياسات التي تمهِّد الطريق أمام صغار المزارعين من خلال حوار السياسات والتعاون بين بلدان الجنوب.

ومن المبادرات الأكثر فعالية التي ندعمها سوق الابتكارات الزراعية، وهي مشروع تقوده المؤسسة البرازيلية للبحوث الزراعية. وتمثل هذه السوق منصة لتعزيز البحوث الزراعية التطبيقية سواءً في أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي أفريقيا. وتقوم هذه السوق على أساس فكرة بسيطة تتمثل في الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية التي تطورها المؤسسة البرازيلية للبحوث الزراعية في البرازيل وتطبيقها في بلدان نامية أخرى. وموَّلت هذه السوق منذ بداية عملها في عام 2010 بدعم من الصندوق 82 مشروعاً بحثياً، منها 64 مشروعاً في أفريقيا و18 مشروعاً في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وساعد الصندوق من خلال منح مقدمة إلى مركز أمريكا اللاتينية للتنمية الريفية على تكوين مجموعات للحوار الريفي في كولومبيا وإكوادور والسلفادور والمكسيك. وتضع هذه المجموعات الأولويات الريفية في جداول أعمال التنمية الوطنية وتُعزز التحول الريفي الشامل (اقرأ المزيد في القصة في الصفحة 23).

ويموِّل الصندوق أيضاً بحثاً أكاديمياً يوفِّر بيانات يمكن تقديمها إلى الحكومات لدعم التحولات في السياسات لصالح السكان الريفيين الفقراء. وتناول معهد أمريكا الوسطى للدراسات المالية، بمنحة من الصندوق، النفقات الحكومية في أمريكا الوسطى من أجل تقييم حجم الموارد العامة المخصصة للتنمية الريفية. واقترح المشروع البحثي أيضاً طرقاً لزيادة الجهود المالية التي تبذلها بالفعل حكومات أمريكا الوسطى.

وموَّل الصندوق بحثاً أكاديمياً آخر قام بإجرائه الفرع الكولومبي لجامعة الأنديز تناول فيه التآزرات المحتملة بين برامج المساعدة الاجتماعية – وتحديداً برامج التحويلات النقدية المشروطة – وبرامج التنمية الريفية. وخلص البحث في استنتاجاته الأولية إلى أن بالإمكان تعزيز كل منها للآخر إذا تسنى إنشاء آليات للتنسيق بينها.

وخلال عام 2016، أولى الصندوق اهتماماً كبيراً لأحد أهم التطورات السياسية على مدى عقود، وهي عملية السلام الكولومبية. ويدعم الصندوق بهمة بناء السلام في المناطق الريفية من خلال مجموعة الحوار الريفي الكولومبية ومنح مقدَّمة إلى المفوض السامي الكولومبي المعني بالسلام ومؤسسة التنمية التشاركية والمستدامة، وهي منظمة غير حكومية. وقدمنا أيضاً مساعدة تقنية وإرشادات في تطبيق اتفاقات السلام، وحققنا من وراء ذلك نتائج ملموسة، مثل نماذج تخطيط الأراضي لضمان استفادة الفئات الأشد فقراً والأكثر حرماناً من جهود التنمية الريفية وإعادة البناء.

قصة من الميدان
الفواكه المحلية تُحفِّز التنمية الريفية في البرازيل

تُحفِّز الفواكه البرِّية والمحلية، مثل الليمبو (البرقوق البرازيلي)، وثمار زهرة الآلام، والجوافة، نمو تعاونية مزدهرة تقودها النساء في منطقة نائية من شمال شرق البرازيل.

وقبل ما يزيد على عشرة أعوام، اجتمع المزارعون الأسريون في قلب إقليم سيرتاو شبه القاحل لإنشاء تعاونية للأعمال الزراعية الأسرية في مناطق كانودوس، وبوايوا، وكوراجا. وسادت حالة من التشكك في البداية، إذ كان من المستبعد أن تقام في منطقة سيرتاو القاحلة تعاونية مجزية، خاصة تعاونية تُجهِّز ثمار الليمبو. وبالرغم من الثمار الغنية بالعصارة، اعتبرت تلك الثمرة الخضراء أو الصفراء الصغيرة طعاماً للحيوانات لأنها كانت منتشرة في البيئة البرِّية.

وتضم التعاونية اليوم حوالي 280 عضواً من 18 مجتمعاً محلياً. وتبلغ مبيعاتها السنوية أكثر من 000 280 دولار أمريكي. وحصلت التعاونية على شهادات الإنتاج العضوي والتجارة العادلة، وتباع منتجاتها في جميع أنحاء العالم من خلال علاقات الشراكة التي تربطها بمنظمات وشركات مثل حركة الوجبات المتأنية وسلسلة متاجر لوكسيتان.

وفي عام 2015، قدَّم مشروع التنمية المستدامة الريفية في الإقليم شبه القاحل في ولاية باهيا الممول من الصندوق تمويلاً مشتركاً إلى محطة تجهيز جديدة. ويمكن لهذه المحطة، بمساعدة من 18 محطة تجهيز أوَّلي صغيرة بالقرب من المجتمعات المحلية التي يعيش فيها الأعضاء، تجهيز 500 كيلوغرام من الفاكهة يومياً – عصرها وهرسها وتعبئتها في زجاجات وحفظها في علب – وإعداد عمليات التسليم.

وتقدِّم المحطة أيضاً منتجات جديدة، مثل منتجات الجيلاتي والمصاصات المصنوعة من الفاكهة، أو ما يطلق عليه picolé باللغة البرتغالية، وهي منتجات عليها طلب كبير في المدن الساحلية الحارة الواقعة في شمال شرق البرازيل. ونظراً لقدرات التجهيز الإضافية التي أنشأها المصنع، من المتوقع أن ينضم إلى التعاونية 700 مزارع آخر.

وترأس التعاونية اليوم دينيس دوس سانتوس، وهي إحدى الخريجات في السادسة والعشرين من عمرها شارك أبواها في تأسيس التعاونية. وبعد أن نالت درجتها العلمية في إدارة الأعمال، عادت دوس سانتوس إلى بوايوا لأنها أرادت أن ترد بعض الجميل لمجتمعها المحلي الذي كانت تعيش فيه.

وتقول دوس سانتوس "وصمونا بالجنون عندما استخدمنا ثمار الليمبو وغيرها من النباتات. والآن انظروا ماذا فعل بنا ذلك الجنون! إننا شركة مزدهرة الآن. وما يعنينا في هذه التعاونية ليس الربح ... بل أن نبين للناس أن من الممكن أن نقيم حياة في سيرتاو. وقد أثبتنا ذلك بما لا يدع مجالاً للشك".

أثناء العمل في المصنع الجديد لتعاونية الأعمال الزراعية الأسرية في كانودوس وبوايوا وكوراجا الذي لديه القدرة على تجهيز ما يصل إلى 500 كيلوغرام من الفاكهة يومياً.
البرازيل: مشروع التنمية المستدامة الريفية في الإقليم شبه القاحل في ولاية باهيا

©IFAD/Juan Cortes Carrasbal

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

23 بلدا وغزة والضفة الغربية: ألبانيا، والجزائر، وأرمينيا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وجيبوتي، ومصر، وجورجيا، والعراق، والأردن، وقيرغيزستان، ولبنان، والمغرب، والجبل الأسود، وجمهورية ملدوفا، والصومال، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وطاجيكستان، وتونس، وتركيا، وأوزبكستان، واليمن.

لمحة عامة

تعيق الأوضاع الهشة التنمية في كثير من البلدان التي تغطيها شُعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا. ويؤثر النزاع الممتد والاضطرابات السياسية في العراق والصومال وسورية واليمن على الحياة وسُبل كسب العيش ويتسبب ذلك في تشريد واسع النطاق وانعدام في الأمن الغذائي. وأصبح التشرد على الصعيد العالمي أكبر حالياً مما كان عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويتركز زهاء 22.4 مليون من المشردين البالغ عددهم 65 مليون شخص في العالم في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتؤدي الأزمة في سورية بصفة خاصة إلى نزوح واسع النطاق. ويشكل اللاجئون السوريون حالياً 25 في المائة من سكان لبنان و20 في المائة من سكان الأردن.

وازداد عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا بمقدار الضعف خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة من 16.5 مليون إلى 33 مليون. ونجم ذلك عن النزاع وارتفاع أسعار الأغذية وتراجع الدخل وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين النساء والشباب. وفي اليمن، يعاني أكثر من 14 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي. وانخفض إنتاج الأغذية في سورية بنسبة 40 في المائة منذ نشوب النزاع، واحتاج إلى المساعدة زهاء 9.4 مليون شخص بحلول منتصف عام 2016.

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

- 34 برنامجاً ومشروعاً جارياً بالشراكة مع 18 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2016
- 754.2 مليون دولار أمريكي استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم
- 139.1 مليون دولار أمريكي من الموافقات الجديدة في عام 2016: 5 برامج ومشروعات جديدة في جيبوتي، وقيرغيزستان، والمغرب، وجمهورية ملدوفا، وتونس، وتمويل إضافي لمشروع جارٍ في السودان
- برنامج فرص استراتيجية قطرية جديد مستندة إلى النتائج في تركيا

ويمثل أيضاً شُح المياه وتغيُّر المناخ مسائل مُلِّحة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الذي يمتلك أقل حصة مياه عذبة متاحة في العالم. وتشير التقديرات إلى أن متوسط حصة الفرد من المياه المتجددة يبلغ 430 متراً مكعباً، أي أقل من خط الفقر المائي الدولي، وهو 1 000 متر مكعب من المياه. ومن المتوقع أن يقل توافر المياه كثيراً في العقود المقبلة، وسوف يؤثر ذلك على الإنتاجية الزراعية والنمو الاقتصادي الريفي.

وتعاني بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً جراء تباطؤ النمو والتوترات الجغرافية السياسية. وما زال الركود الاقتصادي في الاتحاد الروسي يتسبب في موجات عبر الإقليم، خاصة في شكل خسائر في الإيرادات بسبب انكماش صادرات الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، أدّى هبوط أسعار النفط إلى تعرض بلدان كثيرة لتدني قيمة العملة. وسجل انخفاض بمقدار الثلث تقريباً في قيمة عملة كل من أذربيجان وكازاخستان مقابل الدولار الأمريكي، وتراجعت التحويلات المالية في طاجيكستان – والتي يعود مصدر كثير منها إلى الاتحاد الروسي – بما نسبته 65 في المائة.

عملنا وما حققناه من نتائج في عام 2016

ركز عمل الصندوق في الإقليم في عام 2016 على ما يلي:

- إدارة الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ
- الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي
- التمويل الريفي ودعم أصحاب المشروعات
- الوصول إلى الأسواق وتنمية سلاسل القيمة
- الشباب والمساواة بين الجنسين.

إدارة الموارد الطبيعية وتغيُّر المناخ

تعاني جورجيا، شأنها شأن كثير من سائر البلدان في جميع أنحاء العالم، اضطراب الأمطار وعدم إمكانية التنبؤ بأنماط الطقس في السنوات الأخيرة. وفي أعقاب تفكك الكتلة السوفياتية في مطلع تسعينات القرن الماضي، تردت حالة معظم نُظم الري في البلد. وساعد مشروع ممول من الصندوق على إعادة إعمار نظم الري وإصلاح الجسور لتمكين المزارعين من نقل سلعهم الزراعية وماشيتهم. وعادت استثمارات الري بفوائد على أكثر من 14 000 أسرة وأتاحت ري أكثر من 11 000 هكتار من الأراضي الزراعية. وساهم المشروع أيضاً في إصلاح نظام لمياه الشرب متصل بشبكة المياه المنزلية في منطقة مرتفعة من أجل الاستفادة بشكل أفضل من مياه الينابيع.

وفي ولاية سنّار في جنوب شرق السودان، يُهدِّد التدهور الشديد في الأراضي سُبل كسب عيش صغار المزارعين. ويدعم الصندوق جهود تخفيف الضغوط الواقعة على الموارد الطبيعية عن طريق إدخال تقنيات زراعة الحفاظ على الموارد والبذور القادرة على تحمل الجفاف. ويُطبَّق تماماً نظام تناوب المحاصيل بين حوالي 20 في المائة من عينة المزارعين، ولا يستخدم ذلك إلا جزئياً بين أقل بقليل من نصف العينة. وأدى ذلك إلى زيادة رطوبة التربة وإنتاجية المحاصيل، حيث ازداد متوسط غلات الذرة الرفيعة والسمسم بأكثر من الضعف.

وازداد هامش ربح المزارعين الذين يستخدمون التكنولوجيات المحسَّنة بنحو 140 في المائة عن ذي قبل في حالة الذرة الرفيعة، وبنحو 200 في المائة للسمسم. وخفض هذا التدخل الذي يتسم بتكلفته المنخفضة نسبياً وأثره الكبير على معدلات الفقر في أحزمة الزراعة البعلية في السودان حيث انخفضت نسبة السكان المصنفين بأنهم فقراء جداً من 33 في المائة في عام 2012 إلى 5 في المائة في عام 2016. ويجري أيضاً تدريب المشاركين في المشروع، من خلال لجان التنمية القروية، على استخدام مواقد الغاز وصيانتها بطريقة مأمونة، وهو ما يقلل من استهلاك حطب الوقود.

ووصل المشروع إلى أكثر من 90 قرية تضم ما يقرب من 25 000 من أسر أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك 2 240 أسرة رعوية مستقرة و1 990 أسرة عائدة ترأسها نساء. وبدأ ما يقرب ثلث الشباب في الأسر المشاركة الذين شملتهم العينة مزاولة العمل بفضل أنشطة المشروع. من ذلك على سبيل المثال أن كثيراً من النساء يشاركن في التجهيز، بما في ذلك الحصاد وتجفيف البامية لبيعها، أو إنتاج المشروبات والمربى، أو صنع المشغولات اليدوية. ويعمل أيضاً بعض الشباب مرشدين زراعيين في مجال المكافحة المتكاملة للآفات.

وبالإضافة إلى الموارد الأساسية المستثمرة في الإقليم في عام 2016، صدرت الموافقة على منحتين جديدتين بما قيمته 8 ملايين دولار أمريكي من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ليصل بذلك مجموع قيمة التمويل من هذا البرنامج في الإقليم إلى 42.9 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة. وبهذا التمويل، إلى جانب التمويل المقدَّم من مرفق البيئة العالمية، يزداد مجموع التمويل البيئي والمناخي إلى أكثر بقليل من 100 مليون دولار أمريكي.

ومن الأساسي لفعالية صنع القرار وإدارة البرامج القطرية توفير معلومات موثوقة في الوقت المناسب بشأن الموارد الطبيعية وأثر تغيُّر المناخ.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

الشكل البياني 5أ

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978-2016[1]

الحصة من المجموع البالغ 2 605.7 مليون دولار أمريكي

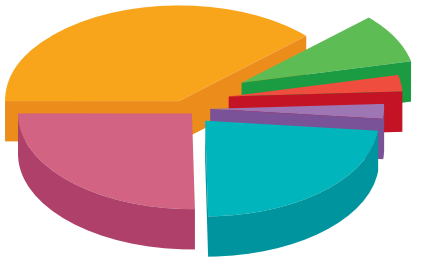

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  991.7 مليون دولار أمريكي – 38.1%
- قروض بشروط متوسطة
  665.0 مليون دولار أمريكي – 25.5%
- قروض بشروط عادية
  600.6 مليون دولار أمريكي – 23.0%
- قروض بشروط مشددة
  59.1 مليون دولار أمريكي – 2.3%
- قروض بشروط مختلطة
  72.2 مليون دولار أمريكي – 2.8%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  217.1 مليون دولار أمريكي – 8.3%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 5ب

المبالغ المصروفة من القروض حسب شروط الإقراض والمبالغ المصروفة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1979-2016[1]

الحصة من المجموع البالغ 1 806.2 مليون دولار أمريكي

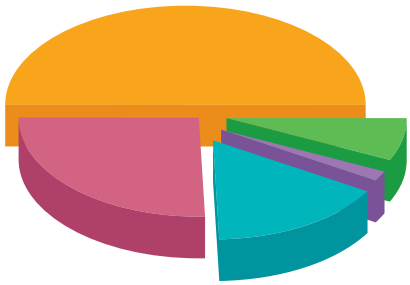

- قروض بشروط تيسيرية للغاية
  906.6 مليون دولار أمريكي – 50.2%
- قروض بشروط متوسطة
  462.5 مليون دولار أمريكي – 25.6%
- قروض بشروط عادية
  282.1 مليون دولار أمريكي – 15.6%
- قروض بشروط مشددة
  30.7 مليون دولار أمريكي – 1.7%
- مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
  124.3 مليون دولار أمريكي – 6.9%

[1] تقتصر مصروفات القروض على قروض البرنامج العادي. ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

ولذلك يجري الصندوق تقييمات لمدى التعرض لآثار تغيُّر المناخ في إطار حافظته في الإقليم. ويستخدم البيانات الجغرافية المرجعية الخاصة بالمشروعات في كل استثمار جديد من أجل تحسين إدارة دورات المشروعات والاستهداف.

الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي

ساند الصندوق جهود الارتقاء بظروف معيشة أكثر من 300 8 أسرة رعوية في جيبوتي المعرضة للجفاف. وسعياً إلى زيادة إمكانية وصول السكان والماشية إلى المياه، تم في إطار المشروع بناء أو إصلاح نحو 50 خزاناً مجتمعياً، وأتاح ذلك قدرة تخزينية تزيد على 000 630 متر مكعب من المياه. واستصلح المشروع أيضاً المراعي المتدهورة وغرس أكثر من 600 8 شجرة. وجرى تحصين أو علاج ما يقرب من 000 30 رأس من الحيوانات، ووزِّع 40 طن من الأعلاف إلى جانب 500 ملّاحة لتحسين صحة الحيوانات وإنتاجيتها.

وفي الضفة الغربية، ساعد برنامج مول من الصندوق على تنمية ما يقرب من 000 1 هكتار من الأراضي المهملة أو المتدهورة لاستخدامها في الإنتاج الزراعي، واستصلح منها ما يقرب من 600 هكتار وأعيد إعمار حوالي 400 هكتار، كما تم تشييد 50 كيلومتراً من الطرق الريفية. (اقرأ المزيد في قصة من الميدان في الصفحة 27).

التمويل الريفي ودعم أصحاب المشروعات

تؤدي الخدمات المالية التي يسهل الوصول إليها دوراً أساسياً في التحول الريفي الشامل. وفي جمهورية ملدوفا، يسعى الصندوق إلى تيسير حصول أصحاب المشروعات الريفية على القروض. ويسَّر مشروع تنمية الخدمات المالية الريفية والأعمال الزراعية الذي يدعمه الصندوق والذي أغلق في عام 2015، الإقراض من خلال ستة مصارف تجارية لأكثر من 800 1 مقترض، منهم أكثر من 670 امرأة. ودرَّب المشروع أيضاً الشباب على تنمية الأعمال الزراعية، والإدارة المالية، والمحاسبة، لمساعدتهم على الشروع في أعمال زراعية أو توسيع أعمالهم القائمة، مثل إنتاج أعناب المائدة، وإنتاج الألبان، وتربية النحل. وساهم هذا الدعم في زيادة عدد الوظائف الجديدة في منطقة المشروع بنحو ثلاثة أضعاف.

وينصب تركيز مشروع يدعمه الصندوق في مصر على زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية لصغار المنتجين، والشباب العاطلين عن العمل، والنساء، والعمال الذين لا يمتلكون أي أراض، وأصحاب المشروعات الريفيين. وحصلت مشروعات صغيرة على أكثر من 200 1 قرض بقيمة تزيد في مجموعها على 13 مليون دولار أمريكي من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، وصُرفت تلك القروض عن طريق البنك الأهلي المصري، وساهم ذلك في توفير أكثر من 600 2 فرصة عمل جديدة. وبالمثل، قدمت قروض بما قيمته 1.25 مليون دولار أمريكي إلى مشروعات زراعية من خلال البرنامج الوطني للتنمية الزراعية. ومن بين الجهات المستفيدة من تلك القروض شركة متخصصة في شراء الفاكهة من المزارعين المحليين وفرزها وتصنيفها وتغليفها للأسواق المحلية وأسواق التصدير. وتقوم شركة أخرى بتطوير نظام للري وتزويد المزارعين بالدعم التقني والدعم في مجال تهيئة الأراضي والتسويق.

الوصول إلى الأسواق وتنمية سلاسل القيمة

يهدف مشروع مول من الصندوق في تونس إلى تعزيز دخل مربي الماشية المعرضين لأوضاع هشة عن طريق تعزيز القدرة على الصمود في نُظم الإنتاج الرعوي الزراعي وسلاسل القيمة، لا سيما نُظم تربية الأغنام والماعز ولحوم الجمال ومنتجاتها الثانوية. ويشمل ذلك زيادة إنتاج المنتجات العالية الجودة التي تتسم بإمكانات سوقية جيدة، وتحسين القدرة على التسويق والبنية الأساسية. ويهدف المشروع، من خلال تطوير السلع المحلية الفريدة وتوسيمها وعرضها، مثل ألبان الجمال، إلى تكوين ثروة جديدة بين مربي الماشية الفقراء. ويحصل الشباب والنساء بصفة خاصة على دعم لمبادرات إدرار الدخل. ويستهدف المشروع إجمالاً 200 75 شخص.

ويعمل الصندوق في محافظات أرداهان، وكارس، وأرتفن النائية الفقيرة في شرق الأناضول بتركيا، لزيادة أصول صغار المنتجين وأصحاب المشروعات الريفيين ودخلهم. وتلقى المزارعون بذوراً، ومواد بناء للصوبات والبساتين، ومعدات للزراعة والري بالتنقيط. وحصل المزارعون أيضاً على تدريب على ممارسات البستنة، والتجهيز الزراعي، والتخزين المحسَّن. ويستطيع حالياً 280 منتجاً ممن استفادوا من الصوبات إنتاج أربعة محاصيل سنوياً وتحقيق دخل أكبر كثيراً.

قصة من الميدان
اللوز والمشمش يزدهران في أراضٍ كانت قاحلة يوماً ما

ينتج المزارعون الأسريون في الضفة الغربية أنواعاً عالية القيمة من المحاصيل، مثل اللوز والمشمش على سفوح التلال التي كانت قاحلة في يوم من الأيام. ولمس هؤلاء المزارعون زيادة في دخلهم بنسبة بلغت 80 في المائة أو أكثر. وشارك ما يقرب من 36 000 شخص في برنامج ممول من الصندوق لإدارة الموارد الطبيعية يركز أولوية اهتمامه على تهيئة المدرجات وإقامة الأسوار ونُظم الري وإزالة الصخور وغير ذلك من تقنيات استصلاح الأراضي وإعادة إعمارها. وحسَّن البرنامج أيضاً فرص وصول النساء والرجال الريفيين إلى الخدمات المالية، ومكَّنهم ذلك من استخدام الائتمانات للاستثمار في مزارعهم وأعمالهم التجارية.

واستثمر البرنامج خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة ما يقرب من 14 مليون دولار أمريكي في مناطق لا يتاح فيها سوى قليل من الفرص الاقتصادية البديلة، ووصل البرنامج بطريق غير مباشر إلى ما يقرب من 10 000 من السكان الريفيين. وساهم استصلاح الأراضي وإعادة إعمارها في زيادة الدخل المرتبط بالزراعة بما لا يقل عن 70 في المائة، بينما ارتفع الدخل الشهري للأشخاص المستفيدين من الخدمات الائتمانية المقدَّمة في إطار البرنامج بنحو 50 في المائة.

وفي عام 2005، حصل رياض أسعد على أموال لإعادة إعمار قطعة أرض يمتلكها تبلغ مساحتها هكتاراً في قرية صانور. وساعد البرنامج أسعد وأشقاءه على تسوية الأرض وإقامة مدرجات فيها وتسييجها. وقام الأشقاء بعد ذلك ببناء ثلاثة خزانات لجمع المياه وغرس أكثر من 1 000 شتلة زيتون ولوز ومشمش. وبدأ أسعد منذ ذلك الحين أيضاً إقحام زراعة الخضروات والأعشاب أثناء فصل الشتاء. وبالرغم من أنه العائل الوحيد لأسرته المؤلفة من تسعة أفراد فإن بوسعه الآن تلبية الاحتياجات الغذائية لأسرته، وازداد دخله من الزراعة بمقدار الضعف.

ويعمل الزوجان رجائي وبشرى فياض في زراعة الفراولة. واستخدمت بشرى قرضاً ممولاً من البرنامج لتطوير مشروع الصوبات الخاص بهما. واستثمر الزوجان الأموال في نظام جديد للري وقاما بتطوير إنتاج الفراولة لاستخدام حاويات معلقة للزراعة. وساعد ذلك على زيادة الحيز المتاح للزراعة، وأتاح لهما مضاعفة عدد الشتلات التي يزرعانها، وينتجان محصولاً مبكراً.

وقالت بشرى إن "الاستثمار كان له أثر كبير على حياتنا. وللمرة الأولى على الإطلاق، نستطيع إنتاج محصول مبكر ونحصل على أعلى سعر في السوق".

وأنجز في عام 2015 برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة الذي ساندته الصندوق، ولكن نهجه ما زال يعود بالفائدة على السكان الريفيين في الضفة الغربية. وفي ضوء ما حققه البرنامج من نجاح، جرى تعميم نموذجه الخاص بتنمية الأراضي في استراتيجية الحكومة بشأن قطاع الزراعة، وسيجري توسيع نطاقه في كل أراضي الضفة الغربية.

رجائي وبشرى فيّاض، زوج وزوجة من مزارعي الفراولة، في صوبتهما.
الضفة الغربية: برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة
©IFAD/Annabelle Lhommeau

وفي أرتفن، يهدف مشروع رائد إلى العمل مع جماعات النساء المحليات لمساعدتهن على تحسين جودة عصير الكروم المحلي الشهير الذي ينتج تقليدياً في المنازل. وعقد المشروع حلقات عمل لتعريف 20 جماعة نسائية بكيفية إنتاج العصير بمواصفات أفضل وإضافة قيمة أكبر للمنتجات الخام.

الشباب والمساواة بين الجنسين

يسعى الصندوق إلى الحد من هجرة الشباب عن طريق تهيئة فرص عمل للشباب في المناطق الريفية. وفي المناطق الجبلية من ولاية الحوز، وهي إحدى أفقر الولايات في المغرب، يهدف مشروع ممول من الصندوق إلى تدريب الشباب والنساء واستخدامهم في تقديم الخدمات الزراعية. وأنشأ المشروع 12 فريقاً لتقديم المشورة التقنية إلى منتجي التفاح والزيتون المحليين، وتتراوح المشورة بين الصحة النباتية والتسميد، وتحسين أساليب الري، وتقنيات الغرس وخف النباتات.

وساهمت مبادرة ممولة من الصندوق في البوسنة والهرسك في زيادة عدد النساء والشباب الذين يزاولون زراعة توت العليق، وهو محصول تصديري مربح. وعزز هذا المشروع الرائد الذي يُنفذ في منطقة تعاني بشدة من البطالة والفقر والكوارث الطبيعية، منظمات المزارعين وتعاونياتهم لتحسين الإنتاج والتجهيز والتسويق. وأدخل المشروع أيضاً صنفاً جديداً من توت العليق يتميَّز بطول عمره التخزيني. وازداد متوسط الدخل الشهري للمشاركين من 460 دولاراً أمريكياً في عام 2012 إلى 630 دولاراً أمريكياً في عام 2016.

ويعمل الصندوق ومنظمة العمل الدولية معاً من أجل تعزيز رصد البُعد الجنساني وتقييمه في العمالة الريفية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا. وقدَّمت المنظمتان تدريباً على قياس النتائج لأعضاء جماعة ممارسي التقييم، وهي جماعة تضم 14 منظمة تضطلع بتدخلات في مجال العمل الريفي لصالح النساء والشباب في الإقليم. وسوف توفِّر الاستنتاجات المنبثقة عن سبعة مشاريع معنية ببحوث الأثر، بما في ذلك تقييمات لتدخلات العمل في المناطق الحضرية والريفية في مصر ولبنان وتونس، أدلة لما يصلح وما لا يصلح من أجل تحسين إثراء سياسات العمل والاستثمار.

عامل أثناء فترة الاستراحة في مصنع لتجهيز الألبان في بوكاياكو. إكوادور: مشروع تنمية منطقة الممر الأوسط >

©IFAD/Carla Francescutti

LABORATORIO
MILKANA
MULTI-TEST
AGUA

المبادرات الرئيسية والبرامج الجديدة

المبادرات الرئيسية

قام الصندوق في عام 2016، وهو السنة الأولى لتنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بزيادة جهوده في مجال الدعوة وتقاسم المعرفة بشأن زراعة الحيازات الصغيرة والقضايا الريفية، وهي من الأمور الحاسمة لتحقيق جدول أعمال عام 2030. وقطع الصندوق أشواطاً هامة صوب تحسين كفاءته وفعاليته التشغيليتين من أجل توسيع أثره ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والصندوق، بوصفه مؤسسة مالية دولية ووكالة من وكالات الأمم المتحدة، ينهض بدوره التحفيزي، سواءً في نشر المعرفة والبيانات بشأن التنمية الريفية أو في تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تحدث فرقاً في حياة السكان الريفيين ومساعدة البلدان على تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والحد من الفقر.

المنظور العالمي

جدول أعمال عام 2030 والدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. يستند جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة إلى سلسلة من الاتفاقات التاريخية التي أُبرمت في عام 2015، وهي جدول أعمال عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ. وفي عام 2016، شارك الصندوق في النقاشات العالمية التي نادى فيها بتحسين السياسات من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الفقراء، ودعا إلى تهيئة بيئة سياسات عالمية تمكِّن من توفير التمويل لزراعة الحيازات الصغيرة والقطاع الريفي. وشارك الصندوق بدور فاعل في منتديات عالمية من قبيل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وهو أول مؤتمر قمة من نوعه على الإطلاق، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التشريد القسري والهجرة الواسعة النطاق، والدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، ولجنة الأمن الغذائي العالمي. وتماشياً مع تركيزنا المتزايد على التغذية، يترأس الصندوق منذ يناير/كانون الثاني 2016 اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية. وبالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة في روما، أصدرنا خلال السنة ورقة مشتركة بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وأكدنا فيها من جديد التزام الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي بتعزيز العمل المشترك في سياق جدول أعمال عام 2030.

مجموعة العشرين. لاقى الدور القيادي للصندوق اعترافاً في عديد من الحالات. وخلال عملية وزراء زراعة مجموعة العشرين، وجِّهت الدعوة إلى الصندوق لعرض تجربته كمستثمر رائد في زراعة الحيازات الصغيرة خلال أول منتدى على الإطلاق لأصحاب المشروعات الزراعية في مجموعة العشرين الذي أقيم برئاسة الصين. ووجهت الدعوة إلى الصندوق في أواخر السنة من الرئاسة الألمانية القادمة لمجموعة العشرين من أجل المشاركة في أعمال التحضير لمبادرة خاصة بشأن عمالة الشباب الريفيين والابتكار الزراعي.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). نجح الصندوق أيضاً في تعزيز فهم أدق لأهمية إحداث تحول في المناطق الريفية ليس فقط من أجل مصلحة تلك المناطق، بل ولصالح العالم أجمع. وساهمنا في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي تُعبِّر نتائجه المتمثلة في الخطة الحضرية الجديدة، عن إسهامات الصندوق في كل العملية التحضيرية وخلال المؤتمر نفسه، بما في ذلك الاعتراف بالدور الحاسم الذي يجب أن تساهم به التنمية الريفية وزراعة الحيازات الصغيرة في تحقيق مستقبل عالمي مستدام على أرض الواقع.

المعرفة كأداة أساسية لتحقيق الأثر

تقرير التنمية الريفية. يتابع الصندوق خطة أبحاث نشطة لأن البحث يساعد على دعم التوصيات على صعيد الدعوة والسياسات من خلال الأدلة.

وفي سبتمبر/أيلول أطلقنا *تقرير التنمية الريفية*، وهو نتاج عمل فريق من الخبراء الداخليين والخارجيين بالاستناد أساساً إلى دراسة التجارب في أكثر من 60 بلداً. ويُحلل التقرير أثر التحول الهيكلي الشامل للاقتصادات (إعادة توزيع النشاط الاقتصادي بما يتجاوز حدود الزراعة ليشمل الصناعات التحويلية والخدمات) والتحول الاقتصادي الريفي (التنويع، وزيادة الإنتاجية) على الحد من الفقر.

وتبيَّن من الدراسة أن التحول الريفي الشامل الذي يحد من الفقر ليس حصيلة تلقائية للنمو الاقتصادي. ويجب إحداث هذا التحول من خلال استثمارات وسياسات تراعي مصالح الفقراء، لا سيما استثمارات من جانب الحكومات، بدعم من جهات شريكة أخرى، تشمل المؤسسات الإنمائية والقطاع الخاص. وبعد إصدار التقرير بصورة أوَّلية في روما، جرى تعميمه من خلال فعاليات في كل الأقاليم التي يعمل فيها الصندوق، وفي عواصم المانحين. وسوف يواصل التقرير تقديم رؤى وأدلة يمكن أن تنطلق منها سياسات سليمة وموجَّهة للحد من الفقر.

سلسلة بحوث الصندوق. أطلقنا أيضاً في عام 2016 سلسلة جديدة من الورقات البحثية لتوسيع تعميم أحدث طرق التفكير والبحث من كل أنحاء الساحة الإنمائية، ولمواصلة بناء قاعدة معرفية عالمية بشأن الزراعة والتنمية الريفية. وتغطي هذه الورقات الخاضعة لاستعراضات الأقران مجموعة من المواضيع التي تشمل السياسة، والعلوم الاجتماعية، ومجالات محدَّدة في التخصصات التقنية.

تقييم الأثر

اكتملت مبادرة تقييم الأثر لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق في عام 2016. ويصادف ذلك المرة الأولى التي تسعى فيها مؤسسة إنمائية إلى إجراء تقييم علمي ليس فقط لأثر مشروعات فردية، بل وللمؤسسة ككل. واستخدمت المبادرة المذكورة نُهجاً شبه تجريبية لتقييم الأثر تقييماً مباشراً بما يتيح إسناد الأثر إلى استثمارات الصندوق. وهذا النهج غير مسبوق بين المؤسسات المالية الدولية التي يغلب على أطرها الخاصة بقياس النتائج رصد المساهمة بدلاً من إسناد الأثر. ولم يستخدم قبل ذلك نهج منهجي يشمل الحافظة بأسرها بالاستناد إلى مقياس مؤسسي مُجمَّع.

وأظهرت النتائج أن كل المشروعات المغلقة والجارية خلال الفترة 2010-2015 وصلت إلى 139 مليون شخص و24 مليون أسرة. وأثبتت المبادرة أن استثمارات الصندوق في السكان الريفيين حققت عوائد في عدد من المجالات الحاسمة، بما في ذلك زيادة مقدَّرة في الإيرادات الزراعية لما عدده 43.2 مليون مستفيد، وزيادة في ملكية الدواجن لدى 28.8 مليون مستفيد، وزيادة في الأصول الحيوانية لدى 22.8 مليون مستفيد، وكذلك خروج 24 مليون شخص من دائرة الفقر. ولن تعود المعرفة والدروس المستفادة من المبادرة بالفائدة على الصندوق فحسب، بل ستشكل أيضاً منفعة عامة عالمية ستستفيد منها جميع المؤسسات المالية الدولية والجهات صاحبة المصلحة التي تسعى إلى القضاء على الفقر الريفي.

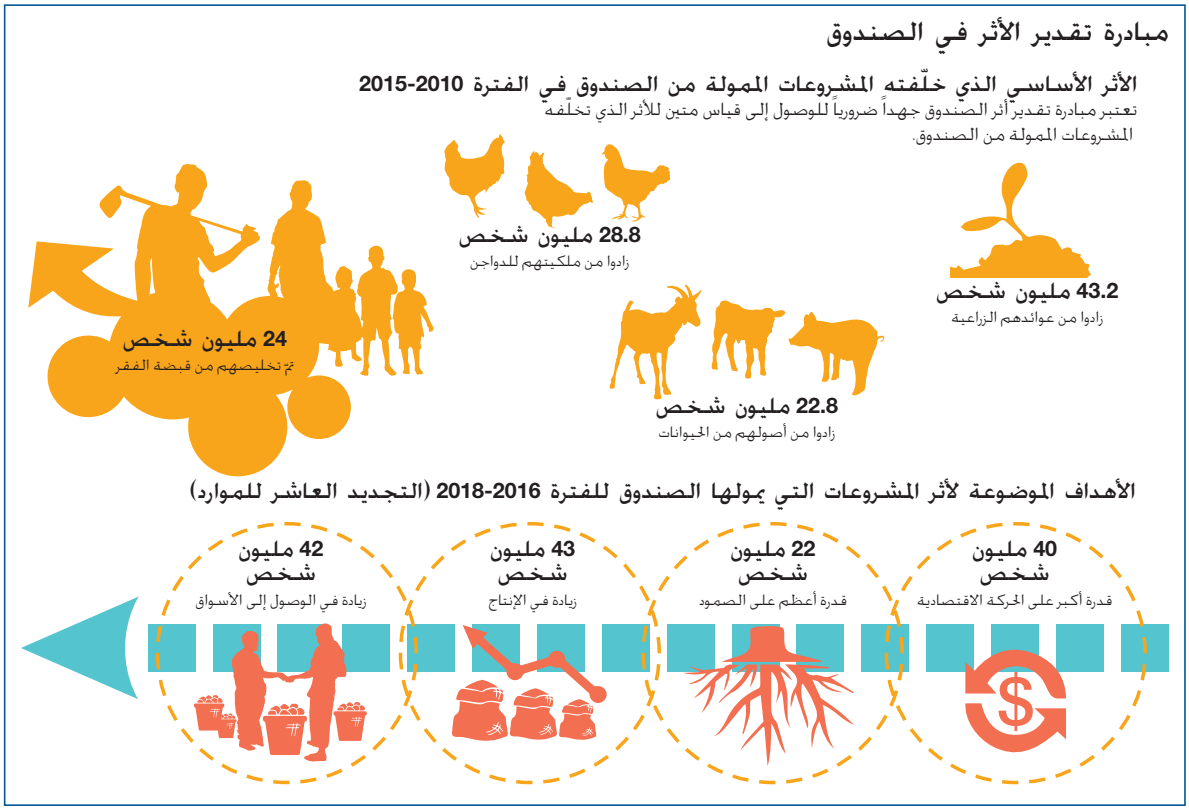

تقاسم المعرفة وبناء القدرات والمنصات

يتقاسم الصندوق الأدلة والمعرفة والنُهج الناجحة بعدة طرق، وواصل توسيع تلك الجهود في عام 2016. وأقرت الإدارة في أكتوبر/تشرين الأول 2016 خطة عمل مؤسسية لمعالجة أولويات إدارة المعرفة الرئيسية من عام 2016 حتى عام 2018. وتتناول الخطة أربعة مجالات عمل رئيسية: توليد المعرفة واستخدامها ونشرها؛ وتعزيز دور الصندوق كمنظمة قائمة على التعلم؛ وتحسين منصات تكنولوجيا المعلومات من أجل تعزيز فرص أفضل لتقاسم المعرفة والمعلومات والوصول إليها؛ ورصد أداء إدارة المعرفة والإبلاغ عنه.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. أعدت إدارة الصندوق خلال عام 2016 نهجاً جديداً لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وقدمته إلى المجلس التنفيذي. ويتناول هذا النهج التعاون التقني وتعزيز الاستثمار باعتبارهما دعامتين متلازمتين لأنشطة الصندوق في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وكعنصر رئيسي لهذا النهج الجديد، أعتُمد أيضاً في عام 2016 اقتراح بإنشاء فهرس رسمي لحلول التنمية الريفية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى المستويين القطري والإقليمي، اتخذ الصندوق مبادرات جديدة على صعيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما يشمل حلقات تبادل بين الأقران بتمويل وبتنظيم من المشروعات التي يدعمها الصندوق في جميع الأقاليم، وتصاميم قطرية وإقليمية وعالمية لمنح تبرز عناصر هذا التعاون من أجل تحسين توثيق النُهج والتكنولوجيات الناجحة وتيسير الأخذ بها.

منصة إدارة المخاطر الزراعية. دخل تنفيذ منصة إدارة المخاطر الزراعية التي يستضيفها الصندوق سنته الثانية في عام 2016. وتهدف هذه المنصة إلى جعل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من تخطيط السياسات وتنفيذها في القطاع الزراعي. وهذه المبادرة التي اتخذتها مجموعة العشرين تطبق حالياً في ثمانية بلدان أفريقية. وخلال السنة، أقيمت حلقات عمل للتثبت من دراسات تقييم المخاطر في الرأس الأخضر، والكاميرون، وإثيوبيا، والنيجر، والسنغال، وأوغندا. وانضمت زامبيا إلى المنصة المذكورة في يونيو/حزيران بناءً على طلب من حكومتها. وفي غضون ذلك، انتقلت أربعة بلدان (إثيوبيا، والنيجر، والسنغال، وأوغندا) إلى مرحلة التنفيذ الثالثة التي تشمل أدوات لتقييم إدارة المخاطر. وتهدف المنصة في هذه البلدان إلى تصميم أدوات لتحسين إدارة المخاطر الزراعية. وفي أوغندا، أدمجت إدارة المخاطر الزراعية في الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي واستراتيجية خدمات الإرشاد.

وساهمت المنصة خلال عام 2016 بدور فاعل في مبادرات السياسات الأفريقية بفضل تعاونها مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكان لها حضور بازر بصفة خاصة أثناء اجتماع منتدى الشراكة التابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي عقد في أكرا في أبريل/نيسان. وفي ضوء المكانة البارزة التي تحتلها إدارة المخاطر الزراعية في جدول أعمال عام 2030، نوه البيان الصادر عن اجتماع وزراء زراعة مجموعة العشرين (شيان، يونيو/حزيران 2016) بمنصة إدارة المخاطر الزراعية باعتبارها من المبادرات التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار العالمي، وهو ما ساهم في إبراز دور الصندوق في ساحة التنمية العالمية. وفي عام 2016، قرر مصرف التنمية الألماني تمويل منصة إدارة المخاطر الزراعية من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأصبح عضواً في اللجنة التوجيهية للمنصة.

مرفق إدارة المخاطر المناخية. يهدف مرفق إدارة المخاطر المناخية، وهو شراكة بين الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي، إلى الحد من تعرض أصحاب الحيازات الصغيرة لمخاطر الطقس وغيرها من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات وحوار السياسات والحلول الابتكارية لإدارة المخاطر، لا سيما التأمين القائم على المؤشرات الزراعية. وفي عام 2016، كثّف مرفق إدارة المخاطر المناخية دعم توسيع فرص وصول منظمات المزارعين في السنغال إلى التأمين القائم على المؤشرات، وواصل أيضاً جهوده الرائدة لبحث وتطوير تكنولوجيات ذات الصلة بالأقمار الصناعية للتغلب على قيود البيانات الزراعية والمناخية. ويضم المرفق الذي تموله الوكالة الفرنسية للتنمية، طيفاً من الخبرات العامة والخاصة في الاستشعار من بُعد، والتأمين وإعادة التأمين والمعونة والتنمية، والبحوث الزراعية. ووجّهت الدعوة إلى مرفق إدارة المخاطر المناخية للمشاركة في مشاورات مع أوساط المستخدمين الرئيسيين حول قمر صناعي جديد مشترك بين بلجيكا والصين من أجل الرصد الزراعي، وأقيمت أول حلقة عمل تقنية من هذا النوع حول بيانات الأقمار الصناعية للتأمين القائم على المؤشرات من أجل القطاع بأسره في السنغال. وساهم المرفق أيضاً في شبكة العمل العالمية المعنية بالتأمين القائم على المؤشرات، وهي مبادرة

لمجموعة الثمانية، ووجهت له الدعوة للانضمام إلى عضوية مجلس شبكة التأمين الصغير. ويعمل المرفق مع الشركاء لإنشاء منصة تعلم حكومية بين الأقران في مجال التأمين الزراعي.

المنهجيات الأسرية. واصلنا أيضاً خلال عام 2016 عملنا في المنهجيات الأسرية، وهي نهج ابتكاري لإشراك جميع أفراد الأسرة في دراسة المعايير المتجذرة التي تحدِّد أدوار النساء والرجال ومسؤولياتهم وفرصهم الاقتصادية، ولتعزيز المساواة بين الجنسين (انظر الصفحة 12).

وتدخل المنهجيات الأسرية في تصميم أكثر من 43 عملية ممولة من الصندوق. وشكل توسيع نطاق هذا النهج موضوع المنتدى المعني بالتمكين من خلال المنهجيات الأسرية الذي أقيم في يونيو/حزيران في مقر الصندوق. وكان الهدف من هذا المنتدى الذي نظمه الصندوق بالاشتراك مع منظمتين غير حكوميتين، هما أوكسفام والمعهد الإنساني للتعاون الإنمائي، إلى ترسيخ الشراكات وتقاسم التجارب وتعزيز الخبرات المكتسبة، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الائتلاف الدولي المعني بالأراضي

الائتلاف الدولي المعني بالأراضي شبكة عالمية تضم أكثر من 200 منظمة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية في 64 بلداً. وتتمثل مهمته في وضع الناس في صميم تسيير الأراضي عن طريق ضمان الحق في الأراضي لمن يعيشون على الأرض ويعتمدون على خيراتها، خاصة صغار المزارعين، والشعوب الأصلية، والرعاة والنساء. ويواصل الائتلاف الذي يستضيفه الصندوق منذ تأسيسيه قبل 22 عاماً معالجة مسألة الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية باعتبارها عاملاً جوهرياً في جهود الصندوق للحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية.

وخلال السنة الأولى التي نُفذت فيها استراتيجية الائتلاف الدولي المعني بالأراضي للفترة 2016-2021، حققت الجهود التعاونية التي بذلها أعضاء الائتلاف أمن الحيازة المعزز قانونياً لأكثر من 600 32 فرد، وما يزيد على 000 37 أسرة، و95 قرية، وأفضت إلى إدارة مستدامة للموارد الطبيعية في منطقة تزيد مساحتها على 000 20 هكتار.

وفي عام 2016، واصل الائتلاف الدولي المعني بالأراضي تعزيز الحوار بين مجموعة متعددة من أصحاب المصلحة حول تسيير الأراضي على المستوى القطري من خلال منصاته الوطنية العشرين التي استهدفت ما مجموعه 69 سياسة وعملية تشريعية متعلقة بالأراضي. وفي خمسة بلدان، نجحت المنصات في التأثير على صياغة القوانين وتنقيحها. وطُبقت الخطوط التوجيهية الطوعية لحيازة الأراضي التي اعتمدتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في مايو/أيار 2012 في 12 بلداً (كمبوديا، والكاميرون، وكولومبيا، وإكوادور، وغواتيمالا، والهند، ومدغشقر، وملاوي، ونيبال، وبيرو، والفلبين، وتوغو) كأداة تدريبية لتكوين التحالفات واستعراض السياسات المقترحة ومشاريع القوانين.

وبالتعاون مع الشركاء، نظّم الائتلاف الدولي المعني بالأراضي حملة حقوق الأرض الآن (www.landrightsnow.org). وانضم إلى الائتلاف أكثر من 550 منظمة و600 3 فرد في نداء عالمي للعمل من أجل مضاعفة مساحة الأراضي التي تمتلكها أو تسيطر عليها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بحلول عام 2020. وانطلق نداء العمل من مقر الصندوق في روما وحُشدت المشاركة في 29 بلداً في جميع أنحاء العالم.

وقام الائتلاف وأعضاؤه أيضاً بدور رائد في مبادرة كليمنجارو التي اشتركت فيها نساء ريفيات من جميع أنحاء أفريقيا لتسلق أعلى قمة في القارة، وهي جبل كليمنجارو. وسوف تتناول مفوضية الاتحاد الأفريقي في عام 2017 ميثاق مطالب أعضاء المبادرة الذي يركز على وصول المرأة إلى الأرض وسيطرتها عليها.

اقرأ المزيد في: www.landcoalition.org

التمويل والسياسات

الصندوق لا يسعى فقط إلى نشر المعرفة بنُهج التنمية التي تحقق النتائج – وزيادة القدرة على تنفيذ تلك النُهج – بل يعمل أيضاً على توسيع مصادر التمويل والمساعدة على تهيئة بيئة السياسات التي يمكن أن تنجح فيها تلك النُهج.

مرفق تمويل التحويلات المالية. ظل مرفق تمويل التحويلات المالية المتعدد المانحين التابع للصندوق على امتداد السنوات العشر الأخيرة سباقاً إلى الأخذ بالوسائل الابتكارية لتزويد المهاجرين وأسرهم وبلدانهم بخيارات أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشمل المرفق المذكور الذي يبلغ تمويله 42 مليون دولار أمريكي 56 مبادرة في 45 بلداً، وهو معروف بدوره الرائد في مجال الهجرة والتنمية، وكذلك مناداته على الصعيد العالمي بتحسين

سياسات التحويلات المالية. وبالنظر إلى أن حوالي 250 مليون مهاجر أرسلوا ما يقرب من نصف تريليون دولار أمريكي إلى أسرهم في البلدان النامية في عام 2016 وحده (40 في المائة إلى المناطق الريفية)، تمثل التحويلات المالية مصدراً ضخماً للتمويل يمكن الاستفادة منه في التنمية.

وفي عام 2016، أطلق المرفق نداءه العالمي الخامس لتقديم مقترحات نماذج ابتكارية للاستفادة من أثر التحويلات المالية واستثمار الشتات في التنمية الريفية. ووقع الاختيار على ستة مقترحات، ثلاثة منها مقدمة من القطاع الخاص وثلاثة من القطاع العام والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المبادرة الأفريقية للخدمات المالية البريدية نجاحها للسنة الرابعة. وتم الاحتفال في 16 يونيو/حزيران بمرور سنتين على اليوم الدولي للتحويلات الأسرية الذي أعلنه مجلس محافظي الصندوق في عام 2015، من أجل توجيه مزيد من الانتباه إلى مسألة التحويلات المالية والتنمية.

المشاركة في السياسات على المستوى القطري جانب متزايد الأهمية في عمل الصندوق، وواصلنا خلال السنة استطلاع مختلف مجالات تحسين هذا النوع من المشاركة. وقمنا أولاً بدعم فرق الصندوق القطرية في تحسين تركيز السياسات في برامجها القطرية، بما في ذلك من خلال المشاركة في بعثات تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات. والهدف من ذلك هو ضمان واقعية استراتيجيات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية فيما يتعلق بالمشاركة في السياسات التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وكان الهدف من ذلك أيضاً التأكد من أن تصاميم المشروعات تشمل نواتج ومخرجات وأنشطة متصلة بالسياسات، وربطها بجدول أعمال إدارة المعرفة في كل مشروع، وتحديد مسؤوليات واضحة بشأن التنفيذ.

ومن مسارات العمل الأخرى تنمية القدرات، بما يشمل وضع مجموعة أدوات لتوجيه الموظفين التشغيليين في تصميم أنشطة السياسات وتنفيذها. وقُدِّم أيضاً تدريب على وضع استراتيجيات السياسات كجزء من مبادرة ناشئة، وهي أكاديمية عمليات الصندوق. وساندنا أيضاً البحوث ذات الصلة، وقمنا بإعداد دراسات على المستوى القطري لمعالجة مواضيع من قبيل التشاور الشعبي في وضع السياسات، وتنظيم مركز فكري للسياسات يغطي القطاع الريفي والزراعي، ووضع سياسة قائمة على الأدلة بشأن خدمات الإرشاد في القطاع الزراعي، ووضع إطار لسياسات التنمية الزراعية والريفية في البلدان الناهضة من النزاع.

وبالإضافة إلى ما سبق، بدأنا العمل في تحليل لأثر أنشطة سياسات الصندوق في بلدان محددة في كل أنحاء إقليم آسيا والمحيط الهادي. وتتناول هذه الدراسة المبادرات القائمة، وتساهم أيضاً في وضع منهجية لتقييم الأثر في مجال السياسات في المستقبل.

الشعوب الأصلية. دعم الصندوق أيضاً في عام 2016 حوار السياسات بين الشعوب الأصلية والحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلفادور، وميانمار، ونيبال، وباراغواي، وتنزانيا. وكان الغرض من ذلك وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية لعام 2014 وإعلان عام 2007 بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقمنا بتنظيم حلقات عمل إقليمية خلال السنة في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والمحيط الهادي في إطار التحضير للاجتماع العالمي الثالث لمنتدى الشعوب الأصلية المنعقد في مقر الصندوق في فبراير/شباط 2017. وسينصب تركيزه المواضيعي على التمكين الاقتصادي للشعوب الأصلية، خاصة النساء والشباب.

الإدارة من أجل تحقيق النتائج

دخل **الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق للفترة 2016-2025** حيز التنفيذ خلال السنة. ويُحدِّد الإطار الطريقة التي سيعمل بها الصندوق خلال العقد المقبل، ويضع الصندوق في المكان الذي يجعله قادراً على أداء دور حاسم في التحول الشمولي والمستدام في المناطق الريفية. ويوضح الإطار مساهمة الصندوق في جدول أعمال عام 2030، بما في ذلك دوره الأكبر لدعم البلدان في تحقيق أولوياتها المتصلة بجدول الأعمال المذكور.

ويُحدد الإطار الاستراتيجي السبل التي سيسلكها الصندوق كي يعمل بطرق أكبر وأفضل وأذكى. وسيكون العمل أكبر عن طريق تعبئة وحشد استثمارات أكبر بكثير في المناطق الريفية؛ وسيكون أفضل عن طريق تعزيز جودة برامج التنمية الريفية في البلدان؛ وسيكون أذكى عن طريق شحذ الكفاءة وتحقيق النتائج بمزيد من فعالية التكاليف. ويُحدِّد الإطار الاستراتيجي ثلاثة أهداف استراتيجية متمثلة في الآتي: زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء؛ وزيادة

الفوائد التي يجنيها هؤلاء السكان من المشاركة في الأسواق؛ وتعزيز الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغيُّر المناخ لأنشطتهم الاقتصادية. (اقرأ النص الكامل للإطار الاستراتيجي في هذا الرابط www.ifad.org/documents/10180/edb9b9d4-664e-42dc-a31e-db096e6a71b5).

وفيما يتعلق بسياسات الصندوق وتعزيز إطار عملياته، قدَّمت إدارة الصندوق في أواخر عام 2016 إلى المجلس التنفيذي خمساً من وثائق السياسات الهامة التي صدرت الموافقة عليها. وشملت هذه الوثائق ما يلي: استراتيجية للانخراط في البلدان التي تعاني أوضاعاً هشة؛ ونهج محدَّث حيال البلدان المتوسطة الدخل؛ واستعراض لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ونهج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ والخطة المؤسسية اللامركزية في الصندوق.

تمثل **اللامركزية** موضوعاً شاملاً سيعطي قوة دفع لكثير من مبادراتنا الرئيسية خلال السنوات الخمس المقبلة. وقد أسسنا حضورنا الميداني منذ عام 2003 مشددين في ذلك على أهمية مشاركة موظفي المكاتب القطرية في تصميم المشروعات والإشراف والتنفيذ. ونتحول الآن من الحضور الميداني إلى اللامركزية المؤسسية. وحددنا أيضاً ثلاث فوائد هامة للامركزية تركز على الأنشطة غير الإقراضية: حوار السياسات، وتنمية الشراكات، وإدارة المعرفة. وبعد تجريب مختلف أنواع الحضور الميداني، بينما نتجه نحو اللامركزية فإننا نعزز بضعة نماذج ونحافظ في الوقت نفسه على قدر من المرونة للتكيُّف مع الظروف المحدَّدة. وسيعاد تشكيل مكاتب الصندوق القطرية القائمة والمقترحة كمحاور دون إقليمية أو مجموعات برامج قطرية أو مكاتب قطرية فردية على أساس معايير محدَّدة. (يمكن الرجوع إلى الخريطة الواردة داخل الغلاف الأمامي للتقرير للتعرف على مكاتب الصندوق القطرية العاملة والمقرر إنشاؤها والمحاور دون الإقليمية المقترحة).

إطار الفعالية الإنمائي. وضع الصندوق خلال السنة، بالاستناد إلى المعرفة المكتسبة من مبادرة تقييم الأثر (انظر أعلاه)، إطاراً للفعالية الإنمائية من أجل بناء هياكل تيسِّر استخدام الأدلة في تصميم المشروعات وتنفيذها. وهذا الإطار هو الخطوة المنطقية التالية في تطور الصندوق كمنظمة قائمة على النتائج، ويستفيد من النهج الذي وضع قبل عشر سنوات من خلال نظام إدارة النتائج والأثر. وهذه مبادرة متعددة الجوانب تشمل تعزيز أدوات التقييم الذاتي، وإنشاء وحدة متخصصة ومسؤولة عن ضمان توسيع التعلم وتحقيق المتطلبات المؤسسية، واختيار مجموعة فرعية من المشروعات الممولة من الصندوق (15 في المائة) لتقييمات الأثر باستخدام نُهج تجريبية وشبه تجريبية لإسناد الأثر والنتائج، وزيادة قدرة الموظفين على إدارة المشروعات بالاستناد إلى الأدلة من خلال أكاديمية عمليات الصندوق. ويمثل إطار الفعالية الإنمائية خطوة هامة على طريق تعزيز تركيز الصندوق على تحقق الأثر في استثماراته والقيمة مقابل المال.

البرامج والمشروعات الجديدة

أفريقيا الغربية والوسطى

تعزيز سلاسل القيمة من أجل الأمن الغذائي في موريتانيا

سيستفيد مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة الجديد في موريتانيا من الإنجازات التي تحققت في مشروع سابق أغلق في عام 2015، وساهم في تحسين الأمن الغذائي عن طريق تعزيز سلاسل القيمة ووصول المنتجين الفقراء إلى الأسواق. ويمثل الجوع وسوء التغذية مسائل مثيرة لقلق بالغ في موريتانيا التي يعاني فيها نحو 24 في المائة من الأسر انعدام الأمن الغذائي، لا سيما في الجنوب. ويؤدي انعدام الأمن الغذائي المستمر إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون الخامسة حيث تزيد المعدلات الوطنية على 20 في المائة. ويتعرض البلد أيضاً بشدة لآثار تغيُّر المناخ.

وسوف يشرك المشروع الجديد السكان الريفيين الفقراء، بمن فيهم النساء والشباب، في سلاسل قيمة مجزية وقادرة على الصمود، مثل البستنة الموجَّهة للسوق، وتربية الدواجن، وإنتاج ألبان الماعز، والمنتجات الحرجية غير الخشبية. وسيجري تنفيذ عملية رائدة في الصيد الداخلي حول بحيرة فوم غليتا.

وسوف ييسر المشروع تكوين شراكات تتراوح بين إقامة ترتيبات تعاقدية بسيطة، وتكوين علاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص والمنتجين. وسوف يوفِّر التدريب والخدمات الاستشارية، بما يشمل التثقيف التغذوي والمشورة الزراعية. وسوف يسعى إلى تمكين المشاركين من الوصول إلى الخدمات المالية وربطهم بالنظام المصرفي.

وسوف تيسِّر منحة مقدَّمة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة استخدام الطاقة الشمسية على طول سلسلة القيمة، بدءاً بالإنتاج وانتهاءً بالتخزين والتجهيز. وسوف يُعزز المشروع أيضاً تقنيات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مثل المياه وأراضي الرعي والنباتات، التي تتسم بأهميتها الكبيرة في سلسلة قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

إنتاج الألبان مخرج من الفقر في رواندا

تساهم الزراعة بما نسبته 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في رواندا في الوقت الذي تهيئ فيه فرص عمل لأكثر من 80 في المائة من القوة العاملة وتوفِّر 90 في المائة من احتياجات البلد من الغذاء. ويتسم قطاع إنتاج الألبان بأهميته الحاسمة للتنمية الريفية، حيث يتيح سبيلاً للخروج من الفقر أمام كثير من الأسر التي تربي الماشية وغيرها ممن يقدمون خدمات على طول سلسلة الإمداد. وقدمت الحكومة على امتداد العقد الأخير استثمارات كبيرة في القطاع، ومع ذلك، ما زال الأداء في حاجة إلى تحسين وما زالت هناك تحديات كثيرة لا بد من التغلب عليها.

وسوف يستفيد المشروع الجديد الذي يدعمه الصندوق لتنمية الألبان في رواندا من الفرص التي أتاحتها الاستثمارات السابقة في القطاع. ويهدف المشروع إلى زيادة إنتاجية مزارع إنتاج الألبان في الحيازات الصغيرة وزيادة المعروض من إمدادات الحليب الجيد. وسوف يساعد ذلك على سد الفجوة في الطلب المحلي وزيادة الصادرات عبر الحدود.

وسوف يعمل المشروع الذي سينفذ في الفترة من عام 2016 حتى عام 2024، مع 000 100 أسرة ريفية في أربع مقاطعات. وسوف تشكِّل النساء ما لا يقل عن 45 في المائة من المشاركين. وسوف يساعد المشروع أيضاً على تحسين القدرة التنظيمية ومهارات إدارة المشروعات بين منتجي الألبان من أصحاب الحيازات الصغيرة وتعاونياتهم، كما سيحسِّن البنية الأساسية لتجهيز الألبان وتسويقها. ومن الأهداف الأخرى للمشروع ترسيخ إطار سياساتي شامل وقائم على الأدلة وهيكل مؤسسي لقطاع إنتاج الألبان في رواندا.

آسيا والمحيط الهادي

تسخير سلاسل القيمة لصالح صغار المزارعين في كمبوديا

انخفض معدل الفقر في كمبوديا في الفترة من عام 2004 إلى عام 2011 من 32.8 في المائة إلى 10.1 في المائة. ويرجع أكثر من 60 في المائة من هذا الانخفاض إلى قطاع الزراعة، وتحقق معظمه في المناطق الريفية. ومع ذلك، تعثَّر النمو الزراعي في السنوات الثلاث الأخيرة ويحتاج إلى تحفيز. ومن حسن الحظ أن عدداً من اللبنات الأساسية الهامة قائمة بالفعل: يزداد الاتصال بين المجتمعات المحلية الريفية سواءً من خلال الطرق والاتصالات؛ ويشهد القطاع المالي الريفي تحسناً سريعاً؛ ويزداد اهتمام المزارعين بالفرص المتاحة في السوق لمزاولة الزراعة كعمل تجاري.

وسوف يزيد المشروع الجديد الذي يدعمه الصندوق لتسريع إنشاء الأسواق الشمولية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة العائد من الزراعة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، بمن فيهم الشباب، وذلك من خلال استثمارات القطاع العام المتسمة بالكفاءة. وسوف يعمل المشروع على تطوير خمس سلاسل قيمة لمنتجات عالية القيمة، وهي أنواع مضمونة الجودة من الأرز، والخضروات، والدواجن المنزلية، والكسافا، والحرير الخام. وسوف يزيد المشروع أيضاً استثمارات القطاع الخاص.

وسوف يستخدم المشروع نموذج الصندوق للشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنتجين لتطوير وتعزيز الصلات بين المشترين والمنتجين ومقدمي الخدمات. وسوف يعطي الأولوية للابتكار في سلاسل القيمة المحلية، خاصة من خلال صندوق لابتكارات سلاسل القيمة سيوفّر دعماً مالياً مباشراً لحفز الاستثمارات الخاصة. وسوف يُنفذ المشروع في جميع أنحاء البلد، ومن المتوقع أن تشارك فيه 000 75 أسرة.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

تحسين سُبل كسب العيش للشعوب الأصلية في مناطق ما وراء الساحل في غيانا

يستنزف الفقر المستمر وتغيُّر المناخ وازدياد تعدي أنشطة التعدين وقطع الأخشاب القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي في مناطق ما وراء الساحل في غيانا. ويزداد الاعتماد على التحويلات المالية بين السكان الذين ينتمون في أغلبهم إلى الشعوب الأصلية، كما يزداد انتشار الأمراض المزمنة، وهو ما يرجع في جانب منه إلى التغييرات الغذائية. وتشمل التحديات التي يواجهها صغار المزارعين انخفاض خصوبة التربة، وشدة الفيضانات وطول مدة موجات الجفاف، والافتقار إلى تكنولوجيات مناسبة لإدارة المياه.

وتشكّل الشعوب الأصلية ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع السكان في مناطق ما وراء الساحل، وتسعى الحكومة في هذه المناطق إلى مساعدة المجتمعات المحلية على تحديد فرص جديدة للدخل وتنويع سُبل كسب العيش الريفي. ويهدف المشروع الجديد الذي يدعمه الصندوق للتنمية الزراعية المستدامة بيئياً في مناطق ما وراء الساحل إلى بناء قدرة سُبل كسب العيش على الصمود، وتعزيز فرص الوصول إلى الأصول، وتحسين التغذية والتكيُّف مع تغيُّر المناخ.

وسوف يساعد المشروع المجالس المجتمعية والموائد المستديرة لسلاسل القيمة على التخطيط وإعطاء الأولوية للاستثمارات في سلاسل القيمة المحلية، بما في ذلك الزنجبيل والكركم لما لهما من إمكانات تصديرية. وسوف ينشئ المشروع صندوقاً استثمارياً لتمويل السلع والخدمات، وسوف يولي هذا الصندوق الأولوية للاستثمارات التي تحد من مخاطر المناخ والاستثمار؛ ويهدف المشروع أيضاً إلى توفير التدريب وإذكاء الوعي؛ وسيقدِّم المساعدة التقنية لدعم نشر المعرفة والتكنولوجيات. وسوف يصل المشروع إلى نحو 6 000 أسرة، أي ما يقرب من 30 000 شخص. وسوف تشكّل الشعوب الأصلية ما لا يقل عن 75 في المائة، وستمثل النساء ما لا يقل عن 50 في المائة.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي: المرفق الجديد للاجئين والمهاجرين والاستقرار الريفي

أطلق الصندوق مرفقه الخاص باللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي أثناء انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين لعام 2016. وسوف يركز المرفق، الذي تبلغ حافظته الإجمالية 100 مليون دولار أمريكي، على التنمية الريفية المستدامة ودعم سُبل كسب عيش اللاجئين والأشخاص المشردين والمجتمعات المحلية الريفية المضيفة. وسوف يهيئ فرصاً اقتصادية في المناطق الأصلية لحفز السكان على العودة إليها بينما سيتيح لمن يمكثون في البلدان المضيفة فرصة لإعادة بناء سُبل كسب عيشهم. وتشير التوقعات إلى أن المرفق الذي ينصب تركيزه الأوَّلي على إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حيث تشتد الأزمة سيصل إلى مليون شخص.

وسوف يهيئ المرفق 000 20 فرصة عمل، لا سيما من أجل النساء والشباب، وما لا يقل عن مليون يوم عمل مؤقت معظمها في قطاع الأغذية الزراعية. وسوف يُحسِّن أكثر من 500 مشروع من مشروعات البنية الأساسية المجتمعية الطرق ونُظم الري وسُبل الوصول إلى الأسواق، بينما سيساعد التركيز على تحسين إدارة الموارد الطبيعية على الحد من النزاعات وتعزيز الإنصاف في الوصول إلى الموارد.

وقال عماد نجيب فاخوري، وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني، أثناء تدشين المرفق، إن المرفق "مبادرة بعيدة الأثر تعالج أحد القضايا الحاسمة للتهجير القسري، ألا وهي الأمن الغذائي. ويبرهن ذلك على رؤية تقدمية تركز على القدرة على الصمود، مع الاعتراف بالوقائع المثبتة التي تؤكد الحاجة إلى حلول طويلة الأجل حتى في حالات الأزمات القصيرة الأجل".

قياس النتائج وتحسينها

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق هو الوثيقة المؤسسية الرئيسية للصندوق بشأن الفعالية المؤسسية والإنمائية. ويغطي تقرير عام 2016 كامل فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق 2013–2015. ويتناول التقرير للمرة الأولى مؤشرات على مستوى الأثر تم تقييمها من خلال المبادرة الرائدة لتقييم الأثر لفترة التجديد التاسع.

وبلغ مجموع عدد المستفيدين من المشروعات التي ما زالت قيد التنفيذ 113 مليون شخص تقريباً في عام 2015، بانخفاض طفيف عن أرقام السنة الماضية التي بلغت 114 مليون مستفيد، وإن كان لا يزال أعلى كثيراً من المستوى المستهدف لعام 2015، وهو 90 مليوناً. وتحسَّنت النسبة بين المستفيدين والمستفيدات ووصلت إلى النصف، وهو ما يُعبِّر عن نسبة مرتفعة ومتزايدة من المشاركات. وسُجلت أهم الزيادات في المؤشرات التي تقيس تقديم التمويل الريفي، والتسويق، وخدمات المشروعات الصغرى.

اقرأ النص الكامل لتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق في هذا الرابط:
https://webapps.ifad.org/members/eb/118/docs/arabic/EB-2016-118-R-8.pdf.

دعم الجودة في تصميم البرامج

يستخدم الصندوق أثناء التصميم عملية من خطوتين لتحقيق المستوى الأمثل من جودة البرامج والمشروعات: تعزيز الجودة وضمان الجودة.

وخضع 39 برنامجاً ومشروعاً في عام 2016 لعملية تعزيز الجودة. ويشمل ذلك مشاركة خبراء الصندوق التقنيين في مرحلة مبكرة في فرق إدارة البرامج القطرية من أجل زيادة فعاليتنا التشغيلية.

وساهمت أيضاً التغييرات التي أدخلت مؤخراً على عملية تعزيز الجودة في زيادة كبيرة في الدعم المقدَّم إلى فرق إدارة البرامج القطرية بما يتجاوز مرحلة التصميم، حيث شارك الخبراء التقنيون في 55 بعثة ميدانية أثناء السنة لدعم المشروعات الجارية.

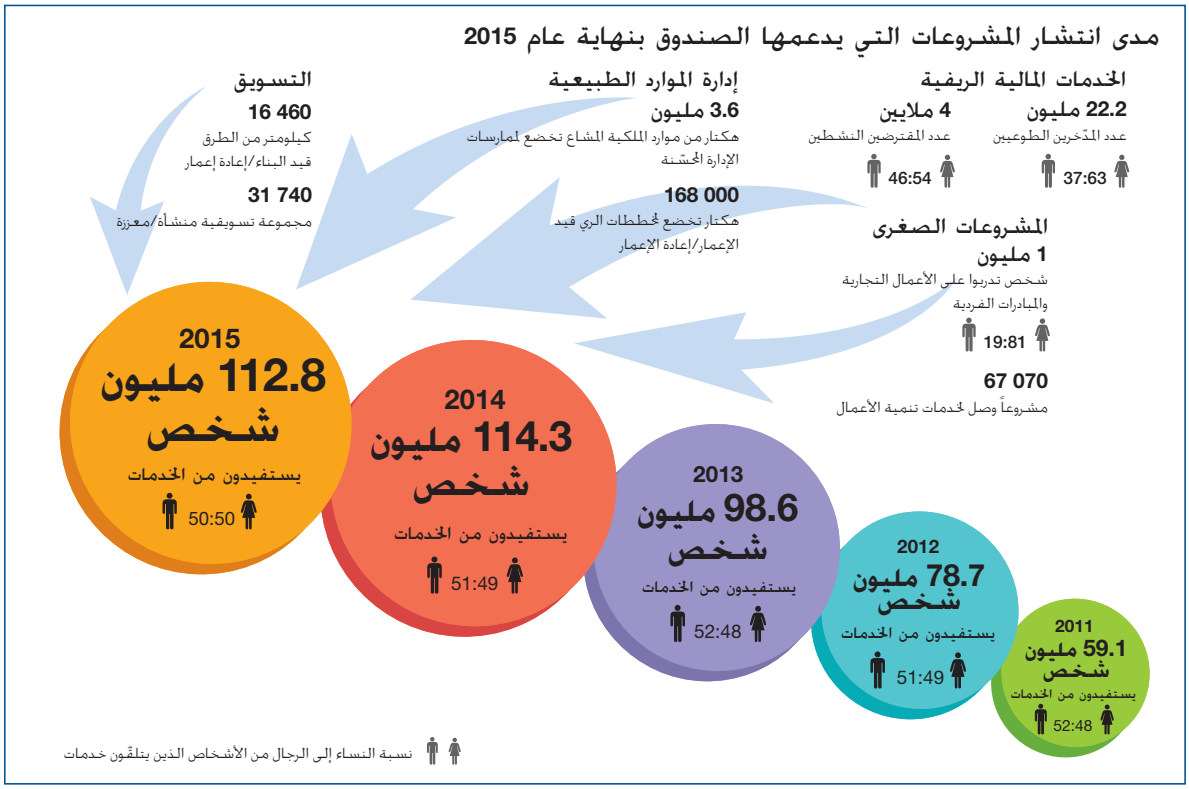

> زينات عبد الوهاب تجهّز الخبز التقليدي باستخدام فرن الغاز الذي حصلت عليه من المشروع لبيعه في سوق قرية الشهداء.
مصر: مشروع تنمية غرب النوبارية
©IFAD/Marco Salustro

وأدخلنا في عام 2016 تحسينات على عملية استعراض تعزيز الجودة نفسها، حيث تحولنا من عملية الاستعراض عن طريق البريد الإلكتروني إلى منصة لتعزيز الجودة في نظام حفظ سجلات ضمان الجودة. ويربط هذا النظام بين مختلف مراحل استعراض أي مشروع استثماري. ويشمل النظام أيضاً تسلسل سير العمل في ضمان وتعزيز جودة تصميم المشروعات، والتمويل الإضافي، وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، ومذكرات المفاهيم، واستعراض مذكرات مفاهيم المِنح.

وطُبقت خلال السنة عمليةَ ضمان الجودة على ما مجموعه 34 وثيقة من وثائق تصميم المشروعات الاستثمارية، منها ثماني وثائق تتعلق بتمويل إضافي لمشروعات جارية، إلى جانب 47 مذكرة مفاهيم لإدخالها في ذخيرة المشروعات، و13 برنامجاً للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج. واستفادت خمسة مشروعات استثمارية في خمسة بلدان من خيار "ضمان الجودة في مرحلة تعزيز الجودة" الذي يتيح للفرق القطرية الحصول على استعراض لضمان الجودة في مرحلة تعزيز الجودة من أجل الحصول على اقتراحات وتوصيات إضافية قبل الوصول إلى المراحل النهائية لتصميم المشروع.

وتماشياً مع سياسة الصندوق لتمويل المِنح لعام 2015، أُجريت استعراضات شملت 57 مذكرة مفاهيمية لِمنح تمهيداً لإدراجها في ذخيرة المشروعات، وعقدت تسعة اجتماعات من أجل استعراض 41 مِنحة.

وبلغ إجمالاً مجموع قيمة المشروعات الاستثمارية التي خضعت للاستعراض، وهي 34 مشروعاً، 850 مليون دولار أمريكي تقريباً من التمويل المقدَّم من الصندوق، وتهدف تلك المشروعات إلى الوصول إلى الأسر الريفية الفقيرة في 32 بلداً، منها 8 بلدان مصنَّفة بأنها دول هشة.

ويبين الجدول 1 تصنيفات الجودة عند الإدراج في السنتين 2015 و2016 بالمقارنة مع سنة الأساس. وتجاوزت الجودة المستويات المستهدفة في كل مؤشر تقريباً. ومن أصل 26 من المشروعات الجديدة التي أجيزت للعرض على المجلس التنفيذي، يعتقد أن 88 في المائة منها سيحقق أهدافه تماماً.

التقييم المستقل

استعراض عام للتقرير السنوي الرابع عشر عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وموضوعه الخاص بالتعلم: إدارة المعرفة

يستند التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2016 إلى التقييمات المستقلة التي تناولت العمليات الممولة من الصندوق في عام 2015. ويتبيَّن من التقرير أن 80 في المائة من البرامج والمشروعات الممولة من الصندوق خلال فترة التجديد التاسع للموارد (2013–2015) صُنِّفت بأنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك في معظم معايير التقييم.

وقدم الصندوق إسهاماً جيداً في الحد من الفقر الريفي، حيث صُنف 92.3 في المائة من المشروعات

الجدول 1

التقديرات العامة للمشروعات المصنَّفة بأنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك عند الإدراج ونسبها المئوية [أ]

المؤشر		سنة خط الأساس	قيمة خط الأساس	النتائج 2015	النتائج 2016	المتوسط 2016-2015	المستوى المستهدف 2017
3.4	**النسبة المئوية للمشروعات المصنَّفة في المرتبة 4 أو أفضل عند الإدراج/متوسط**						
1.3.4	الجودة الشاملة للتصميم	2011/2010	79	94	96	95	85
2.3.4	الجودة الشاملة لتصميم المشروعات في الدول الهشة فقط [ب]	2011/2010	لا ينطبق	94	100	97	80
3.3.4	الاعتبارات الجنسانية	2011/2010	86	94	100	97	90
4.3.4	الرصد والتقييم	2011/2010	70	88	92	90	80
5.3.4	مشروعات حصلت على تصنيفات إيجابية في توسيع النطاق [ج]	2011/2010	72	100	89	94.5	80

[أ] *المصادر:* تستند إلى تصنيفات 26 من المشروعات الجديدة التي أجيزت للعرض على المجلس التنفيذي في عام 2016. ولا تصنَّف المشروعات إلاّ بعد إجازتها للعرض على المجلس.

[ب] تستند تقديرات الجودة عند الإدراج إلى مقياس من 1 إلى 6 درجات، حيث تمثل الدرجة 1 تصنيفاً غير مُرض للغاية، وتمثل الدرجة 6 تصنيفاً مُرضياً للغاية. وتشير النسبة المئوية إلى عدد المشروعات التي تحصل على تقدير 4 أو أكثر (أي التي تصنَّف بأنها مُرضية على حد ما أو أفضل) من بين مجموع عدد المشروعات.

[ج] من بين المشروعات التي أُجيزت للعرض على المجلس في عام 2016، ستة مشروعات في ست دول هشة. ولا يُعبِّر هذا التصنيف إلاّ عن هذه المجموعة الفرعية من المشروعات.

[د] تستند تصنيفات توسيع النطاق لعام 2016 إلى 19 مشروعاً من المشروعات المحددة بأنها أنشطة "توسيع النطاق".

التي أغلقت في الفترة 2012–2014 بأنها مُرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك. ويرجع الفضل في ذلك إلى اهتمام الصندوق بتحسين الدخل والأصول، ورأس المال البشري والاجتماعي والتمكين، والابتكار وتوسيع النطاق، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتحسَّن أداء الصندوق والحكومات كشركاء. ويتسم ذلك بأهميته ليس فقط من أجل ضمان مستوى جيد من الأداء في المشروعات، بل وكذلك لتحسين الشراكات والحوار بما يتجاوز المشروعات.

وتضع هذه النتائج الصندوق في وضع جيد يمكنه من مواجهة التحديات التي يفرضها جدول الأعمال الجديد للتنمية المستدامة. والسؤال الأساسي الذي يسعى التقرير المذكور إلى معالجته هو: كيف يمكن للصندوق أن يرتقي بمستوى الأداء من مُرضٍ إلى حد ما إلى مُرضٍ ومُرضٍ للغاية؟ ويحدِّد التقرير مجالات الأداء التشغيلي التي سيجري تحسينها من الآن فصاعداً.

أولاً، لا تُصمَّم أنشطة المشروعات في كثير من الأحيان لتلبية احتياجات جميع المستفيدين المقصودين. ومن المهم أن تُعدِّل العمليات المقبلة نهجها وأنشطتها كي تناسب تعقد السياقات والفئات المستهدفة. وثانياً، بالرغم من الأثر الإيجابي الذي تحققه العمليات التي يدعمها الصندوق على الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية، يلزم توجيه مزيد من الاهتمام لتعميم التغذية. وثالثاً، تعيق القيود المتكررة التي تواجهها الإدارة المالية والمسؤوليات الائتمانية (مثل الشراء وعمليات المراجعة) تحقيق تحسينات في كفاءة المشروعات الممولة من الصندوق وأداء الحكومات كجهات شريكة.

ورابعاً، هناك مجال لتوسيع الشراكات على المستوى القطري في سياق برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج من أجل تحقيق نتائج أفضل وتكميل الصندوق في خطته لتوسيع النطاق. وأخيراً، يتعيَّن على الصندوق أن يكون سباقاً أكثر إلى استثمار الموارد والوقت والجهد في تنظيم إدارة المعرفة على كافة المستويات. ويلزم من الصندوق أيضاً مواءمة استراتيجية إدارة المعرفة، والنُظم، والموارد المالية والبشرية، وهيكل الحوافز على نحو ييسِّر جمع المعرفة ونشرها واستخدامها.

رد الإدارة على التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

رحَّبت إدارة الصندوق بالتقرير وأقرت بأهميته كأداة إبلاغ مستقلة وفعالة تساهم في تعزيز المساءلة في الصندوق. وأعربت عن ارتياحها لما لاحظته في تقرير عام 2016 من تأكيد على الاتجاه الإيجابي الملموس في أداء المشروعات في السنوات الأخيرة، واتساق استنتاجاته مع تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2016. وأشارت الإدارة بصفة خاصة إلى التحسن الذي تحقق بمرور الوقت في الحد من الفقر الريفي، وهو ما يُعبِّر عن تحسينات كبيرة في معظم مجالات الأثر.

ورحبت الإدارة بتوصيات التقرير بشأن الاستهداف، والتغذية، والشراكات، وإدارة المعرفة، ولكنها أشارت إلى أنها لا تستند تماماً إلى التحليل الرئيسي. وتوافق الإدارة على أن العمليات التي يدعمها الصندوق يمكن أن تستهدف الفئات الأشد ضعفاً بمزيد من الفعالية، وأنها ملتزمة بتكريس مزيد من الاهتمام لتحديد المواصفات النمطية للمستفيدين المحتملين وتصميم أنشطة المشروعات على نحو يحسِّن الاستهداف. وتتفق الإدارة أيضاً مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن أهمية التغذية في التنمية الريفية. والواقع أن توصية التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق تعكس الإجراءات المتخذة بالفعل في إطار تعميم الزراعة المراعية للتغذية في الصندوق – خطة عمل للفترة 2016–2018. وتولي الإدارة أهمية كبيرة لتقوية الشراكات من أجل تعزيز أثر استثمارات الصندوق، لا سيما على المستوى القطري.

وبينما تُقر الإدارة بأن ثمة متسعاً لتحسين نظام إدارة المعرفة في الصندوق، يوجد بالفعل عدد من العمليات الجارية في هذا الاتجاه: يجري وضع خطة عمل لإدارة المعرفة؛ وأدمجت متطلبات إدارة المعرفة والتعلم في أساليب العمل الرئيسية، بما في ذلك برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتصاميم المشروعات، وإدارة الأداء؛ واتخذت إجراءات لتحسين نظام التقييم الذاتي في الصندوق ضمن إطار الفعالية الإنمائية.

أنشطة التقييم الأخرى في عام 2016

نُشر في عام 2016 تقييمان مؤسسيان. وتناول التقييم الأول نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء، وخلص التقييم إلى أن هذا النظام عزَّز مصداقية الصندوق وشفافيته وإمكانية التنبؤ بالموارد المالية المخصصة لدوله الأعضاء. وتبيَّن من التقييم أن فعالية النظام مُرضية إلى حد ما. ويخلص التقييم إلى أن الصندوق في حاجة إلى تحسين تصميم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن طريق شحذ أهدافه وتعزيز التركيز على الفقر الريفي. ويتعيَّن على الصندوق أيضاً أن يحسِّن الإدارة والتسيير عن طريق الأخذ بنهج ذي بُعد مؤسسي أكبر في النظام، ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء لجنة دائمة مشتركة بين الدوائر لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون التقارير المرحلية أشمل وأن تتضمن معلومات عن عمليات إعادة التخصيص وتحديد الحدود القصوى وأي قضايا استراتيجية وبنيوية تتطلب توجيهاً من المجلس التنفيذي من أجل تعزيز شفافية النظام.

وتبيَّن من التقييم المؤسسي الثاني الذي تناول تجربة اللامركزية في الصندوق أن إنشاء المكاتب القطرية عزَّز دعم تنفيذ المشروعات وساهم في تحسين النتائج الإنمائية. ومع ذلك، بينما ساعدت المكاتب القطرية على تعزيز الشراكات مع الأطراف الفاعلة الوطنية، تُقيِّد مواردها المحدودة مشاركتها في إدارة المعرفة وأنشطة حوار السياسات. ويتعيَّن على الصندوق أن يُعزز حضوره القطري عن طريق تركيز الموارد في المحاور دون الإقليمية. وينبغي أن يستعرض أيضاً تنظيمه وملاك موظفيه في المقر لتحقيق المستوى الأمثل من الدعم المقدَّم إلى البرامج القطرية.

وأُجْرِيت تقييمات لبرامج قطرية في إثيوبيا وغامبيا والهند ونيجيريا والفلبين وتركيا.

واتسمت الحافظة في إثيوبيا بأدائها المُرضي بشكل عام في ظل ما تحقق من إنجازات إيجابية في رأس المال البشري والاجتماعي، والمستوى الجيد من المواءمة مع سياسة الحكومة لتطبيق اللامركزية. وحققت الحافظة أيضاً مستوى مُرضياً من الأداء في الاستدامة وتوسيع النطاق والأبعاد الجنسانية. وتشمل المجالات التي في حاجة إلى تحسين حوار السياسات والأثر على المؤسسات والسياسات.

ويتبيَّن من التقييم الخاص بالهند أن المشروعات التي يدعمها الصندوق تستهدف باستمرار المناطق الشديدة الفقر والفئات المحرومة، بما فيها النساء. وسلط التقييم الضوء على أهمية إيلاء اهتمام للصلات بالأسواق وبناء الشراكات مع مراكز الإرشاد الزراعي المحلية. وفي حين أن الأداء الجيد للمشروعات ما زال مهماً، يود النظراء الوطنيون أن يقدم الصندوق مزيداً من الدعم في مجال تقاسم المعرفة والممارسات الجيدة لإثراء السياسات العامة والبرامج.

وفيما يتعلق بنيجيريا، خلص التقييم إلى أن البرنامج القطري ساهم في الحد من الفقر، خاصة في مناطق الشمال الأكثر فقراً. وأتاح إنشاء منظمات مجتمعية هناك للحكومة المحلية توصيل التمويل إلى المجتمعات المحلية التي يتعذر الوصول إليها بدون الحكومة. ولا تظهر الآثار بنفس الوضوح في سائر الأقاليم، ويرجع ذلك في جانب منه إلى البطء في الإفراج عن التمويل المقدَّم من الحكومة المحلية. وقلص التحول إلى البرامج الأكبر فعالية البرامج وكفاءتها، وزاد من صعوبة معالجة قضايا الحكم المحلي، والهشاشة، والتنوع الثقافي.

ويتبيَّن من التقييم الخاص بغامبيا أن أهداف البرامج وتصاميمها ملائمة، إذ تُلبي احتياجات وأولويات الفئات المستهدفة والحكومة. ومع ذلك، لم تتحقق أهداف البرامج إلاّ بقدر محدود بسبب ارتفاع معدل تبدل الموظفين وعدم إمكانية التنبؤ به، وضعف الشراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنمائية.

وسلط تقييم تركيا الضوء على مطالب البلد للصندوق بأن يقوم بدور فاعل أكبر في تقاسم خبرته التقنية ومعرفته الدولية. وساعدت المشروعات الممولة من الصندوق على تحسين دخل السكان الريفيين الفقراء ونوعية حياتهم. ومع ذلك، ما زال نطاق استدامة التدخلات محدوداً بسبب ضعف ترتيبات تشغيل البنية الأساسية وصيانتها، وعدم كفاية التعاون مع قطاع التمويل الريفي.

وانتهى مكتب التقييم المستقل في الصندوق خلال السنة من إعداد ثلاثة تقارير تجميعية تشمل معارف التقييم من عدة مصادر. ويُحدِّد التقرير الأول الذي تناول إدارة البيئة والموارد الطبيعية الخطوات التي اتخذها الصندوق لزيادة دمج قضايا إدارة البيئة والموارد الطبيعية في العمليات التي يدعمها: إنشاء شُعبة البيئة والمناخ؛ والارتقاء بالضمانات البيئية والاجتماعية؛ وإطلاق برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ومع ذلك يتباين مستوى المواءمة مع سياسات إدارة البيئة والموارد الطبيعية في الاستراتيجيات القطرية للصندوق.

وخلص التقرير التجميعي الثاني المتعلق بالأنشطة غير الإقراضية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب إلى أن دعم الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب في الفترة من عام 2009 إلى عام 2015 كان مخصصاً لحالات بعينها وانصب أساساً على تبادل المعارف، ومُولت المبادرات ذات البُعد البرنامجي الأكبر في كثير من الأحيان بأموال المِنح. ومن مزايا الصندوق تركيزه على الحد من الفقر عن طريق الاستثمار في السكان الريفيين، وخبرته على أرض الواقع. ومع ذلك، يتسم التوجه نحو النتائج بالضعف، وتشكّل المخرجات (بدلاً من النواتج) في كثير من الأحيان بؤرة تركيز التخطيط والإبلاغ عن الأنشطة.

ويكشف التقرير التجميعي الثالث الذي يتناول وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، عن تحسن ملحوظ في نهج الصندوق الذي يستند إلى تحليل سليم للأسواق وتوجه نحو السوق، وعن تحسن في التدخلات الممولة من الصندوق من حيث التسلسل الملائم للأنشطة وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل زيادة مشاركتهم في الأسواق. ويمكن للصندوق توجيه مزيد من الاهتمام إلى المخاطر التي يمكن أن يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في مساعيهم نحو زيادة توجيه نُظم إنتاجهم نحو السوق.

وخلص تقييم تناول أثر مشروع مصايد الأسماك الحرفية في ضفة سوفالا في موزامبيق إلى أن المشروع حقق أثراً إيجابياً على الدخل ويشكل علامة بارزة في تنمية قطاع مصايد الأسماك الحرفية بفضل نهجه المتكامل. ومع ذلك، كان يمكن تحقيق المزيد لتعزيز الأثر على سُبل الوصول إلى التمويل الصغري الرسمي، ومشاركة القطاع الخاص، وتعميم المساواة بين الجنسين.

ونُظّمت خمسة أحداث قطرية بالاشتراك مع حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية، والهند، ونيجيريا، والفلبين، وتركيا. ونوقشت النتائج الرئيسية المنبثقة عن تقييمات البرامج القطرية لكل منها، إلى جانب المسائل المتعلقة بالبرامج المقبلة للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج.

اقرأ المزيد في الرابط التالي:
www.ifad.org/evaluation/index.htm

الأخلاقيات

يسعى مكتب الأخلاقيات في الصندوق إلى ضمان الحفاظ على أرفع المعايير الأخلاقية في كل جوانب عمل الصندوق، وإلى حماية صورتنا وسمعتنا. واعترافاً بما يمثله الموظفون من قيمة كبرى في الصندوق، نلتزم بالحفاظ على بيئة عمل تكفل الرفاه وتراعي التوازن بين العمل والحياة. ونهدف أيضاً إلى تعزيز ثقافة تنظيمية يؤدي فيها الأفراد مسؤولياتهم ويحترمون في الوقت نفسه كرامة زملائهم. ومن الأساسي للوفاء بهذا الالتزام التصدي لحالات التحرش فوراً وفي إطار من السرية، وتقديم التوجيه بشأن كيفية منع وإدارة التضارب في المصالح والسلوك غير الأخلاقي في مكان العمل.

وانصب اهتمام مكتب الأخلاقيات خلال السنة على منع التحرش ومعالجته في الوقت المناسب نظراً لما يسببه من إجهاد نفسي وتأثير على أداء العمل والإضرار بالمنظمة.

والتمس الموظفون توجيهاً بشأن مدونة قواعد السلوك الخاصة بالصندوق، وتضارب المصالح، وإساءة استخدام السلطة، والتحرش، وغير ذلك من المسائل. وتعامل مكتب الأخلاقيات مع النزاعات الشائعة بين الرؤساء والمرؤوسين والمرتبطة في معظمها بالعلاقات التقييمية. وشملت النزاعات الشائعة الأخرى العلاقات بين الأفراد والفروق بين الأقران والزملاء فيما يتصل بالاحترام والمعاملة، وعدم التواصل الصريح، والاتصالات المسيئة وبخاصة عبر رسائل البريد الإلكتروني.

وعلى غرار عام 2015، سُجل انخفاض طفيف في عدد الشكاوى التي استلمها مكتب الأخلاقيات بشأن التحرش المحتمل أو إساءة استخدام السلطة، من 25 في عام 2015 إلى 24 في عام 2016. وحُسمت معظم تلك المشاورات بصورة غير رسمية أو لم تتجاوز مرحلة الطلب الأوّلي للمشورة. وأحال مكتب الأخلاقيات خلال السنة شكوى واحدة من التحرش وشكوى واحدة متصلة بمدونة قواعد السلوك إلى مكتب المراجعة والإشراف لمواصلة التحقيق فيها.

الرقابة الداخلية ومكافحة الفساد

يلتزم الصندوق بمكافحة التدليس والفساد اللذين يحولان مسار الموارد من البرامج والمشروعات التي تدعمها ويحدان من فعاليتها. ونُطبِّق سياسة عدم التسامح مطلقاً مع التدليس والفساد، ونعكف حالياً على إعداد دورة جديدة للتعلم الإلكتروني في مجال مكافحة الفساد للأشخاص المشاركين في الأنشطة الممولة من الصندوق. كما أصدرنا مؤخراً نشرة منقحة من رئيس الصندوق بشأن عمليات التحقيق وفرض الجزاءات في الصندوق بما يتماشى مع أعلى المعايير المهنية وأفضل الممارسات المتبعة في الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية.

ويمكن الإبلاغ عن حالات التدليس والفساد المشتبه بها إلى الصندوق عن طريق الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو بصفة شخصية. ويمكن أيضاً تقديم شكوى مجهولة الهوية. ويمكن الرجوع إلى التفاصيل في الرابط التالي: https://www.ifad.org/ar/who/internal_structure/anticorruption.

ولم يختلف عدد الشكاوى المقدمة في عام 2016 عما كان عليه في السنوات السابقة. وانخفض العدد المتراكم من قضايا التحقيق المرحَّلة من عام 2015 انخفاضاً كبيراً. وشرع مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق في اتخاذ إجراءات أكثر استباقية لدعم منع المخالفات في الأنشطة الممولة من الصندوق عن طريق أنشطة التوعية وبناء القدرات.

وتفضي نتائج التحقيقات، عند الاقتضاء، إلى فرض جزاءات واتخاذ إجراءات إدارية للتخفيف من المخاطر المحدَّدة.

ويمكن الاطلاع على التقرير السنوي عن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد لعام 2015 في الرابط التالي: www.ifad.org/anticorruption. وسوف يصدر تقرير عام 2016 في أبريل/نيسان 2016.

وتستند خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف إلى تقييمنا للمخاطر المؤسسية. وشملت أعمال المكتب في عام 2016 المجالات الحاسمة لتحقيق النزاهة المالية في الصندوق وفعاليته وكفاءته الإداريتين، ونموذجه اللامركزي المتطور. ودعمت عمليات المراجعة جهود التخفيف من المخاطر في مجالات من قبيل التنظيم، والمسؤوليات، وهياكل دعم المكاتب القطرية التابعة للصندوق، وتسيير المشروعات القائمة على تكنولوجيا المعلومات، وأمن المعلومات.

وخلال السنة، أُجيزت تقريباً جميع توصيات المراجعة ذات الأولوية العليا المقرر تنفيذها في عام 2016. ويؤكد هذا الإنجاز استمرار الصندوق في التزامه القوي بالإدارة النشطة للمخاطر المؤسسية.

إدارة الموارد البشرية

واصل الصندوق في عام 2016 تحسين عمليات الموارد البشرية وتعزيزها من النواحي السياساتية والإجرائية والتقنية، مستفيداً في ذلك من الإنجازات التي تحققت في إدارة الموارد البشرية على مر السنوات السابقة. وانصب التركيز على مجموعة مختارة من المجالات الاستراتيجية التي شملت تعزيز التطوير الوظيفي، مع الاهتمام على وجه الخصوص بالتطوير الوظيفي والتنقل والتركيز بصورة ملموسة على تطبيق اللامركزية.

واستجابة للعديد من الطلبات من الموظفين، قدمنا إطاراً للتطوير الوظيفي ودليلاً للتطوير الوظيفي خلال الاجتماع العالمي للموظفين الذي عقد في فبراير/شباط 2016، وقمنا كذلك بتعميمهما من خلال حلقات عمل أقيمت في المقر وفي المكاتب القطرية التابعة للصندوق. ويدعم الإطار الموظفين في تخطيط حياتهم الوظيفية وإدارتها وتطويرها ويساعد في الوقت نفسه الصندوق على زيادة مرونة قوته العاملة وقدرتها على التنقل.

وبذل الصندوق جهوداً خاصة في مجال التنقل من خلال مشروع رائد للمساعدة على بلورة عملية للتنقل الجغرافي الوظيفي. ويتوافق ذلك مع خططنا لتطبيق اللامركزية، وسوف يساعد على تمكين الصندوق من الوفاء بالاحتياجات المتطورة أثناء تحولنا نحو زيادة حضورنا القطري.

ويتيح لنا إطار سياسة الموارد البشرية في الصندوق بشكل عام التكيُّف دوماً مع البيئة المتغيرة. وساهم الصندوق بدور موسَّع في الاستعراض الذي أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية لمجموعة عناصر الأجر لفئات الوظائف الفنية وما فوقها، وهو بصدد تنفيذ التغييرات التي أدخلتها الجمعية العامة في قرار اعتمدته في ديسمبر/كانون الأول 2015. ونكفل من خلال جهود الاتصال على نطاق الصندوق إلمام الموظفين تماماً بتلك التغييرات. وفي غضون ذلك، نُنقح إجراءات تنفيذ الموارد البشرية بالتشاور الكامل مع أصحاب المصلحة المعنيين، ونقوم بإدراج إجراءات منقحة في المستودع التفاعلي المتاح للموظفين على شبكة الإنترنت.

وتطلب تنفيذ قرار الجمعية العامة تغييراً جوهرياً في نُظم تكنولوجيا معلومات الموارد البشرية، واستفدنا من ذلك في إجراء استعراض شامل لممارساتنا الخاصة بالموارد البشرية. والهدف من ذلك هو تعزيز التكنولوجيا الحالية وتطوير تطبيقات جديدة مواكبة لأحدث التطورات ووظائف للخدمة الذاتية تساعد المديرين على اختيار وإدارة القوة العاملة، وتساعد الموظفين في المقر وفي المكاتب القطرية على إدارة استحقاقاتهم. وتتحقق كفاءات كثيرة من خلال هذا التحول التقني الرئيسي ويتراوح ذلك بين ضمان اتساق تطبيق سياسة الموارد البشرية ونظام غير ورقي أقل عرضة للأخطاء وإنشاء مستودع مركزي للمعلومات والوثائق يمكن الرجوع إليه بسهولة ويخضع للمراجعة.

وحقق الصندوق تقدماً كبيراً في نقل المسؤوليات والقدرات الخاصة بالموارد البشرية إلى مكاتبه القطرية. وتشمل الخطة المؤسسية للامركزية في الصندوق التي قدِّمت إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016 عملية منظمة لإعادة التوازن في التوظيف بين المقر والمكاتب القطرية. وتشمل عملية إعادة التوازن توسيع الحضور الميداني عن طريق زيادة صلاحياته من خلال تحول مواز وكفاءات في التكاليف في المقر، وسيستمر ذلك طوال فترة التجديد العاشر للموارد. ونتوقع أيضاً زيادة وظائف البرامج القطرية والوظائف الإدارية في المكاتب القطرية الحالية وتعيين عدد من الموظفين التقنيين والمتخصصين في الميدان.

وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغ عدد موظفي المكاتب القطرية التابعة للصندوق في جميع أنحاء العالم 28 موظفاً دولياً من الفئة الفنية، و5 موظفين فنيين مبتدئين، و43 موظفاً وطنياً، و24 موظفاً من فئة الخدمات العامة.

وفي عام 2016، عالجت شُعبة الموارد البشرية 86 عملية تعيين موظفين في الفئة الفنية وما فوقها؛ وبلغ متوسط مدة التعيين 78 يوماً.

وفيما يلي الإحصاءات المتعلقة بأعداد الموظفين في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016:

- بلغ مجموع عدد الموظفين، بمن فيهم الموظفون الفنيون المبتدئون، 611.
- يشغل 336 موظفاً من مجموع هذا العدد وظائف من الفئة الفنية والفئات العليا، و43 في فئة الموظفين الوطنيين، و24 في فئة الخدمات العامة الوطنية، و208 في فئة الخدمات العامة.
- شملت فئات الموظفين الوطنيين وموظفي الفئة الفنية والفئات العليا مواطنين من 94 دولة عضواً.
- شكلت النساء 33 في المائة من نواب رئيس الصندوق المساعدين، و45 في المائة من الفئة الفنية والفئات العليا، و26 في المائة من فئة الموظفين الوطنيين، و82 في المائة من فئة الخدمات العامة.
- تُمثل النساء إجمالاً 57 في المائة من موظفي الصندوق.

16
XX

بيانات التمويل وتعبئة الموارد

الموارد في عام 2016

يستمد الصندوق تمويله الأساسي من عدة مصادر. وتشمل هذه المصادر أساساً مساهمات من الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى، وإيرادات الاستثمار، والتدفقات العائدة من القروض. وتقدَّم مساهمات الدول الأعضاء من خلال تجديدات منتظمة للموارد كل ثلاث سنوات. وتطلب الدول الأعضاء من الصندوق إدارة مساهماتها المقدَّمة إلى أطراف ثالثة في شكل أموال متممة. وسعياً إلى الاستفادة من مصادر التمويل ومواصلة بناء قاعدة موارد الصندوق، غيَّرت المنظمة أيضاً نموذجها المالي كي يشمل الاقتراض السيادي كأداة لتعبئة الموارد.

التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016-2018)

كان عام 2016 السنة الأولى في التجديد العاشر لموارد الصندوق (التجديد العاشر). واستمر خلال السنة تطور الصندوق – وهو تطور بدأ في فترة التجديد التاسع (2013–2015) وحدده الإطار الاستراتيجي 2016–2025 – نحو تحسين نموذج العمل الذي يعترف بالحاجة إلى نُهج جديدة وابتكارية، والحاجة أيضاً إلى زيادة الموارد من أجل بلوغ الغايات الطموحة لأهداف التنمية المستدامة.

وتحققت بشكل عام خلال عام 2016 نتائج قوية في كل التزامات التجديد العاشر. وواصل الصندوق توسيع حضوره القطري، وبلغ عدد مكاتبه القطرية العاملة 40 مكتباً (انظر الخريطة داخل الغلاف الأمامي). واستمر الصندوق أيضاً في معالجة التحديات الخاصة بكل سياق محدد، ويمضي في المسار السليم نحو الوفاء بالتزامه بتعميم القضايا الرئيسية، مثل تغيُّر المناخ، والتغذية، والمساواة بين الجنسين، في كل الأنشطة التي يدعمها.

وقمنا بتطوير نُهج متباينة تناسب الاحتياجات القطرية المتنوعة. ووافق المجلس التنفيذي في عام 2016 على استراتيجيات محدَّدة للانخراط في البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تعاني أوضاعاً هشة، إلى جانب استعراض لنظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء. وفي الوقت نفسه، يدرك الصندوق تمام الإدراك أن تمكين الدول الأعضاء من تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة يتطلب الاستمرار في التطور والتحول لتوفير القيادة العالمية في القضاء على الفقر الريفي.

ويجب أن يكون الصندوق مُجهزاً من الناحية المالية لتوسيع برنامج قروضه ومِنحه ولزيادة برنامج عمله الذي يشمل تمويلاً مشتركاً من الشركاء والحكومات. وساهم التجديد التاسع في تحويل الصندوق نحو برنامج أكبر للقروض والمِنح. وفي ظل الالتزام القوي من الدول الأعضاء وتنفيذ آليات جديدة للتمويل المشترك، يسعى الصندوق إلى تنفيذ برنامج عمل قيمته 7.3 مليار دولار أمريكي في فترة التجديد العاشر.

وبالإضافة إلى زيادة حجم الحافظة، قام الصندوق بإدخال نُهج جديدة لتحويل أثر برنامج عمله وتحسينه، بما يشمل الابتكار، والتعلم، وتوسيع النطاق. ويعني ذلك مزيداً من الأثر لكل دولار يتم إنفاقه: توسيع المشروعات والبرامج والسياسات الناجحة وتكييفها ومواصلتها من خلال الشراكات والتغيير المؤسسي والتنظيمي، وتحسين إدارة النتائج.

وواكب تنفيذ برنامج عمل أكبر وأوسع أثراً إدخال تحسينات كبيرة على إدارة أنشطة الصندوق. من ذلك على سبيل المثال أن الصندوق جعل خطته لتطبيق اللامركزية جزءاً أساسياً من تعزيز الفعالية المؤسسية إلى جانب تحسين إدارة الموارد البشرية، وتحقيق زيادات في كفاءة نُظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإبلاغ المالي والإدارة المالية.

< وقت التغذية في مزرعة الأسماك في باكسي.
لاو: مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز الإنتاجية
©IFAD/GMB Akash

الجدول 2

الصندوق في لمحة سريعة، 1978–2016[أ،ب]

		2012	2013	2014	2015	2016	2016-1978
الأنشطة التشغيلية[ج،د]							
الموافقات على القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون							
عدد البرامج والمشروعات		33	25	26	39	24	1 037
القيمة	بملايين الدولارات الأمريكية	960.7	731.1	625.8	1 227.6	737.3	17 106.3
المِنح المعتمدة							
العدد		90	63	64	70	53	2 738
القيمة	بملايين الدولارات الأمريكية	71.5	50.0	50.6	73.6	56.9	1 100.6
حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة							
العدد		1	10	10	15	5	41
القيمة	بملايين الدولارات الأمريكية	4.9	103.0	83.0	94.1	29.0	314.0
مجموع العمليات المموّلة من قروض ومِنح الصندوق	بملايين الدولارات الأمريكية	**1 037.1**	**884.1**	**759.4**	**1 395.3**	**823.2**	**18 520.9**
التمويل المشتَرك	بملايين الدولارات الأمريكية	**420.3**	**329.8**	**238.4**	**1 063.6**	**164.1**	**11 328.9**
مصادر متعددة الأطراف		153.3	207.1	128.0	861.7	103.2	8 622.8
مصادر ثنائية		183.0	87.8	4.5	21.2	34.1	1 783.4
منظمات غير حكومية		3.5	-	0.9	-	4.0	56.0
مصادر أخرى[هـ]		80.5	34.9	104.9	180.7	22.9	866.7
مساهمات محلية	بملايين الدولارات الأمريكية	**599.5**	**552.7**	**601.0**	**925.5**	**411.8**	**14 731.9**
مجموع تكلفة البرامج والمشروعات[و]	بملايين الدولارات الأمريكية	**2 003.0**	**1 720.2**	**1 552.9**	**3 319.7**	**1 350.8**	**43 602.8**
البرامج والمشروعات							
عدد البرامج والمشروعات التي ما زالت قيد التنفيذ		256	241	224	231	211	-
عدد البرامج والمشروعات المنجزة		21	43	45	29	36	795
عدد البرامج والمشروعات المعتمدة التي تعود إلى مبادرة من الصندوق		32	24	26	36	23	869
عدد البلدان/الأقاليم المتلقية (الحافظة الجارية)		99	98	99	98	97	-
مصروفات القروض	بملايين الدولارات الأمريكية	534.5	482.6	484.7	486.6	539.3	10 428.4
مصروفات مِنح إطار القدرة على تحمل الديون	بملايين الدولارات الأمريكية	118.6	142.6	157.4	125.6	123.9	805.9
مدفوعات سداد القروض[ز]	بملايين الدولارات الأمريكية	267.5	261.1	271.3	320.8	299.3	5 688.8
العضوية والإدارة							
الدول الأعضاء – في نهاية الفترة		167	169	172	173	176	-
الموظفون الفنيون – في نهاية الفترة[ج،ط]		312	321	344	364	379	-

المصادر: نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية، والقوائم المالية للصندوق للفترة 1978–2016، والنظام المحاسبي للصندوق.

[أ] تعيَّن قروض الصندوق ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون المقدمة إلى البرامج والمشروعات بوحدات حقوق السحب الخاصة. وتيسيراً على القارئ، تُعرض الجداول والأشكال البيانية والأرقام بما يعادلها بالدولار الأمريكي وفقاً لتقرير رئيسي الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معتمد من المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[ب] تشمل أرقام الفترة 1986–1995 البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر.

[ج] تُستبعد البرامج والمشروعات الملغاة تماماً. ويستبعد اعتماد تمويل تجهيز البرامج.

[د] برنامج إضفاء الطابع التجاري على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المعتمد في عام 2011 لسيراليون يخضع لإشراف الصندوق ويموّل بالكامل بمنحة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. ويحتسب البرنامج ضمن عدد البرامج والمشروعات وإن كان غير ممول من الصندوق.

[هـ] تشمل التمويل الجماعي أو التمويل من خلال ترتيبات مماثلة، والتمويل من موارد القطاع الخاص، والتمويل غير المؤكد وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

[و] تشمل مِنح إطار القدرة على تحمل الديون ومِنح المكونات، وتستبعد منها المِنح غير المرتبطة بمشروعات استثمارية.

[ز] ترتبط مدفوعات سداد القروض بأصول القروض وفوائدها وتشمل المبالغ المسددة نيابة عن البلدان المشمولة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

[ح] الوظائف المعتمدة (باستثناء منصبي رئيس الصندوق ونائب رئيس الصندوق).

[ط] تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية في المكاتب القطرية.

وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، تعهد 100 بلد بالمساهمة بما مجموعه 1.127 مليار دولار أمريكي في التجديد العاشر، وبلغت وثائق المساهمات المودعة (بما فيها المدفوعات التي لم يسبقها إيداع وثائق مساهمة) 906 ملايين دولار أمريكي، أي 80 في المائة من مجموع التعهدات المستلمة. وبحلول نفس الموعد، بلغت حصص التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون 2.9 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي تعويض إطار القدرة على تحمل الديون نحو 3.4 مليون دولار أمريكي، لتصل الفجوة بذلك إلى نحو 0.5 مليون دولار أمريكي.

تعبئة الموارد الإضافية

حُدِّد مبادرة الصندوق لتعبئة الموارد الإضافية اتجاهاً استراتيجياً لاستكشاف خيارات التمويل الجديدة. ووجه إطار الاقتراض السيادي الذي تم وضعه في عام 2015 مفاوضات الاقتراض السيادي التي أجراها الصندوق في عام 2016 لتحقيق المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمِنح لفترة التجديد العاشر والمحدَّد له مبلغ 3.2 مليار دولار أمريكي.

وحصل الصندوق من خلال الاتفاق الإطاري الموقَّع مع مصرف التنمية الألماني في عام 2015 على خط ائتماني يصل إلى 400 مليون يورو لتمويل برنامج القروض والمِنح. وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، تم توقيع اتفاق القروض الفردية الثالث بمبلغ 100 مليون يورو مع مصرف التنمية الألماني. وفي عام 2016 أيضاً، بدأنا التفاوض على اتفاق مع الوكالة الفرنسية للتنمية من أجل قرض قيمته 200 مليون يورو.

الشراكات الجديدة

وافق الصندوق خلال السنة على مذكرة تفاهم جديدة مع المصرف الأوروبي للاستثمار، ووقَّع إعلان نوايا مع الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، وجدَّد اتفاقات الشراكة مع إيطاليا وسويسرا. وبادر الصندوق أيضاً بعملية إحياء الشراكات مع مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية من خلال فعاليات موائد مستديرة أقيمت في مقر الصندوق في سبتمبر/أيلول ونوفمبر/تشرين الثاني 2016 على التوالي.

وخلال عام 2016، عمل الصندوق على تحديد وإنشاء مرافق استراتيجية جديدة لتحسين العمل مع المؤسسات الخيرية كجهات شريكة. وطوِّرت ثلاثة مرافق جديدة وعرضت على المجلس التنفيذي بهدف بناء قدرات الموظفين المحليين، والدفع نحو زيادة الابتكار، وزيادة الانخراط مع القطاع الخاص الريفي.

كما استعرض الصندوق استراتيجيته بشأن الشراكات لفترة التجديد العاشر وقام بتحديثها من أجل ضمان التركيز على الشراكات الاستراتيجية المطلوبة لتحقيق غاياتنا وأهدافنا لفترة التجديد العاشر، والتطلع إلى الأجل الأطول وجدول أعمال عام 2030. وكما جاء في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، تحسَّن أداء الشراكات تحسناً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث صُنِّف 97 في المائة من البرامج القطرية بتقدير مُرض إلى حد ما أو أفضل من ذلك في بناء الشراكات في استقصاء العملاء لعام 2016.

الأموال المتممة

الأموال المتممة هي موارد المِنح التي يديرها الصندوق بناءً على طلب المانحين لصالح الدول الأعضاء من البلدان النامية. وتستخدم هذه الأموال عموماً في مبادرات التمويل المشترك لمشروعات محدَّدة أو لدراسات أو لمبادرات مساعدة تقنية، ولدعم برنامج الصندوق للموظفين الفنيين المبتدئين على النحو الذي تبينه الاتفاقات بين الصندوق والجهات المانحة المعنية.

ووقَّع الصندوق في عام 2016 اتفاقات أموال متممة جديدة مع الدانمرك، وإستونيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، ومرفق البيئة العالمية، وألمانيا، وآيرلندا، واليابان، وجمهورية كوريا، وهولندا. ومن أمثلة الأنشطة التي سيجري دعمها في إطار هذه الاتفاقات تمويل دانمركي مشترك لمشروع التحديث الزراعي والوصول إلى الأسواق والصمود في جورجيا، مع التركيز بصفة خاصة على تدخلات لتهيئة فرص العمل وريادة المشروعات لشباب الريف؛ ودعم ياباني لسد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتنمية والمساهمة في إنعاش الإنتاج الزراعي في المناطق المتضررة بأزمة فيروس إيبولا في ليبريا، وتحسين سُبل كسب عيش المشردين داخلياً في شمال شرق نيجيريا بالتعاون مع المشروعات الاستثمارية التي ينفذها الصندوق في هذه الأقاليم وبالشراكة مع منظمة

الأغذية والزراعة ومنظمة أوكسفام؛ واتفاقات موقَّعة مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا وآيرلندا وهولندا بالنيابة عن الائتلاف الدولي المعني بالأراضي من أجل دعم تنفيذ استراتيجية الائتلاف للفترة 2016–2020.

وترتبط أكبر نسبة من الأموال المتممة الجديدة بسبع منح جديدة من مرفق البيئة العالمية تمت الموافقة عليها تماماً في عام 2016 لدعم جهود تعميم الاعتبارات المناخية والبيئية في البرامج الاستثمارية للصندوق؛ وترتبط أيضاً بالأموال المقدَّمة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي لتمويل تدخلات مرتبطة بالتغذية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والبدء في تصميم مبادرات الوسط المفقود لمالي وشرق أفريقيا.

وحشد الصندوق إجمالاً ما مجموعه 93.3 مليون دولار أمريكي من الأموال المتممة خلال السنة، وتلقى 101.1 مليون دولار أمريكي من المدفوعات في إطار هذه الاتفاقات وغيرها من الاتفاقات الجارية التي ساهمت بدور كبير في تحقيق أهداف التمويل المشترك التي حددها الصندوق، ودعم أنشطته غير الإقراضية، وانخراطه في السياسات على الصعيد العالمي. ويبين الجدول 3 الأموال المتممة التي استلمها الصندوق خلال عام 2016.

الحافظة الجارية

بلغت قيمة استثمارات الصندوق في البرامج والمشروعات الجارية في المناطق الريفية 6 مليارات دولار أمريكي في عام 2016 (الجدول 4). وبلغ عدد البرامج والمشروعات العاملة في جميع أنحاء العالم في نهاية السنة 211 برنامجاً ومشروعاً بتمويل من الصندوق بالشراكة مع 97 حكومة متلقية (انظر الخريطة والشكل البياني داخل الغلاف الأمامي). وبلغ التمويل المشترك الخارجي والأموال المقدَّمة من مصادر محلية للحافظة الجارية 7.3 مليار دولار أمريكي، ليصل بذلك مجموع قيمة هذه البرامج والمشروعات إلى 13.4 مليار دولار أمريكي.

الجدول 3
موجز الأموال المتممة المستلمة في عام 2016
المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية[1]

الجهة المانحة	برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	التمويل المشترك (باستثناء التمويل المشترك الموازي)	المساعدة المواضيعية والتقنية	المجموع
الاتحاد الأوروبي	-	12.4	34.9	47.3
منظمة الأغذية والزراعة	-	0.4	0.2	0.6
الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء (التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية) – النرويج، السويد	-	-	0.3	0.3
فريق تقييم الأمم المتحدة	-	-	0.02	0.02
البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي	-	9.1	-	9.1
مرفق البيئة العالمية	-	15.1	-	15.1
كندا	-	3.6	-	3.6
الدانمرك	-	6.2	-	6.2
إستونيا	-	-	0.05	0.05
فنلندا	0.2	-	-	0.2
فرنسا	-	-	1.1	1.1
ألمانيا	0.3		0.7	1.0
حكومة الفلمنك	-	1.1	-	1.1
آيرلندا	-		1.1	1.1
إيطاليا	0.2	3.7	-	3.9
اليابان	-	2.1	-	2.1
لكسمبرغ	-	-	0.5	0.5
هولندا	0.8	1.4	3.0	5.2
جمهورية كوريا	-	1.2	0.8	2.0
سويسرا	0.5	-	0.3	0.8
المجموع [2]	**1.9**	**56.3**	**42.9**	**101.1**

المصدر: النُظم المالية في الصندوق.

[1] حوِّلت المبالغ المستلمة بعملات غير الدولار الأمريكي بسعر الصرف السائد في نهاية العام بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

[2] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

وبلغت قيمة الحافظة الجارية للعمليات الممولة بالمِنح 196.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2016، ونُفذت 177 مِنحة في 134 بلداً. وتدعم مِنح الصندوق القائمة بذاتها مجالات البحوث والابتكار والتغيير المؤسسي والتكنولوجيا المناصرة للفقراء. وترتبط هذه المِنح ارتباطاً وثيقاً ببرامجنا القطرية وتدعم في كثير من الأحيان الصلات بين مختلف المبادرات في البلد المعني. وتشمل الجهات المتلقية للمِنح منظمات البحوث، ومراكز الامتياز المعنية بالحَد من الفقر الريفي، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني. (انظر الصفحة 76 في القرص المدمج لمزيد من المعلومات عن برامج مِنح الصندوق ولقراءة قصص من الميدان).

التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق

يزيد التمويل المشترك المقدَّم من شركائنا قيمة التدخلات الإنمائية التي ندعمها. ويشمل هذا التمويل المشترك موارد من جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف، ومساهمات محلية من الحكومات المتلقية ومن النساء والرجال الذين يشاركون في المشروعات.

وتتأثر مستويات التمويل المشترك بعوامل خارجية كثيرة، ويمكن أن تتفاوت تفاوتاً كبيراً من سنة إلى أخرى. وفي عام 2016، شكلت المساهمات المحلية 71.5 في المائة من التمويل المشترك المعتمد للبرامج والمشروعات الجديدة وبلغ مجموعه 411.8 مليون دولار أمريكي (الجدول 2 والشكل البياني 7).

ويبين الشكل البياني 8 الجهات الخمس عشرة الأولى المتعددة الأطراف المشاركة حتى الآن في تمويل البرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق. ويأتي على رأس هذه الجهات صندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (التابع لمجموعة البنك الدولي)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويمثل التمويل المشترك من هذه الجهات الأربع مجتمعةً أكثر من 50 في المائة من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف البالغ 3.1 مليار دولار أمريكي.

ويُصنِّف الشكل البياني 9 الجهات المانحة الثنائية المشاركة في تمويل البرامج والمشروعات التي تُنفذ بمبادرة من الصندوق وبدعم منه، وعلى رأسها إسبانيا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، وبلجيكا. وقدَّمت هذه البلدان مجتمعةً أكثر من 70 في المائة من مجموع التمويل المشترك الثنائي للمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق. وتبلغ قيمتها 1.1 مليار دولار أمريكي منذ بداية عملنا في عام 1978.

البلدان ذات الأولوية والتمويل المشترك الإقليمي

ما زلنا نعطي أولوية المساعدة لأقل البلدان نمواً والبلدان التي ينخفض فيها مستوى الأمن الغذائي. وخصصنا 54 في المائة من تمويل البرامج والمشروعات في عام 2016 لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (حسب تصنيف منظمة الأغذية والزراعة) و39 في المائة للبلدان التي تصنفها الأمم المتحدة بأنها أقل البلدان نمواً. ومن المنظور الإقليمي، تلقت البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أكثر من 42 في المائة من التمويل الجديد للبرامج والمشروعات في عام 2016. ويبين الجدول 6 التمويل حسب الإقليم في الصندوق منذ عام 1978.

التمويل حسب القطاع

يبين الشكل البياني 11 طريقة توزيع الاستثمارات في حافظتنا الجارية حسب القطاع. ويموَّل ما يقرب من ثلث حافظتنا الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية لتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من زيادة إنتاجيتهم وإدارة مواردهم الطبيعية الحيوية بصورة أكثر استدامة وبمزيد من الكفاءة. ويموَّل 16 في المائة تقريباً من الأموال التي نستثمرها حالياً أعمال تعزيز الأسواق والبنية الأساسية المرتبطة بها. ويساهم ذلك بدور أساسي في تمكين المزارعين الفقراء من الوصول إلى الأسواق وكسب دخل لائق من إنتاجهم. ويمثل التمويل الريفي 12 في المائة من الأموال المستثمرة لضمان وصول النساء والرجال الريفيين إلى الخدمات المالية، مثل الائتمانات والمدخرات والتأمين، ولبناء أعمالهم وإدارة ما يتعرضون له من مخاطر.

الجدول 4

حافظة البرامج والمشروعات الجارية حسب الإقليم[أ]

في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016

الإقليم	عدد البرامج والمشروعات	التمويل المقدَّم من الصندوق[ب] (ملايين الدولارات الأمريكية)
أفريقيا الغربية والوسطى	41	1 244.4
أفريقيا الشرقية والجنوبية	44	1 471.0
آسيا والمحيط الهادي	61	2 052.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	31	511.2
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	34	754.2
المجموع[ج]	**212**	**6 033.3**

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] تتألف الحافظة الجارية من البرامج والمشروعات المعتمدة التي بدأ تنفيذها ولكنها لم تكتمل بعد.

[ب] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معتمد من المجلس التنفيذي. وتشمل المبالغ القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون والمِنح القطرية للمشروعات الاستثمارية. ولا تشمل المنح غير المرتبطة ببرامج ومشروعات.

[ج] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 6

حافظة الصندوق المستمرة 2011-2016

المبالغ بمليارات الدولارات الأمريكية

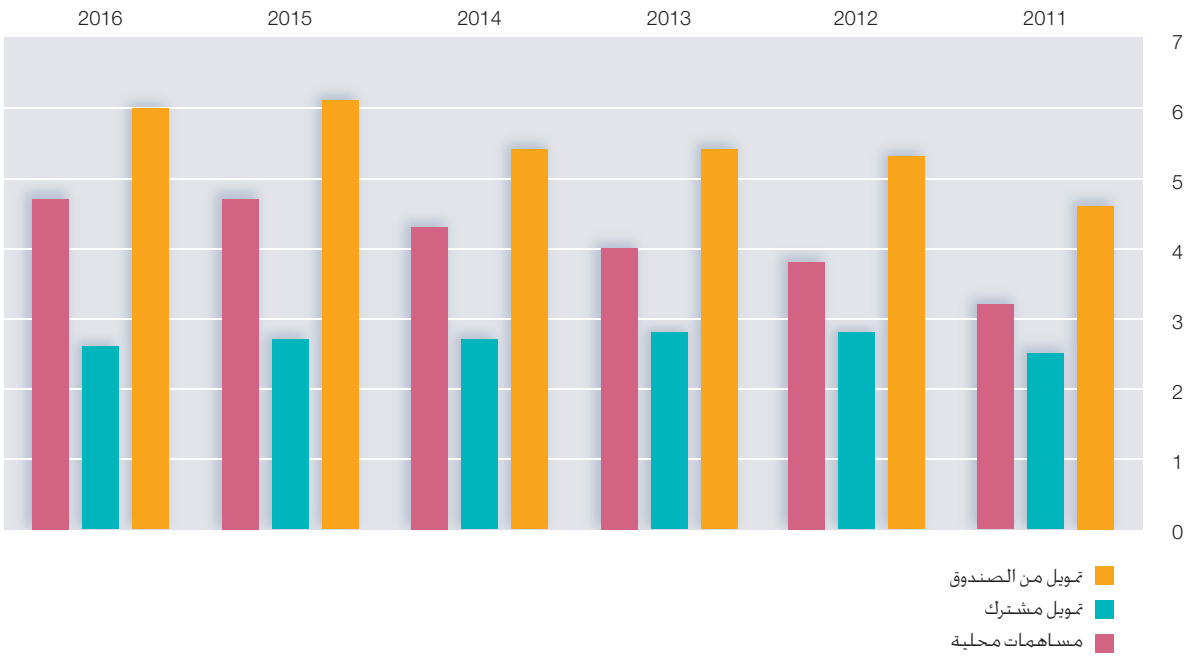

تخصيص التمويل للبرامج والمشروعات حسب الوسائل والشروط

ما زالت القروض المقدَّمة بشروط تيسيرية للغاية تشكِّل الجانب الأكبر من تمويلنا للبرامج والمشروعات الاستثمارية (الجدول 7)[1]. وقدَّم الصندوق 40 في المائة تقريباً من التمويل الجديد المعتمد خلال السنة في شكل قروض بشروط تيسيرية للغاية بما مجموع قيمته 291.9 مليون دولار أمريكي. وبلغت نسبة القروض المقدَّمة بشروط عادية 24.5 في المائة من المجموع، وتليها القروض المقدَّمة بشروط مختلطة التي بلغت نسبتها 21.6 في المائة، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون التي بلغت نسبتها 14.3 في المائة (الشكل البياني 12).

وتمثل القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون 72 في المائة من المجموع التراكمي لحافظة تمويلنا منذ عام 1978، أي بأكثر من ثلثي النسبة المستهدفة المحددة في سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق. ويبين الجدول 8 استثماراتنا حسب الشروط والأقاليم.

المصروفات

بلغت المبالغ المصروفة من قروض الصندوق ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون 663.2 مليون دولار أمريكي في عام 2016 (الجدولان 9 و10). ووصلت المبالغ التراكمية المصروفة من قروض البرنامج العادي خلال الفترة من 1979 إلى 2016 إلى 10 428.4 مليون دولار أمريكي تمثل 74 في المائة من الالتزامات الفعلية في نهاية عام 2016 (الجدول 11). ويقابل ذلك 9 889.1 مليون دولار أمريكي من المبالغ المصروفة في نهاية عام 2015، أي ما يمثل أيضاً 74 في المائة من الالتزامات الفعلية.

الجدول 5

تمويل البرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق، 1978- 2016

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2006-1978	2009-2007	2012-2010	2015-2013	2016	2016-1978
الصندوق[أ]	9 431.9	1 735.9	2 717.5	2 881.8	774.9	17 542.0
تمويل مشترك[ب]	7 061.7	1 027.3	1 437.0	1 638.8	164.1	11 328.9
تمويل محلي	8 985.2	918.8	2 336.8	2 079.2	411.8	14 731.9
المجموع[ج، د]	**25 478.8**	**3 682.1**	**6 491.3**	**6 599.8**	**1 350.8**	**43 602.8**
عدد البرامج والمشروعات[هـ]	730	94	99	90	24	1 037

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحدَّدة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج ومشروع معتمد من المجلس التنفيذي. ويشمل تمويل البرامج والمشروعات القروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون والمنح القطرية للمشروعات الاستثمارية.

[ب] يشمل التمويل المشترك الذي قد لا يكون قد تأكد وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

[ج] يمكن أن يشمل مجموع مبالغ التمويل الإضافي للبرامج والمشروعات المعتمدة من قبل.

[د] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[هـ] لا يشمل البرامج والمشروعات التي أُلغيت تماماً أو أُبطلت.

[1] يقدِّم الصندوق قروضه بخمسة أنواع مختلفة من شروط الإقراض: قروض بشروط تيسيرية للغاية لا تُحمَّل عليها أي فوائد، ولكن يفرض عليها رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة، وتسدَّد على 40 سنة؛ وقروض بشروط مشدَّدة لا تُحمَّل عليها أي فوائد، ولكن يفرض عليها رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة، وتسدَّد على 20 عاماً؛ وقروض بشروط متوسطة وبسعر فائدة متغيِّر يعادل 50 في المائة من سعر الفائدة المرجعي وتسدَّد على 20 عاماً؛ وقروض بشروط عادية يُفرض عليها سعر فائدة متغير مساوٍ لسعر الفائدة المرجعي وتسدَّد على مدة تتراوح بين 15 و18 عاماً؛ وقروض بشروط مختلطة بدون أي فائدة، ولكن يُحمَّل عليها رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة سنوياً بالإضافة إلى الفرق المتغيِّر في سعر الفائدة، وتسدَّد على 20 عاماً.

الشكل البياني 7

التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق، 2016

الحصة من المجموع البالغ 576.0 مليون دولار أمريكي

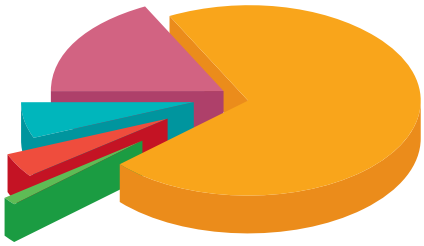

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

الجدول 6

تمويل الصندوق للبرامج والمشروعات حسب الإقليم، 1978- 2016[أ،ب]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2006-1978	2009-2007	2012-2010	2015-2013	2016	2016-1978
أفريقيا الغربية والوسطى						
المبلغ الإجمالي	1 660.8	265.4	592.3	587.1	76.5	3 182.1
عدد المشروعات والبرامج	162	20	21	18	1	222
أفريقيا الشرقية والجنوبية						
المبلغ الإجمالي	1 683.6	447.5	619.9	669.0	232.9	3 653.0
عدد المشروعات والبرامج	135	20	17	16	5	193
آسيا والمحيط الهادي						
المبلغ الإجمالي	3 031.8	573.6	859.3	1 048.9	184.2	5 697.7
عدد المشروعات والبرامج	182	22	26	28	5	263
أمريكا اللاتينية والكاريبي						
المبلغ الإجمالي	1 476.2	193.7	272.2	227.7	142.1	2 312.0
عدد المشروعات والبرامج	124	15	17	13	8	177
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا						
المبلغ الإجمالي	1 579.5	255.8	373.8	349.2	139.1	2 697.3
عدد المشروعات والبرامج	127	17	18	15	5	182
مجموع التمويل المقدَّم من الصندوق[ج]	**9 431.9**	**1 735.9**	**2 717.5**	**2 881.8**	**774.9**	**17 542.0**
مجموع عدد البرامج والمشروعات[د]	**730**	**94**	**99**	**90**	**24**	**1 037**

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحدَّدة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معتمد من المجلس التنفيذي. ويشمل تمويل البرامج والمشروعات القروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون والمنح القطرية للمشروعات الاستثمارية.

[ب] يمكن أن تشمل المبالغ الإجمالية التمويل الإضافي للمشروعات/البرامج المعتمدة من قبل.

[ج] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[د] لا تشمل المبالغ البرامج والمشروعات التي أُلغيت تماماً أو أُبطلت.

الشكل البياني 8

التمويل المشترك من جهات مانحة متعددة الأطراف للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، 1978- 2016[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

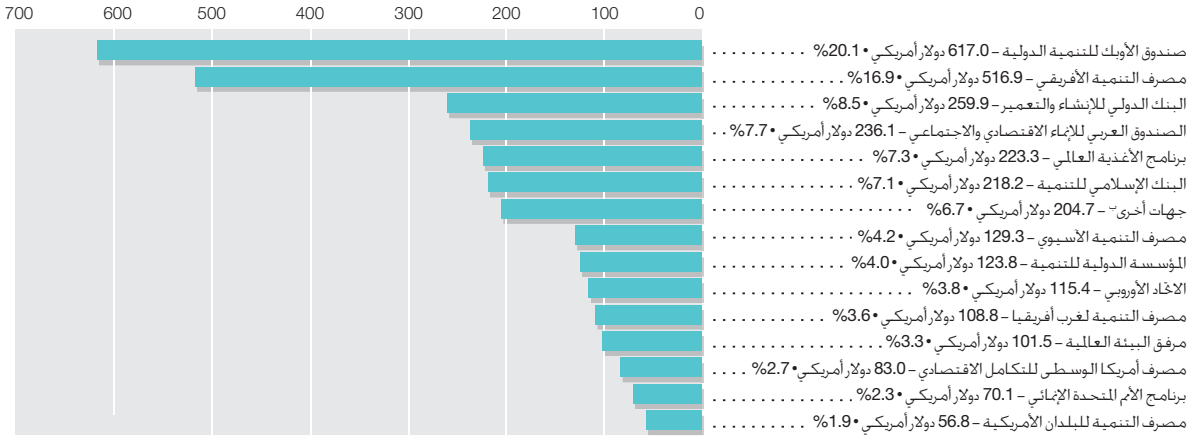

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع مقدَّم إلى المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام. وتمثل المبالغ والنسب المئوية الواردة في الشكل البياني حصة كل جهة متعددة الأطراف من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف البالغ 3 064.5 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام مشاركة الجهات المتعددة الأطراف في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة.

[ب] تشمل الجهات الأخرى المشاركة في التمويل: مؤسسة تنمية الأنديز، والهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية، وصندوق أفريقيا، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومصرف التنمية الكاريبي، ومصرف الاستثمار والتنمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، ومؤسسة التمويل الدولية، ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الاستراتيجي للمناخ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (المعروف حالياً باسم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة [هيئة الأمم المتحدة للمرأة])، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الشكل البياني 9

التمويل المشترك من الدول الأعضاء المانحة (الثنائية) للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، 1978- 2016[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

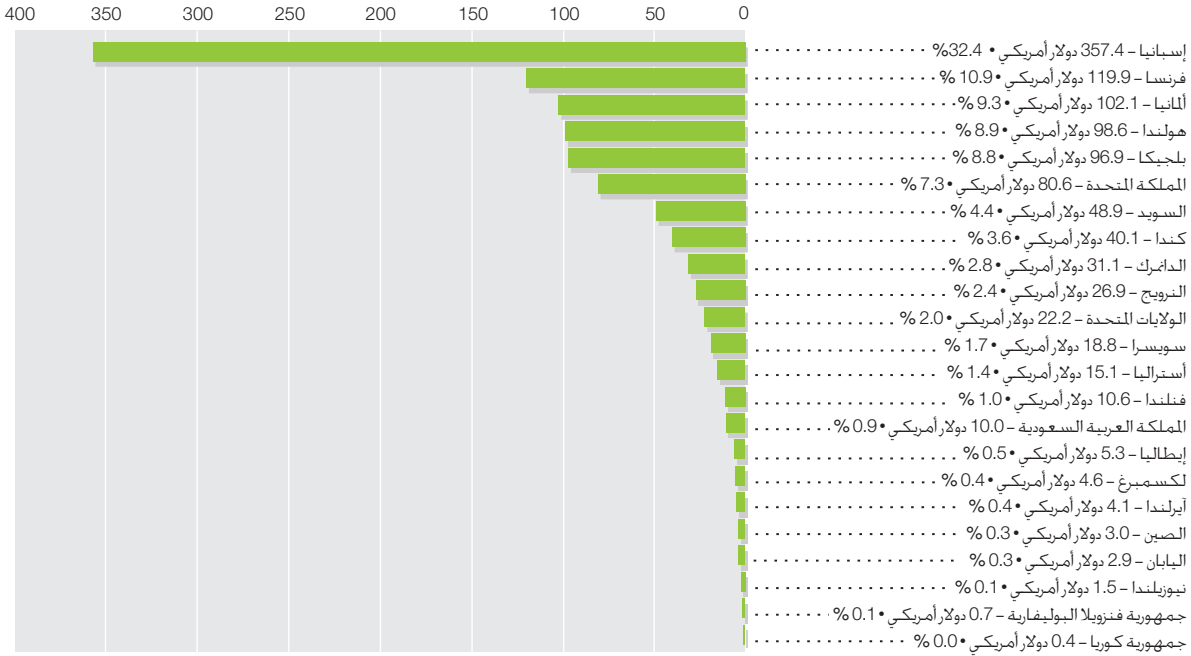

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج ومشروع مقدَّم إلى المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام. وتمثل المبالغ والنسب المئوية حصة كل جهة ثنائية في مجموع التمويل المشترك الثنائي البالغ 1 101.7 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام مشاركة الجهات الثنائية في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة.

الشكل البياني 10

التوزيع الإقليمي للتمويل المقدَّم من الصندوق إلى البرامج والمشروعات المعتمدة في عام 2016[1]

الحصة من المجموع البالغ 774.9 مليون دولار أمريكي

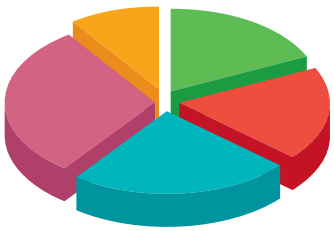

أفريقيا الغربية والوسطى
76.5 مليون دولار أمريكي – 9.9%

أفريقيا الشرقية والجنوبية
232.9 مليون دولار أمريكي – 30.1%

آسيا والمحيط الهادي
184.2 مليون دولار أمريكي – 23.8%

أمريكا اللاتينية والكاريبي
142.1 مليون دولار أمريكي – 18.3%

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
139.1 مليون دولار أمريكي – 18.0%

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الشكل البياني 11

تمويل حافظة الصندوق الجارية حسب القطاع (في نهاية 2016)

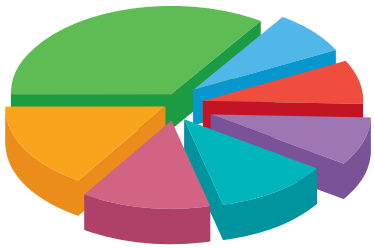

الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية[1] – 35%

الأسواق والبنية الأساسية ذات الصلة – 16%

أخرى[2] – 13%

الخدمات المالية الريفية – 12%

التنمية المجتمعية والبشرية – 9%

دعم السياسات والمؤسسات – 8%

المشروعات الصغيرة والصغرى – 8%

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[1] تشمل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية الري، والمراعي، ومصايد الأسماك، والبحوث، والإرشاد، والتدريب.

[2] تشمل القطاعات الأخرى الاتصالات، والثقافة والتراث، والتخفيف من الكوارث، وإنتاج الطاقة، والرصد والتقييم، والإدارة والتنسيق، وإدارة حالات ما بعد الأزمات.

الشكل البياني 12

قروض الصندوق حسب شروط الإقراض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 2016[1]

الحصة من المجموع البالغ 737.3 مليون دولار أمريكي

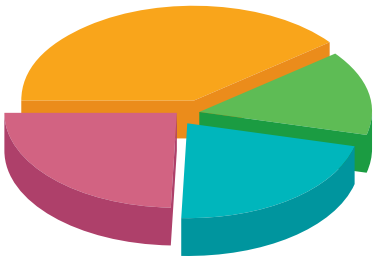

قروض بشروط تيسيرية للغاية
291.9 مليون دولار أمريكي – 39.6%

قروض بشروط عادية
180.6 مليون دولار أمريكي – 24.5%

قروض بشروط مختلطة
159.0 مليون دولار أمريكي – 21.6%

مِنح إطار القدرة على تحمل الديون
105.7 مليون دولار أمريكي – 14.3%

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[1] المبالغ المحدَّدة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معتمد من المجلس التنفيذي. وتشمل المبالغ قروض البرنامج العادي، وقروض البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون.

إدارة السيولة في الصندوق والتدفقات النقدية والسياسات المالية

يدير الصندوق أموالاً نقدية واستثمارات بما مجموعه 1.8 مليار دولار أمريكي، منها 1.3 مليار دولار أمريكي لبرنامج العمل العادي، و0.5 مليار دولار أمريكي للبرامج المتممة والصناديق الاستئمانية. وازدادت الاستثمارات المدارة داخلياً خلال عام 2016 من 0.9 مليار دولار أمريكي إلى 1 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 53 في المائة من مجموع الأموال التي يديرها الصندوق. وشمل ذلك جميع الأموال المتممة والمقترضة وجزءاً من الموارد العادية.

ووصل حجم المعاملات النقدية في عام 2016 إلى 6 مليارات دولار أمريكي. وسُجلت زيادة ملحوظة في معاملات الصندوق العادية التي بلغت 4.7 مليار دولار أمريكي (مقابل 3.8 مليار دولار أمريكي في عام 2015) بينما تراجعت الاستثمارات غير المندرجة في البرنامج العادي إلى 1.3 مليار دولار أمريكي (مقابل 3 مليارات دولار أمريكي في عام 2015). ونجمت الزيادة في معاملات الأموال العادية عن زيادة فعالية إدارة الاستثمارات الداخلية.

وعزَّز الصندوق إدارة المخاطر التشغيلية عن طريق تعزيز أمن عمليات المدفوعات وتطوير نظامين ماليين رئيسيين لتخطيط الموارد المؤسسية. واهتم الصندوق على وجه الخصوص بضمان امتثال معاملات الصندوق للوائح الداخلية والخارجية. وشهدت إدارة السيولة مزيداً من التحسين من خلال تنفيذ هيكل منقح للحافظة وترشيد عملية تجديد موارد الحسابات التشغيلية.

وفي ضوء الهيكل المتغير لموارد الصندوق، عُززت أيضاً إدارة الحافظة والسيولة، والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المالية والعمليات الإشرافية من أجل تحسين دعم الإدارة الائتمانية للموارد المقترضة ولضمان استدامة التدفقات النقدية الطويلة الأجل للصندوق. وأدمجت توصيات في الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول. وفي هذا السياق، أعادت المنظمة تصميم نموذجها المالي لتوحيد التدفقات النقدية من مصادر التمويل المتعددة ولتعزيز بناء السيناريوهات والتوقعات.

الجدول 7

موجز قروض الصندوق حسب شروط الإقراض وموجز مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، 1978- 2016[1]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2006-1978	2009-2007	2012-2010	2015-2013	2016	2016-1978
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون						
المبلغ	-	401.5	680.7	457.0	105.7	1 644.9
عدد المِنح	-	43	50	33	8	134
قروض بشروط تيسيرية للغاية						
المبلغ	6 825.8	948.6	1 315.4	1 283.9	291.9	10 665.6
عدد القروض	545	55	61	62	11	734
قروض بشروط متشددة						
المبلغ	-	8.5	50.6	-	-	59.1
عدد القروض	-	1	4	-	-	5
قروض بشروط متوسطة						
المبلغ	1 605.8	171.4	197.4	-	-	1 974.7
عدد القروض	133	9	6	-	-	148
قروض بشروط مختلطة						
المبلغ	-	-	-	249.5	159.0	408.5
عدد القروض	-	-	-	13	7	20
قروض بشروط عادية						
المبلغ	950.8	186.5	441.5	594.0	180.6	2 353.4
عدد القروض	69	17	24	25	9	144
المبلغ الإجمالي	**9 382.4**	**1 716.6**	**2 685.6**	**2 584.4**	**737.3**	**17 106.3**
مجموع عدد القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون[2، 3]	**747**	**125**	**145**	**133**	**35**	**1 185**

المصدر: نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية.

[1] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معتمد من المجلس التنفيذي. وتشمل المبالغ قروض البرنامج العادي، وقروض البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون. وتشمل المبالغ أيضاً قرضاً بشروط تيسيرية للغاية معتمداً في عام 2005 لإندونيسيا. ويتألف من الحصيلة غير المستخدمة من أموال قرض معتمد في عام 1997 بشروط متوسطة. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[2] يمكن تمويل برنامج أو مشروع من أكثر من قرض أو من أكثر من مِنحة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون. ويمكن بالتالي أن يختلف عدد القروض وعدد مِنح إطار القدرة على تحمل الديون عن عدد البرامج أو المشروعات الواردة في جداول أخرى.

[3] لا تشمل المبالغ القروض التي أُلغيت تماماً أو أبطلت.

ويواصل الصندوق القيام بدور رائد في جهود الأمم المتحدة لتعظيم الكفاءة التشغيلية للخزانات. ويشارك منذ عام 2008 في رئاسة الفريق العامل المعني بخدمات الخزانة المشتركة التابع لشبكة المالية والميزانية. ونستضيف موقعاً إلكترونياً متخصصاً يشكّل المنتدى الرئيسي للتفاعل بين خزانات الأمم المتحدة. وترأس الصندوق الاجتماع السنوي المباشر للفريق لعام 2016. وعُقد الاجتماع باستضافة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاجتماع في كوبنهاغن وضم ممثلين عن 30 كياناً من كيانات الأمم المتحدة.

نهج الصندوق في دعم تخفيف أعباء الديون وإدارتها

يساهم تخفيف الديون وإدارتها بدور هام في الحد من الفقر. وواصل الصندوق في عام 2016 تقديم الدعم الكامل للعمل على الصعيد الدولي من أجل معالجة الديون القائمة الواقعة على البلدان الفقيرة من خلال مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وواصلنا أيضاً استخدام إطار القدرة على تحمل الديون لضمان عدم تراكم الديون في المستقبل على البلدان المعرضة لأوضاع هشة.

الجدول 8

موجز قروض الصندوق حسب شروط الإقراض وموجز مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، حسب الإقليم، 1978- 2016[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	أفريقيا الغربية والوسطى	أفريقيا الشرقية والجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	المجموع
مِنح إطار القدرة على تحمل الديون						
المبلغ	596.8	483.2	296.7	51.2	217.1	1 644.9
عدد المِنح	45	33	25	9	22	134
قروض بشروط تيسيرية للغاية						
المبلغ	2 348.1	2 923.1	3 970.9	431.9	991.7	10 665.6
عدد القروض	209	181	215	42	87	734
قروض بشروط متشددة						
المبلغ	-	-	-	-	59.1	59.1
عدد القروض	-	-	-	-	5	5
قروض بشروط متوسطة						
المبلغ	105.2	108.9	607.5	488.0	665.0	1 974.7
عدد القروض	11	11	35	51	40	148
قروض بشروط مختلطة						
المبلغ	7.7	11.1	277.4	40.1	72.2	408.5
عدد القروض	1	1	8	4	6	20
قروض بشروط عادية						
المبلغ	21.3	23.3	450.2	1 258.0	600.6	2 353.4
عدد القروض	3	5	11	86	39	144
المبلغ الإجمالي	**3 079.1**	**3 549.6**	**5 602.6**	**2 269.3**	**2 605.7**	**17 106.3**
النسبة المئوية من مجموع قروض الصندوق ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون	**18**	**21**	**33**	**13**	**15**	**100**
مجموع عدد القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون[ب، ج]	**269**	**231**	**294**	**192**	**199**	**1 185**

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معتمد من المجلس التنفيذي. وتشمل المبالغ قروض البرنامج العادي، وقروض البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون. وتشمل المبالغ أيضاً قرضاً بشروط تيسيرية للغاية معتمداً لإندونيسيا في عام 2005، ويتألف من الحصيلة غير المستخدمة من قرض معتمد في عام 1979 بشروط متوسطة. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[ب] يمكن تمويل برنامج أو مشروع من أكثر من قرض أو من أكثر من مِنحة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون. ويمكن أن يختلف بالتالي عدد القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون عن عدد البرامج أو المشروعات الواردة في جداول أخرى.

[ج] لا تشمل المبالغ القروض التي أُلغيت تماماً أو أُبطلت.

ومنذ اتخاذ المبادرة المذكورة، حققت بلدان كثيرة تقدماً كبيراً نحو الاستفادة من تخفيف أعباء الديون. ووصل أكثر من 92 في المائة من البلدان المؤهلة (35 من أصل 38) إلى نقطة الإنجاز التي تحصل عندها على تخفيض كامل ونهائي لديونها. ويبلغ مجموع التزاماتنا حتى الآن 622 مليون دولار أمريكي تقريباً من تخفيف أعباء خدمة الديون بالقيمة الاسمية. وقدَّم الصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 ما قيمته 445.1 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية لتخفيف أعباء ديون 35 بلداً من البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز.

وشكلت منح إطار القدرة على تحمل الديون 14.3 في المائة من مجموع قيمة التمويل المعتمد للبرامج والمشروعات الاستثمارية في عام 2016 (الشكل البياني 12). واعتُمدت ثماني منح بما مجموع قيمته 105.7 مليون دولار أمريكي (الجدول 7).

الجدول 9

المبالغ المصروفة سنوياً من قروض البرنامج العادي حسب الإقليم، 1979- 2016[1]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2016-1979
أفريقيا الغربية والوسطى	61.8	64.4	66.8	66.0	74.4	94.2	74.8	82.3	81.0	80.6	1 550.8
أفريقيا الشرقية والجنوبية	84.6	82.6	103.4	96.5	102.5	139.0	134.4	98.9	99.2	111.9	1 963.5
آسيا والمحيط الهادي	122.0	99.1	129.2	158.0	230.7	172.2	148.0	180.6	201.5	230.7	3 681.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	63.4	79.1	61.6	64.0	72.9	65.7	54.2	63.5	51.2	62.9	1 551.1
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	66.9	98.9	76.5	73.0	69.1	63.4	71.2	59.4	53.7	53.2	1 681.9
المجموع[2]	**398.7**	**424.1**	**437.5**	**457.5**	**549.6**	**534.5**	**482.6**	**484.7**	**486.6**	**539.3**	**10 428.4**

المصدر: نظام القروض والمنح.

[1] لا ترتبط المبالغ المصروفة من القروض إلاّ بقروض البرنامج العادي ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر.

[2] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 10

المبالغ المصروفة سنوياً من منح إطار القدرة على تحمل الديون حسب الإقليم، 2007-2016

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2016-2007
أفريقيا الغربية والوسطى	-	0.9	1.9	9.1	23.8	36.7	49.2	46.9	42.1	36.4	247.1
أفريقيا الشرقية والجنوبية	1.0	3.6	5.7	15.9	25.1	38.5	40.4	54.3	31.7	33.1	249.3
آسيا والمحيط الهادي	1.0	1.7	3.9	6.8	11.6	21.0	22.9	31.8	23.9	27.5	152.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-	-	0.6	0.9	3.4	6.6	6.2	6.3	5.2	3.8	33.0
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	-	0.1	1.6	6.7	12.4	15.8	23.9	18.1	22.7	23.1	124.3
عالمية	-	0.1	-	-	-	-	-	-	-	-	0.1
المجموع[1]	**2.0**	**6.5**	**13.7**	**39.4**	**76.3**	**118.6**	**142.6**	**157.4**	**125.6**	**123.9**	**805.9**

المصدر: نظام القروض والمنح.

[1] ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 11

المبالغ المصروفة من قروض البرنامج العادي حسب الإقليم وشروط الإقراض، 1979- 2016[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	تيسيرية للغاية	متوسطة[ب]	عادية	متشددة	المجموع
أفريقيا الغربية والوسطى					
المبلغ	1 472.9	60.3	17.6	-	1 550.8
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	76	89	97	-	77
أفريقيا الشرقية والجنوبية					
المبلغ	1 856.2	102.1	5.2	-	1 963.5
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	71	91	23	-	72
آسيا والمحيط الهادي					
المبلغ	3 058.2	479.8	143.1	-	3 681.1
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	84	56	29	-	73
أمريكا اللاتينية والكاريبي					
المبلغ	390.2	419.7	741.2	-	1 551.1
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	89	88	63	-	74
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا					
المبلغ	906.6	462.5	282.1	30.7	1 681.9
النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	92	74	48	66	75
المبلغ الإجمالي	**7 684.1**	**1 524.4**	**1 189.2**	**30.7**	**10 428.4**
مجموع النسبة المئوية من الالتزامات الفعلية	**80**	**71**	**51**	**66**	**74**

المصدر: نظام القروض والمِنح.

[أ] لا ترتبط المبالغ المصروفة من القروض إلاّ بقروض البرنامج العادي ويستبعد منها البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر، والتمويل بمنح إطار القدرة على تحمل الديون.

[ب] تشمل فئة القروض المقدمة بشروط "متوسطة" القروض المقدمة بشروط مختلطة.

امرأة تجهِّز سمك السلور وتقوم بتعبئته في مزرعتها في إكورودو، لاغوس، نيجيريا؛ برنامج بناء المؤسسات المالية الريفية

©IFAD/Andrew Esiebo/Panos

الجوائز

شهد عام 2016 تكريم رئيس الصندوق كانايو نوانزي تقديراً له على إنجازاته الكبيرة في الدفع قُدماً بالتنمية الزراعية والريفية. ومن أبرز مظاهر هذا التكريم فوز السيد نوانزي بأول جائزة أفريقية على الإطلاق للغذاء، وهي جائزة رفيعة تقدَّم إلى الأفراد أو المؤسسات تقديراً لجهودها الرائدة في تحويل الزراعة في أفريقيا. واختارت لجنة جائزة الغذاء الأفريقية السيد نوانزي تقديراً لقيادته المتميزة ودعوته الصادقة إلى وضع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الأفارقة في صميم جدول الأعمال الزراعي العالمي.

ويُحسب للسيد نوانزي أيضاً إعادة توجيهه عمل الصندوق نحو التركيز أكثر على تحويل زراعة الحيازات الصغيرة إلى عمل تجاري قابل للاستمرار. وكذلك توسيع حضور الصندوق في البلدان النامية من أجل زيادة فعالية المنظمة. ومُنحت الجائزة أيضاً للسيد نوانزي تقديراً له على شجاعته في تذكير الزعماء الأفارقة بتجاوز وعود التنمية والتحول نحو تحقيقها. وتلقى نوانزي الجائزة في سبتمبر/أيلول أثناء منتدى التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا الذي عقد في نيروبي.

وأعرب أيضاً عدد من حكومات الدول الأعضاء عن تقديرها لإنجازات نوانزي أثناء رئاسته للصندوق. وفي يوليو/تموز، منحت النيجر نوانزي *وسام الاستحقاق برتبة ضابط* اعترافاً بالشراكة التي دامت 30 عاماً بين النيجر والصندوق. وفي أغسطس/آب، وأثناء زيارة نوانزي إلى السنغال، قلده رئيس الجمهورية ماكي سال أرفع وسام يمنحه البلد للأجانب، وهو *وسام الأسد الوطني برتبة مستشار أول*.

الفائزون بجوائز الموظفين لعام 2016 مع رئيس الصندوق (من اليسار إلى اليمين): Maurizio Georgieff، Matteo Giacobbe، Chitra Achyut Deshpande، Kanayo F. Nwanze، Ndaya Beltchika، James Heer، Sarah Mirmotahari، Stefano Ventimiglia، Francesco Rispoli، Michael Hamp، Karen Zagor، Bruce Murphy، Domenico Passafaro، Henning Pedersen.

جوائز الموظفين

توجه الدعوة كل سنة إلى الموظفين لترشيح زملائهم الذين يرون أنهم جديرون بتقدير خاص لدورهم القيادي وإسهاماتهم الابتكارية وإنجازاتهم الاستثنائية والتزامهم بالقيم الأساسية في الصندوق. وهؤلاء هم الزملاء الذين يلهموننا، من خلال أعمالهم وسلوكهم، بتفانيهم وحماسهم وتفكيرهم الخلاق. وقدِّمت جوائز الموظفين في عام 2016 في احتفال أقيم في ديسمبر/كانون الأول، إلى جانب جوائز التقدير الرئاسي.

القيادة

Chitra Achyut Deshpande
James Heer

المشروع الابتكاري/المبادرة الاستثنائية

Domenico Passafaro
فريق مشروع برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية في سيراليون
Charlotte Basciu Marini
Ndaya Beltchika
Susan Brown
Kelly Feenan
Mariatu Kamara
Thokozile Theodora Newman
Francesco Rispoli

ميسر التغيير

Sarah Mirmotahari
Stefano Ventimiglia

القيم الأساسية للصندوق

Maurizio Georgieff
Matteo Giacobbe
Michael Hamp
Henning Pedersen

التقدير الرئاسي

Bruce Murphy
Karen Zagor

الأوصاف المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذا المطبوع لا تعني التعبير عن أي رأي، بأي حال من الأحوال، للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، إقليم، مدينة أو منطقة أو لسلطاته، أو بشأن تحديد تخومه أو حدوده. ويقصد من عبارتي الاقتصادات "المتقدمة" و"النامية" الملاءمة الإحصائية ولا تعبران بالضرورة عن حكم بصدد المرحلة التي بلغها أي بلد أو منطقة بعينها، في عملية التنمية.

ويمكن إعادة إصدار هذا المطبوع أو أي جزء منه بدون تصريح مسبق من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، شريطة أن ينسب المطبوع أو المستخرجات منه التي أعيد إصدارها، إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأن يذكر عنوان هذا المطبوع في أي مطبوع وأن ترسل نسخة منه إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الغلاف:

مزارعات يفرزن منتجاتهن في سوق بولبول الزراعية في سورخيت.

نيبال: مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال

©IFAD/Sanjit Das/Panos

© 2017 صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الطابع Palombi & Lanci، روما، إيطاليا

2017

تمت الطباعة على ورق معاد تصنيعه

ISBN-978-92-9072-729-3

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
ifad-un.blogspot.com
www.facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
www.twitter.com/ifadnews
www.youtube.com/user/ifadTV